



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (3000) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

## الافتتاحية

### سلمنا الأهلي ووجدتنا أمانة في أعناقنا جميعاً

«بعد أيام قليلة من فرار بشار الأسد، بدأت محاولات لتفجير السلم الأهلي في عدة أماكن في سورية، ساهم بها تجار الحرب السابقة بأشكالهم المختلفة، وبالتأكيد، هنالك أياد خارجية على رأسها الصهيوني، تحاول دفع الأمور نحو الدم. تم حتى الآن تطويق التجربة الأولى للتفجير، والعامل الأول في منعه كان وعي السوريين الذي اكتسبوه ودفعوا ثمنه عذابات كبرى ودماء غزيرة، وتوقهم إلى إنهاء الاقتتال. ولكن هذه التجارب ستكرر...»

المقطع السابق هو من مادة كتبت في الأسبوع الأخير من العام الماضي بعد أحداث فوضى محدودة حدثت في حينه، ونشرت في قاسيون مطلع هذا الشهر. وبلاأسف، فقد أثبتت أحداث الأسبوع الفائت، والأيام الثلاثة الأخيرة فيه على وجه الخصوص، صحة هذا التوقع، وبشكل خاص أن تجارب التفجير ستكرر، وستكون أكثر تعقيداً وخبثاً، بالاستفادة من التجارب التي سبقتها.

واليوم أيضاً، يمكن القول -وبعد أن تم تطويق التجربة الثانية لإشعال الفوضى، وإن بشكل غير كامل- إن تجارب أخرى أكثر تعقيداً وخطراً، يجري الإعداد لها، وينبغي على الوطنيين السوريين أن يعدوا العدة لها، عبر التسلح بالحكمة والحذر ورجاحة العقل، دفاعاً عن بلدهم، وعن وحدته وسلمه الأهلي.

ملاحقة تجار الحرب وفلول الفساد الكبير أمر واجب وضروري، وتطويق الانتهاكات ومنعها والحد من فوضى السلاح أمر ضروري أيضاً. وضروري كذلك تحييد المنطق الثأري والانتقامي والطائفي وإحلال منطق العدالة محلّه... ولكن هذه البنود كلها، وعلى أهميتها، تبقى معالجات جزئية وظرفية، وغير قادرة على نزع فتائل الفتن والتخريب التي يجري العمل على إشعالها من أطراف ثالثة، بينها قوى خارجية في كثير من الأحيان، وعلى رأسها الصهيوني الذي يقول علناً: إنه يريد لسورية أن تتفتت على أسس طائفية وقومية. المعالجة العميقة هي معالجة سياسية واقتصادية اجتماعية وديمقراطية، وليست ذات طابع أمني أحادي الجانب بأي حال من الأحوال.

بكلام ملموس، فإن المعالجة تتطلب العمل على ثلاث جبهات متوازنة:

**أولاً:** الانقسام السابق ضمن المجتمع السوري بين «موالاة» و«معارضة»، انتهى بسقوط السلطة، ولا يجوز بناء الاصطفافات الراهنة على أساسه، لأنه كفيل بإعادة قسم فقراء ومنهوبي الشعب السوري، وبوضعهم في مواجهة بعضهم بعضاً. ينبغي بكل تأكيد عزل من تلطخت أيديهم بدماء السوريين، وبالفساد الكبير، ومحاسبتهم، وأما من تبقى، فجميعهم سوريون ينبغي أن يشتركوا في بناء بلدهم... وهذا يتطلب مساراً للمصارحة والمصالحة والمسماحة مبني على ثقافة وتراث وتقاليد شعبنا.

**ثانياً:** ينبغي الإسراع بعملية الحوار الوطني الشامل، والإسراع بعقد مؤتمر وطني شامل يضم أوسع تمثيل للقوى السياسية والاجتماعية في سورية، ويجري التحضير له بشكل جيد عبر لجنة تحضيرية واسعة التمثيل، تتكون من شخصيات لها وزنها واحترامها ضمن المجتمع السوري، وبما يسمح بدخول سلس في مرحلة انتقالية تستفيد من روحية القرار 2254، وتجري خلالها صياغة العقد الاجتماعي التوافقي الجديد، وتنتهي بانتخابات شاملة على المستويات كافة.

**ثالثاً:** إن تعمق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك عمليات التسريح السريعة وواسعة النطاق، من شأنه أن يعمق الثغرات التي يتسرب منها من يريدون شراً بالبلاد وأهلها، ولذلك فإن الإجراءات الاقتصادية والإدارية المختلفة، ينبغي أن تتم بشكل مدروس وبعيد النظر، ودون الاتكاء على أي أوامم تتعلق برفع العقوبات الغربية، أو بالتسهيلات الغربية، التي لن تأتي دون شروط قاسية... شروط يكون معها استمرار العقوبات أقل قسوة من رفعها!

إن آمال السوريين في طي صفحة سوداء في تاريخهم وفتح صفحة جديدة، هي أمانة في أعناق الوطنيين السوريين كلهم، وفي أعناق قواهم السياسية المختلفة، سواء منها التي في السلطة الحالية أو خارجها، ولا ينبغي أن تخان هذه الأمانة بأي شكل من الأشكال... والطريق نحو حفظها، ورغم صعوبتها، إلا أنه واضح: الحوار والمشاركة والتفاهم والتوافق والتعاون بين السوريين، كل السوريين!

## السوريون المثخنون بجراحهم يحتاجون أكثر من 1% بكثير!

[14]

### شؤون عربية ودولية



قطار التاريخ السريع

17

### شؤون محلية

إنهاء دور المصرف المركزي بالتحكم  
بالقطع الأجنبي وبعض نتائجها الكارثية!

08

### سورية على الطريق الجديدة

ما هي وظيفة  
«العدالة الانتقالية»؟

07

### شؤون عمالية

تحالف الحصار  
على لقمة الفقراء

02



# حقوق هوي حقي واليوم إنت .. بكرأ أنا



شهد الأسبوع الماضي مجموعة كبيرة من الاحتجاجات العمالية في عدة محافظات رفضاً للقرارات التعسفية التي صدرت مؤخراً عن الحكومة المؤقتة، معبرين عن جوهر واحد مشترك بأن لقمة العيش خط أحمر، مع اختلاف شكل هذا الاحتجاج سواء من حيث الشعارات أو القطاعات وحتى الأعداد. فبعضها حاشد وكبير كما حصل باحتجاج صحة طرطوس والمعلمين في اللاذقية وعمال السويداء، أو وقفات رمزية لا تلبث أن تحتشد وتجمع، كما حصل في احتجاجات دمشق لموظفي العقاري، وموظفي الإعلام والجمارك، وكذلك في حلب باحتجاجات مجلس حلب، وعمال الكهرباء، وغيرها الكثير التي ضجت بهم صفحات التواصل الاجتماعي كثيراً.

## «لا» لتجزئة الحلول «نعم» لطّي القرارات كلها

تجري تلبية بعض مطالب العمال هنا أو هناك، كما حصل مع موظفي البنك العقاري السوري، أو عمال الأحياء في السويداء وغيرها، في محاولة من الوزارات المعنية التي نشك بأنها تنسق مع بعضها بعضاً - لإصلاح جزئي للقرارات المتسرعة وغير المحسوبة، بحيث تخفف من ضغط التحرك العمالي الذي بدأ بالتوسع والتنظيم، وربما هي محاولة لتقسيم العمال وتفتيت المطالب لتسهيل الحل اللاحق أو وأدائها في مهدها، وهذا ما بدأ المحتجون يفهمه والمناذاة بتوحيد المطالب كلها وعدم الرضوخ لقرارات لا تخرج من جهات قانونية وموضوعية. فإذا افترضنا أن حكومة تصريف الأعمال تقوم بإعادة هيكلة كما تدعي، فكان عليها انتظار المرحلة الانتقالية الجامعة وأن غضضنا الطرف عن ذلك فليدنا خياراً وحيداً وهو إجراء العملية على أسس علمية واضحة، من خلال هيئة شاملة جامعة ما بين القانوني والتنظيمي الإداري والفني المهني، لفرز الفاسدين والدفع بهم للقضاء المختص، وإعادة تنظيم الملاكات العددية وفق الأهداف الموضوعية دون صرف أي عامل، بل توظيفه بالمكان المناسب أو إعادة تأهيله للتوظيف التي تحتاج، وغير ذلك ستكون أي إجراءات هي مجرد تخلف من موظفي القطاع العام لفتح الطريق أمام الخصخصة التي يتغنون بها.

هوي حقي وإذا اليوم إنت بكرأ أنا الذي ينبه إلى وحدة المظالم والمطالب.

## احتجاجات موظفي دمشق

«لا للانتقاء الكيفي دون أسس واضحة» - بهذا خرج موظفو الجمارك إلى ساحة الأمويين معبرين عن استنكارهم للقرارات الشفهية التي صدرت مؤخراً دون أسس علمية وقانونية واضحة، مرددين شعارات «تعييناً بقرار ما بنطلع إلا بقرار». وأيضاً خرج احتجاج عمالي من موظفي وزارة الخارجية والداخلية وحماية المستهلك، مستنكرين القرارات التعسفية التي صدرت بحقهم وأكدوا على دورهم في كشف الفساد ضمن الوزارة «كنا ناطرين مكافأة مو إجازة 3 شهور».

## احتجاج عمال مياه طرطوس

نظم عمال مؤسسة المياه وموظفو القطاع الصحي في طرطوس مظاهرة أمام مبنى المحافظة، احتجاجاً على قرار تسريحهم الذي وصفوه بالباطل وغير القانوني، حيث شددوا على أن القرار ما هو إلا تعسفي يهدد بالمرتبة الأولى سير العملية ضمن المؤسسة، ناهيك عن التدهور المعيشي الذي يطال العاملين المقاليين من المؤسسة، وأكدوا على موقفهم ضد التسريح مطالبين المعنيين بإعادة النظر بالقرار والعدالة.

## فرد عمار

### احتجاج عمال مجلس حلب

«لا لقطع الأرزاق» هكذا خرج عمال محافظة حلب إلى الساحة مطالبين الحكومة الجديدة بإعادة النظر بالقرارات الأخيرة، حيث خرج أحد المتظاهرين وردد شعار «أنا عم طالب بحقي وحقك وحق أخوك، إيدي بايدك بدنا نعلمها بس بهي القرارات عم ندمرها».

### مظاهرة المعلمين في اللاذقية

«كل يوم نحن هون حتى يسقط القرار»، بهذا الشعار وغيره خرج معلمو محافظة اللاذقية بمظاهرة حاشدة أمام مبنى تربية اللاذقية، معبرين عن استيائهم من النظام السابق لعدم التثبيت ومعبرين أيضاً عن استيائهم من الإدارة الجديدة على القرارات التعسفية «كنا ناطرين الزيادة مو ناطرين الإقالة».

### احتجاج معلّمي السويداء

تحت عنوان «التعليم خط أحمر» خرج معلمو محافظة السويداء إلى ساحة الكرامة معبرين عن غضبهم من القرارات التي صدرت بحقهم، مؤكداً على أهمية دورهم في بناء المجتمع السوري، منددين بالقرارات التعسفية، داعمين زملاءهم الذين صدرت بحقهم مذكرة إلغاء خدمة بشكل تعسفي، وبرز شعار «حقوق

## بصراحة

■ محمد عادل اللحام



## تحالف الحصارات على لقمة الفقراء

الحصار والعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية منذ بدء الأزمة لها نصيب مهم في تضيق الخناق على شعبنا، من حيث توفر المواد الأساسية التي يحتاجها في غذائه اليومي، ودوائه ليعالج أمراضه المختلفة، وحاجاته الأخرى من كهرباء ومشتقات نفطية، ومواد أولية لتقلع عجلة إنتاج المعامل والمشغل الحرفية. وما كان هذا ليحدث لولا السياسات الانفتاحية مع الغرب للسلطة السابقة، مما أدى إلى ربط الاقتصاد السوري برمته «تقريباً» مع هذه الأسواق، الأمر الذي جعل الاقتصاد الوطني يتأثر تأثراً خطيراً بالحصار الجائر الذي ما زال مفروضاً، وبالتالي انعكاسه المباشر على قدرة الفقراء على تأمين الحاجات الضرورية لهم؛ من غاز ومازوت وغيرها من الحاجات الأخرى، التي أصبح تأمينها يشكل عبئاً مضافاً إلى الأعباء الأخرى التي يعاني منها شعبنا، وخاصة الفقراء، وهم المكتوون بنار الأسعار المتحكّم بها من كبار الفاسدين والمحتكرين المسيطرين على الأسواق ومخازن البضائع، وهذا الفعل الشائن يصب في طاحونة الحصار ويكمّله، من حيث النتائج المراد الحصول عليها.

الحصار المستجد الذي يكمل الحصارات الأخرى يجري الآن على قدم وساق من خلال جملة القرارات التي أصدرتها حكومة تصريف الأعمال؛ وهي تسريح آلاف الموظفين، وتأخير دفع أجور من هم على رأس عملهم، وغيرها من القرارات التي تساهم في تضيق الخناق أكثر على ملايين الفقراء من حيث قدرتهم على تأمين الضرورات المعيشية وغيرها.

هذا الوضع المستجد من التضيق يدفع آلاف الموظفين والمدرسين، وأضيف لهم عمال القطاع الخاص، للتعبير عن احتجاجهم واستيائهم مما يحصل بحقهم، والذي يحصل لا يستند إلى أي نص قانوني من قوانين العمل المعمول بها حتى اللحظة، حيث هناك الكثير من الملاحظات حولها، وقد ناقشتها قاسيون في أعداد سابقة، وخاصة قانون العمل رقم 17 الخاص بعمال القطاع الخاص، حيث يتعرّض عماله لعملية تسريح واسعة دون وجه حق، ويحرمون من حقهم في التعويض، وحقهم في التأمينات الاجتماعية، وهي قوانين لم يطرا عليها أي تغيير أو تعديل يستوجب ما يحصل للعمال والموظفين، وبالتالي فإن تلك الإجراءات المتخذة غير محقة وتحتاج من العمال والموظفين إلى تنظيم أعلى لقواهم وصفوفهم مما هو حاصل، حتى تكون درجة الضغط أعلى، من أجل حماية تلك الحقوق التي تزيد فوق حصارهم السابق حصاراً إضافياً لا طاقة لهؤلاء على تحمله والتعايش معه.



# العمال سيستعيدون نقاباتهم

ربما لا يخالفنا أحد الرأي أنّ النقابات خلال حياة السلطة الفارّة كانت عاجزة عن إنجاز أيّ من المهام اليومية أو الاستراتيجية، في ظلّ التردي المزري للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، نتيجة السياسات الليبرالية التي انتهجتها السلطة الفارّة بشكل واضح وصريح، وأنتجت المزيد من قوى النهب والفساد من بداية هذا القرن. وهذا العجز لم يكن وليد هذه المرحلة الاقتصادية والسياسية فحسب، بل هي مسيرة من التراجعات الطويلة السابقة منذ سبعينيات القرن الماضي، حتى أصبحت أصناماً يقدّم لها الطاعة والولاء، حتى صار رفع الصوت أو الغمز باتجاه السلطة التنفيذية قد يجلب المسائلة في أحسن الأحوال.

## ■ نبيك عكام

النقابات العمالية هي التي تجمع العمال باختلاف انتماءاتهم ومهنتهم دون تمييز، من أجل الدفاع عن مصالحهم وتحقيق مطالبهم وحماية مكاسبهم، ومن أجل أن تكون الأجور كافية لمعيشتهم هم وأسرهم، والتعبير عن إرادتهم وتحسين شروط وظروف العمل. حيث وجدت النقابات نتيجة نضالات العمال من خلال معاركهم ضد المستغلين من أجل تحسين ظروف وشروط العمل، والحد من أساليب وطرق النهب والاستغلال التي تمارس على العاملين.

وقد عانى التنظيم النقابي من قصور في سياساته وبرنامجه الكفاحي نحو حقوق الطبقة العاملة، كما ذكرنا آنفاً بسبب وجود قيادة سياسية منفردة ومتحكمة في النقابات، ونتيجة ضعف الأدوات والوسائل المختلفة التي فقدتها خلال العقود السابقة، فساهمت في انخفاض الروح المعنوية للطبقة العاملة، وانخفاض مستوى الوعي

الجماعي لديها، كما تم إضعاف ذلك التنظيم النقابي لدرجة أن قيادة هذا التنظيم تخلت عن مسؤولياتها كافة إزاء من تمثّلهم، وسقطت مع سقوط السلطة التنفيذية، كما تتساقط أوراق الخريف.

ولهذا ينبغي أن تعي الطبقة العاملة، وهي تعي ذلك، أهمية العودة لإنتاج قاعدتها الأساسية من ممثليها عبر انتخابات حقيقية ونزيهة، واختيار العمال لممثليهم بشكل ديمقراطي

حقيقي دون وصاية من أحد. فإنّ مصلحتها تكمن في استعادة العمل النقابي المستند إلى برنامج يعبر عن مصالح الطبقة العاملة أولاً، واستعادة مكانتها في الحياة اليومية للعاملين بأجر أياً كان موقعهم. فدور النقابات الأساسي هو الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة وحماية حقوقها، ويعتبر هذا المحدّد لبرامجها وأهدافها. فالمرحلة المقبلة من حياة البلاد تتطلب إنتاج تنظيم نقابي يكون لديه ذلك البرنامج

الذي يعتمد بشكل أساسي على مصلحة الطبقة العاملة في حماية حقوقها كافة، وبالأخص الأجر العادل الذي يعتمد أساساً له مستوى تكاليف المعيشة، وأن يتسلّح بأدوات نضالية حقيقية مختلفة وبعيدة كل البعد عن تلك الأساليب التي أضعفت، حيث لديه فرصة مهمة اليوم، لمواجهة منظومة السياسات الليبرالية مواجهة شاملة، لأن هذه السياسات الاقتصادية هي التي أنهكت المجتمع ككل، وأصابت

كل بيت وعائلة من المنتجين والمفقرين، ممّا انعكس ذلك على صحتها وتعليمها ومستقبل أولادها، وعلى قوتها اليومي ومعيشتها. وينبغي على التنظيم النقابي القطع مع أي شكل من أشكال المهاندنة مع أي نظام قادم في قضايا وحقوق العاملين بأجر، وحرية النقابات في تنظيم نفسها، واختيار قيادتها دون وصاية من أي جهة كانت في السلطة التنفيذية.

## الطبقة العاملة



### الولايات المتحدة:

#### عمال «كينغ سوبرز» يصوتون على الإضراب

أعلنت نقابة عمال «كينغ سوبرز» في منطقة دنفر أنه من المقرر إجراء التصويت، في 29 كانون الثاني الجاري، على الإضراب في حال فشلت مفاوضات العقد الجديد في وستمنستر، وفي قرية غرينوود. وكانت شركة كينغ سوبرز قد قدمت عرضاً رفضه اتحاد عمال الأغذية والتجارة المحلي. وقالت رئيسة الاتحاد في بيان: «من المؤسف أنّ المفاوضات وصلت إلى هذا الحد». وأضافت: «بدأنا الاجتماع مع الشركة في أكتوبر بأهداف واضحة، لزيادات الأجور الضرورية حتى يتمكن العمال من تحمل تكاليف المعيشة في ولايتنا، والحفاظ على الرعاية الصحية اللانقطة وفوائد التقاعد، وحل أزمة التوظيف التي تسبب صراعاً يومياً للعمال». ويقول قادة النقابة إنّ مقترحات الشركة لا تتضمن إجراءات ذات مغزى لزيادات الأجور واحتياجات الرعاية الصحية للعاملين.



### نيجيريا: عمال «البوليتكنيك» يعلفون الإضراب المخطط له

علقت نقابة العمال في البوليتكنيك النيجيرية إضرابها التحذيري، المخطط له لمدة ثلاثة أيام، والذي كان من المقرر في البداية أن يبدأ يوم الأربعاء، 22 كانون الثاني 2025. والسبب تأخير رواتب العاملين، وفي بيان أفاد السكرتير الوطني للنقابة بأنّ التعليل جاء بعد اجتماع توسطت فيه وزارة العمل والتوظيف الفيدرالية. شارك في الاجتماع أصحاب المصلحة الرئيسيون، بما في ذلك ممثلون من المجلس الوطني للتعليم الفني، ووزارة التعليم الفيدرالية، ووزارة العمل والتوظيف الفيدرالية. ووصف الاجتماع بأنه «أنتم بالمشاركة القوية»، مشيراً إلى أنّ أصحاب المصلحة وقّعوا مذكرة تفاهم في نهاية الجلسة. وفقاً للبيان، أعادت الحكومة التأكيد على التزامها بمعالجة مخاوف النقابة، وتعهّد جميع أصحاب المصلحة الحاضرين بالعمل من أجل ضمان حلّ يدعم المساواة والعدالة داخل نظام البوليتكنيك.



### كندا: نقابة تمثّل 30 ألف عامل في تورنتو تصوت للإضراب

صوّت اتحاد العمال الذي يمثل 30 ألف عامل من العاملين داخل مدينة تورنتو الكندية، لصالح تفويض الإضراب يوم الثلاثاء، 21 كانون الثاني الجاري. من أجل زيادة الأجور. وتشمل القطاعات التابعة للمدينة: الصحة العامة، والتخطيط، وعمليات مبنى البلدية، والتوظيف، والخدمات الاجتماعية، وإرسال سيارات الإسعاف، ورعاية الأطفال، وقطاعات أخرى. وقال، رئيس نقابة CUPE في المدينة: «اليوم، أعطتنا عضويتنا إشارة واضحة بأنهم يتوقعون رؤية نهاية لمناخ التقشف، وأن عملهم يستحق أن يجعلهم قادرين على كسب ما يكفي للعيش في المدينة التي يخدمونها». وأضاف بأن المدينة تشهد «أزمة منذ ما يقرب من عقدين من التقشف ونقص الاستثمار». ومنذ عام 2019، ارتفع معدل الشواغر في الوظائف في مدينة تورنتو بنسبة 65%.



### الولايات المتحدة: إضراب قادم في «كوستكو»

قالت نقابة سائقي الشاحنات إنّ 18 ألف عامل في شركة «كوستكو» من المقرر أن يضربوا في 56 من مستودعات الشركة، المنتشرة في خمس ولايات أمريكية، بعد أن صوت 85% من الأعضاء لصالح الإضراب في الأول من شباط، ما لم يتوصلوا إلى اتفاق بشأن الأجور والمزايا مع إدارة الشركة قبل انتهاء العقد الحالي في 31 كانون الثاني الجاري. وقال اتحاد العمال إنّ كوستكو رفضت مقترحات النقابة المتعلقة بأجور الأقدمية، والإجازة مدفوعة الأجر، والإجازات المرضية، وغيرها من المطالب. قال الرئيس الاتحاد: «لقد تحدثت أعضاءنا بصوت عالٍ وواضح، يجب على كوستكو تقديم عقد عادل، وإلا فسوف يتحملون المسؤولية، أخبرنا كوستكو أن أعضاءنا لن يعملوا يوماً واحداً بعد 31 كانون الثاني دون اتفاقية تاريخية رائدة في الصناعة».



## أيها العمال اسمعوا كلام أبو عمر



يُخرج أبو عمر من جيب بنطاله «الأثري» بضعة آلاف من الليرات ويدسّها بيد زوجته طالباً منها الدعاء له، فتنهمر عشرات الدعوات من قلب محروق مليء بالعزيمة والحماس - «الله يعوض عليك، الله ينصركم ويحميكم ويرد الظلم عنكم، ولا تنسى تجيب الخبزات من الفرن معك أنت وراجع!». أطبق باب البيت وراءه بعزم وحماس، ونزل بهمة على درجات البناء حاملاً ملفوفات من الكرتون ليصل إلى الشارع ويركب «ميكرو باص» ينقله إلى العاصمة، كونه يسكن في مدينة قطنا بريف دمشق التي تبعد عن عنها 20 كم. أخذ أبو عمر يحدث نفسه طوال الطريق إلى ساحة يوسف العظمة عند مبنى المحافظة «ما بحك جلدك إلا ضفرك، لازم يعرفوا أنو نحنا ما منسكت عن حقنا، وأنو لحمنا مر كثير، شو بدهم فينا تركوا كل هالحرمية ولحقونا على لقمتنا، أنا بفرجيهم، إن شالله ما يتأخروا الشباب، ضروري يجي الكل ونكون كتار». يصعد زميله إلى الميكرو عند مفرق معصية الشام، ويلقي التحية عليه ويسأله وقد بدا على وجهه القلق والتردد: «كيف الهمة اليوم؟»، فيجيبه بثقة وتفاخر: «عال العال، ما في أحسن من هيك، وإن شالله ما نتأخر عالاعتصام».

### ■ هاشم اليعقوبي

يصل أبو عمر وزميله إلى الموقع الذي تمّ الاتفاق عليه لينضمّ إلى عشرات الزملاء المتجمعين فيه، يستقبلونه بوجوه بشوشة وحماس واضح، وكأنهم كانوا بانتظار أحد الأبطال أو المشاهير، يلتفون حوله ويسألونه عن الالفتات وعن «كمالة» الموظفين ولماذا لم يأتوا بعد، يتنقل بنظره بين الوجوه لمعرفة الحاضرين ويخرج هاتفه المحمول من جيبه ويبدأ سلسلة من الاتصالات لعشرات الزملاء، وتبدأ معالم الخيبة والغضب بالظهور على وجهه مخفياً كل ذلك في حديثه أو صوته، كاضماً غيظه بحكمة ومسؤولية. يبدو أن عدد الحاضرين للاعتصام لن يتجاوز 60 عاملاً، فيقوم بإخبار العمال المجتمعين بذلك، وبأن باقي الموظفين المتضررين الذين وعدوا بالمشاركة لن يأتوا اليوم، لتعمّ فوضى التعليقات والردود لدقائق طويلة مليئة بالانتقاد والالتهام بالتخاذل والخوف، وضرورة العودة للمنازل والخروج من المكان، وإنهاء صفحات ومجموعات «الواتس» التي ينسّقون عليها، ولتتفق الأغلبية بنهاية الأمر على عدم جدوى بقائهم، وبأن هذا العدد الخجول سيضعف مطالبهم ويجعلهم لا يصلون إلى شيء أبداً. لم يكن صمت أبو عمر خلال الدقائق الطويلة من النقاش الحاد إلا فرصة ليستوعب الذي حصل بعقل بارد وينظّم أفكاره ويصيح موقفه الذي ينتظره الجميع.

### ■ الخطيب القائد

يحمل أبو عمر حجراً كبيراً ويضعه على طرف أحد الأرصفة ويعتليه، أخذاً وضعه الخطيب، ويطلب من الجميع الاقتراب منه لأنه يريد أن يقول لهم شيئاً، وبعد أن يشكلوا حوله نصف دائرة، ويعمّ الصمت المصاحب للانتظار، يبدأ أبو عمر خطابه قائلاً: «يا شباب، يا زملائي الأحباء وزميلاتي المحترمات، نحنا منعرف بعض من زمان، نحنا عشرة عمر، بعرفكم واحد واحد، وبتعرفوني منيح. قضينا عمرنا بهالوظيفة خدمنا فيها هالناس كل الناس، ما كنا نسال حدا منهم انت من وين ولا انت موالى أو معارض. وكانت مديريتنا مثل البلد فيها كل التنوع من كل المحافظات. كنا نجي عشغلنا تحت الخطر نرجع على بيوتنا يا دوب معنا حق الخبزات. وقت يمرض حدا من ولادنا نخط من مستوصف لمستوصف وإذا كان الدوا غالي نعمل لمية بيناتنا لنساعد بعض. أكلنا من نفس الصحن وشربنا من ابريق شاي واحد. نستنى آخر الشهر لحتى المديون من زميلو يرجعوا الذبنات. ما بحياتنا كتبتنا تقارير ببعض. ووقفنا بوش المديرين اللي كان كثير منهم فاسد واللي كانوا يقبضوا بالسر وبالعلن. صبرنا كثير واتحملنا اللي ما حدا بيتحملو، واليوم لازم ما ننسى هالشى، نحنا مهتدين بوظائفنا وكرامتنا ولقمة ولادنا. القصة مو بس قصة وظيفة وراتب، القصة فيها كرامة. نحنا مو مجرد أرقام بتنجرّد على برنامج «الإكسيل»، ولا فائض ولا فلول

مشان تعلموهم وتأثروا فيهم، وتشجعوهم لينزلوا مرة ومرتين وثلاثة. لأنو القصة هيك بتبلش، هي نواة أول. بتتذكروا كيف بلش الحراك بعشرات الأشخاص؟ بعدين صاروا يعبوا الساحات! وهاد شغلنا اليوم. كل اعتصام لمعمل أو مديرية عم ينزل 60 أو 100 عامل، هحول لازم يتجمعوا مع بعض. ويوم ورا يوم بصير الاعتصام أكبر، لأنو القرارات وحدة والظلم واحد. بس نحنا لساتنا مفرقين. وحتى لو رجعوا على الوظائف ناس، وتركوا ناس، حنضل كلنا إيد وحدة، ونكمل اعتصامات. ومثل ما بتعرفوا أنا ما طلع فيني أي قرار، وكنت أول واحد ضد القرارات، لأنو لازم نكون إيد وحدة. لأنو لقمة ولادنا وحدة». فيهتف المعتصمون معاً: «واحد واحد واحد، عمال سورية واحد».

نظام ولا كماله عدد، ولا جابين نشحد عيوب المسؤولين، أو نطلب حسنة أو مكرمة قيادة. نحنا أكبر من هيك، نحنا سوريين وبس. وكل يومين لح انزل لهون واعتصم لو بقيت معتصم لحالي».

### ■ الظلم واحد ولازم نكون كلنا واحد

وتابع أبو عمر كلامه: «وأنا عم اسمع عياطكم وانزعاجكم من رفقاتكم اللي ما أجوا، فكرت منيح ليش هيك صار؟ مع أنو قالوا انو جابين. وعرفت ليش... لأنو الناس، لسا الناس لابسها الخوف ولأنو لساتهم مفكرين انو كلمتهم مالها وزن، وما بتعمل فرق. لأنو لسا علقانة بذاكرتهم ممارسات القمع والعنف. وفي منهم ما معهم أجار الطريق يوصلوا لهون. فطولوا بالك على رفقاتكم، انتوا هون

## مواصلاتك على حسابك



جمع وطرح وتقسيم تبيين لهم بأن القرار الأنسب، أي الأخص والأوفر يتحقق بلم اشتراكات مالية من الموظفين، وتعبئة وسائل النقل بالمحروقات اللازمة من جيبيهم الخاص كي يستطيعوا الاستمرار بالعمل والالتزام بالدوام اليومي الخاص بهم، وعلماً أنه يجري تدقيق من الإدارات على ساعات الدوام وتوقيت الدخول والخروج، كون هذا الوقت كما يقولون مقدس دون أن يتجنّبوا قدسية حقوق العامل بتأمين وسيلة نقل مجانية.

### ■ يا أما منسرحكم يا منطفشكم

إن ارتفاع كلف المواصلات لأكثر من أربعة أضعاف بعد إنهاء الدعم عن المحروقات وتحرير الأسعار، سلب العاملين المعتمدين على أجر

ظاهرة تراجيدية طريفة ومؤلمة بدأت تنتشر في مديريات ومعامل القطاع العام -مؤسسة التجارة الخارجية ومعامل دهانات أمية مثلاً- الملخصة بمقولة «دبروا حالكم» مع وقف صرفيات المحروقات الخاصة بوسائل نقل العمال سواء كانت بنزين أو ديزل،

### ■ مراسم قاسيون

والسبب كما يقول المسؤولون بإيقاف الصرفيات حتى الانتهاء من الإجراءات المالية والإدارية مثلاً، مما اضطر العمال والموظفين «تقريش» حساب كلف المواصلات التي سيدفعها كل موظف على حدى، وبعد



## كلمتان حول «العمل السياسي»



لا يزال مصطلح «عمل سياسي» جديداً نسبياً على السوريين، على الأقل بوصفه أمراً يمكن لأي منهم أن يمارسه، وليس بوصفه شيئاً لا علاقة لهم به؛ فإذا ما سألت أحداً اليوم في الشارع السوري عن انطباعه الأولي فيما يتعلق بهذا المصطلح، فعلى الأغلب لن يقدم لك تصوراً واضحاً عن ماهية العمل السياسي؛ فالعمل السياسي هو «ترف» و«ما بيطعمي خبز» وغالباً ما كان مرتبطاً في أذهان الكثيرين بالنخبة فقط، بمعنى أن من يمارس العمل السياسي هو الشخص الذي يملك ما يكفي من المال ليعيش به، ولديه متسع من الوقت ليفكر ويتابع أخبار السياسة ويحلل ويستنتج.

ليس من المستغرب على الإطلاق أن تكون الصورة على هذا الشكل؛ فالسوريون لم يختبروا حياة سياسية صحية منذ عام 1958، منذ قام عبد الناصر بحل الأحزاب خلال الوحدة السورية المصرية، وتبنى سياسة الحزب القائد التي استمرت في سورية حتى سقوط السلطة السابقة. حوالي ستين عاماً من الانخفاض المريع في مستوى الحريات السياسية، إضافة إلى القبضة الأمنية العالية، أدت بطبيعة الحال، ليس فقط إلى انخفاض مستوى «العمل السياسي»، بل وإلى تشويبه أيضاً عبر حصره بالنخب، وعبر تكريس فكرة أنه غير مجد.

ما حصل في الحقيقة، هو أن السوريين عاشوا قرابة ستين سنة من حالة انخفاض النشاط السياسي، رغم أن المساحات والسجون لم تخل طوال هذه الفترة من المناضلين والمعتقلين، واستيقظوا عام 2011 على درجة عالية من النشاط السياسي، وفي نهاية 2024 على درجة أعلى من الفاعلية السياسية، بحيث تحولت المقاهي التي كانت تضم أعداداً هائلة من الشباب الذين يلعبون

فكرة أنه غير مجد. ما حصل في الحقيقة، هو أن السوريين عاشوا قرابة ستين سنة من حالة انخفاض النشاط السياسي، رغم أن المساحات والسجون لم تخل طوال هذه الفترة من المناضلين والمعتقلين، واستيقظوا عام 2011 على درجة عالية من النشاط السياسي، وفي نهاية 2024 على درجة أعلى من الفاعلية السياسية، بحيث تحولت المقاهي التي كانت تضم أعداداً هائلة من الشباب الذين يلعبون

الأشياء بسرعة، وبذلك أصبح فاقداً للصبر ويميل للنتائج السريعة. وهذا ما يتناقض بصورة فجأة مع العمل السياسي، والذي يحتاج إلى قدر كبير من الصبر والحكمة والنفس الطويل، فنتائج العمل السياسي تراكمية إلى تلك الدرجة التي من المتوقع ألا ترى نتائج مباشرة لعملك إلا بعد سنوات وسنوات من العمل. مع ذلك يبقى العمل السياسي المنظم هو السبيل الوحيد لإحداث تغييرات جذرية في المجتمعات، وبالالتجاه الذي تريده الغالبية العظمى من هذا المجتمع... فالطريق الصحيح، غالباً ما يكون الطريق الأصعب، ولكنه الطريق المضمون للنتائج...

الناس اليوم ضرورة قصوى للوصول إلى سورية التي نريد، فامتلاك فكرة صحيحة وجيدة وتصيب في مصلحة الناس لا يمكن أن يجدي نفعاً لو امتلكها شخص واحد بمفرده «أيد وحدة ما بتصفق»، بينما لو امتلك هذه الفكرة حشد كبير من الناس لتحولت إلى قوة ضاغطة في المجتمع، تستطيع التأثير، وبالتالي التغيير والوصول إلى ما يريده هذا الحشد.

إحدى أكبر مشاكل العمل السياسي اليوم، هي أننا نعيش في عصر السوشال ميديا، حيث الاستهلاك السريع للمعلومة. من المؤسف الاعتراف بحقيقة أن جيلنا هو جيل «الريلز» اعتاد الحصول على

## بلاغ عن اجتماع قيادة الجبهة التغيير والتحرير

عقدت قيادة الجبهة التغيير والتحرير مساء اليوم الخميس 2025/01/23 اجتماعاً لمناقشة أهم المستجدات في الوضع السياسي السوري، ولتحديد المهام الأساسية الراهنة التي ينبغي العمل عليها.



بل بين السوريين كلهم... ما يعني ضمناً: أن وجود «هيئة التفاوض السورية» لم يعد له أي معنى، ولم تعد لها أي وظيفة، وعلى هذا الأساس، قررت الجبهة تحويل تعليق عضويتها في هيئة التفاوض إلى انسحاب كامل منها. كما قررت الجبهة تكثيف عملها مع مختلف القوى السياسية السورية باتجاه أوسع تحالفات وطنية لتحقيق مهام استعادة وحدة البلاد أرضاً وشعباً.

دمشق  
2025/01/23

السورية، وباتجاه تشكيل حكومة انتقالية، وصياغة عقد اجتماعي توافقي جديد، وصولاً لأول انتخابات شاملة، نزيهة وحررة وديمقراطية، يقرر من خلالها السوريون مصيرهم بأنفسهم. وفي السياق رأت قيادة الجبهة أن جوهر القرار 2254 ما يزال صالحاً ومفيداً كخارطة طريق عامة للانتقال السياسي، ولكنه من حيث الشكل لم يعد صالحاً كما هو، لأنه يفترض مفاوضات بين «النظام» الذي لم يعد قائماً وبين «المعارضة»... في حين أن المطلوب اليوم لم يعد «تفاوضاً» بل «حواراً»، وليس بين نظام ومعارضة،

رأى المجتمعون أن المهام الأساسية المنتصبة أمام الجبهة وأمام الوطنيين السوريين كلهم، ما تزال متركزة على استكمال استعادة وحدة سورية أرضاً وشعباً، والحفاظ على السلم الأهلي، والدفع باتجاه تحقيق حصر السلاح بيد جيش وطني موحد. بالتوازي مع هذه المهام، وكطريق لا بد منه لتحقيقها، ينبغي العمل على تفعيل حوار وطني واسع، بما في ذلك عبر مؤتمر وطني شامل يجري التحضير له بشكل جيد، وبحيث يضمن أوسع تمثيل لمختلف المكونات السياسية والاجتماعية

### بلاغ عن اجتماع المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية

عقد المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية، اجتماعه الدوري، يوم أمس السبت 2025/1/25.

بدأ الاجتماع بعرض سياسي قدمه د. قدري جميل أمين الحزب، استعرض خلاله أهم التطورات السياسية على الساحة الدولية والإقليمية والسورية، مع التركيز على المهمات الملحة على عاتق الوطنيين ككل، وكوادر وأعضاء الحزب ضمناً، وخاصة في مجال دعم السلم الأهلي، والدفع باتجاه أوسع حوار وطني، وباتجاه تحضير جيد لمؤتمر وطني شامل، يكون نقطة الانطلاق نحو مرحلة انتقالية سلسة ضمن سورية واحدة وموحدة أرضاً وشعباً. انتقل المجتمعون بعد ذلك لبحث المهام التنظيمية، وعلى رأسها ضرورة خلق الآليات المتطورة المناسبة لاستيعاب وتثمين الرغبة الواسعة في الشارع السوري بالعمل السياسي المنظم. كذلك بحث المجتمعون التحضيرات اللازمة لعقد المؤتمر العام للحزب، بما في ذلك الشؤون التنظيمية المتعلقة بالمؤتمر، والوثائق المطلوبة وعمليات التحديث المطلوبة عليها، وحددوا موعداً تأشيرياً للمؤتمر خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاجتماع.

دمشق  
2025/1/25



# سورية على الطريق الجديدة...



مع بدء الحركة الاحتجاجية في سورية في آذار 2011 اجتمعت هيئة تحرير جريدة قاسيون الناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية في دمشق، وهناك اتخذ القرار بفتح ملف بعنوان «سورية على مفترق طرق» كان الهم الأساسي في حينها أن يتحمل الحزب مسؤوليته السياسية، ويقدم لجمهوره حصيلة خبرته السياسية، ورأيه في القضايا المختلفة، استناداً إلى منصة علمية رصينة، وفي ذلك الوقت انكبت كوادرات الحزب الشابة على كتابة عشرات المقالات لنقاش القضايا الأساسية المطروحة، لكن صوت السلاح دفع ملايين السوريين للانكفاء مجدداً، والابتعاد المؤقت عن العمل السياسي، ومع تعقد الأزمة ضاقت فسحة الأمل، وجرت البلاد من أهله، وظل الباقون فيها جالسين ينخرهم اليأس... أما اليوم، وقد سطعت الشمس مجدداً، ودفأت العظام الباردة، فإننا نواصل من منبر «قاسيون» وحزب الإرادة الشعبية من خلفها، وعبر الأقاليم الشابة بشكل أساسي، طرح مجموعة من المسائل أمام السوريين، علماً تركّز الضوء على المخرج الوحيد من أزمة وطنية وسياسية عميقة، جثمت فوق صدورنا لسنوات... سعياً وراء انتصارات أكبر قادمة... لأن أجمل الانتصارات هي تلك التي لم تأت بعداً!

## ما هي وظيفة «العدالة الانتقالية»؟



## «أطراف ثلاثة»؟

في هذا الإطار، فإن المرشح الأكثر ترجيحاً للعب هذه الأدوار القذرة هو «الإسرائيلي» الذي يصرح علناً بأنه يريد سورية مقسمة على أسس طائفية وقومية، ولذا فمن مصلحته أن يغرق البلاد مجدداً في بحر من الدماء، وفي مستنقع من الاقتتال بين أبناء البلد الواحد. لا شك أن إدانة الانتهاكات وإيقافها ضرورة، ولا شك أن إدانة فلول النظام وأعمالهم التخريبية وتطويرهم ومحاکمتهم هو أيضاً ضرورة، ولكن الضرورة الوطنية العليا اليوم، تتمثل بالحفاظ على السلم الأهلي، وتطوير عمليات التحريض والتحويل والتخويف الطائفي بكل الأشكال الممكنة... وأحد أهم هذه الأشكال، هو الشكل السياسي وليس الأمني، أي عبر المسارعة بالحوار الوطني الواسع الشامل للجميع، والذي يمكنه وحده أن ينهي المخاوف كلها، ويؤسس لإعادة لئمة البلاد وأهلها

تلعب أيضاً دوراً واضحاً في حدوث الانتهاكات المختلفة. لكن هذين الأمرين معاً، لا يكفیان لتفسير ما يجري... فلنتذكر أنه بعد فرار الأسد بأيام قليلة، شهدت البلاد موجة من التحريض الطائفي الهائل، استمرت ليومين تقريباً، ربطاً بما قبل إنه اعتداء على أحد المزارات الدينية. وبعد ذلك هدأت الأمور بتدخل العقلاء من الأطراف كلها. في تلك الحادثة، لعب الإعلام دوراً هائلاً في عملية التحريض والتجيش ونشر الشائعات، وفي أحداث الأسبوع الماضي، واليومين الماضيين خصوصاً، لعبت وسائل إعلام عديدة، مرة أخرى، دوراً قذراً في نشر الشائعات بشكل هائل، لا يمكن أن يحدث بنشاط فردي، أو بنشاط مجموعات من الناس العاديين، بل هو عمل أجهزة محترفة تتبع بالضرورة لدولة ما، أو عدة دول...

شهد الأسبوع الماضي توترات عديدة في بعض محافظات البلاد، تخللتها انتهاكات راح ضحيتها سوريون من مختلف الأطراف. من يتابع إعلام الجهات الخارجية والداخلية المختلفة، يسمع أحد روايتين؛ الأولى: تحمل المسؤولية للامن العام والهيئة والفصائل المسلحة. الثانية: تحمل المسؤولية لفلول النظام... وأسوأ من هاتين الروايتين، هي تلك الرواية التي تفسر كل شيء على أسس طائفية. الحق، أن فلول النظام وخاصة المجرمين المتورطين بدماء السوريين، وبتجارة المخدرات، وغيرها من التجارات التي كسبت أصحابها كما هائلاً من الأرباح، سيواصلون محاولات التخريب بالأشكال المتاحة بين أيديهم كلها. والحق أيضاً، أن حالة تفلت السلاح المستمرة حتى الآن، وتعدد الفصائل، إضافة إلى الأحقاد الفردية المتركمة،

يقدم الاختصاصيون تعريفات ومعايير متعددة لمفهوم العدالة الانتقالية، فالمفهوم ليس جديداً، وليس اختراعاً سورياً، ولكنه مستخدم مرات عديدة سابقاً، في حالات مشابهة بشكل أو بآخر للوضع السوري؛ أي في حالات جرى فيها اقتتال عنيف، شارك فيه أبناء بلد واحد ضد بعضهم بعض، وتركت عدداً كبيراً من الآلام والضحايا، كما في مثال جنوب أفريقيا مثلاً، أو مثال رواندا، وغيرهما من الأمثلة. ولكن، بعيداً عن الدخول في التعريفات والمعايير المعقدة، فإن الفكرة الأهم حول العدالة الانتقالية، والتي تسمح بتطبيقها بشكل فعال، هي الفكرة المتعلقة بوظيفتها؛ فتطبيق العدالة الانتقالية هو أشبه بتنظيف الجرح قبل إغلاقه، لمنع تعفنه وتوثوه وعودته للانفجار مجدداً بشكل أسوأ وأكثر خطورة. بهذا المعنى، فإن الغاية النهائية من العدالة الانتقالية هي تضميد الجرح السوري العميق، لا زيادته عمقاً، وهي بالتالي تتناقض بشكل مباشر مع «الانتقام»

## شو يعني «توافق»؟



أما أنت غلط. اليوم، نحن بحاجة نتعلم على فن جديد ما كان متاح سابقاً؛ فن التوافق، ويلي معاناتو إنو لازم قبل كل شي نكون مقتنعين إنو ما حدا منا عنده الحقيقة كاملة، ولازم نحاول إنو نجمع آراءنا ونطلع برأي جديد منها، يعني مو يا أنا يا أنت، لازم نكون أنا وانت، ولما يكون في رأي أول ورأي ثاني، لازم نتعلم كيف نطلع برأي ثالث يجمع الرأيين، ويكون أصح منهون وأنصح وأعمق... هاد بالضبط هو التوافق!

مع حدا ولا يتوافق مع حدا، لإنو ببساطة عندو إحساس إنو رأيه هو موقف أخلاقي مو موقف عملي قابل للتطبيق، ولما يكون الرأي حكم أخلاقي مو مسألة عملية، يكون ما في داعي الواحد يسمع الآخرين، ولا في داعي يعدل موقفه. اليوم، ومع إنو سقطت السلطة، لسا في كثير سوريين وأحزاب وقوى سورية عم تتعامل مع بعضها بالطريقة نفسها، إنو رأيها هو الصح وكل رأي ثاني غلط، يا بتحكي مثل ما بحكي أنا بالضبط، يا

إنو السوريين يعيشوا أكثر من ستين سنة تحت حكم الحزب الواحد، وتحت حكم القمع، مانها شغلة قليلة بنوب، وأثارها ما رح تخلص بسرعة، ولا بسهولة. وحدة من القصص يلي لساتها حاضرة وموجودة هي التصلب بالرأي، ومعاداة أي حدا عندو رأي غير الرأي تبعي. هي نتيجة طبيعية لطريقة الحياة السابقة تحت حكم الحزب الواحد، لإنو يلي كان عندو رأي ثاني غير رأي السلطة، ما كان مستعد يتفق



# ما هي وظيفة «العدالة الانتقالية»؟



## الخوف من القادم المجهول!

«الإسرائيلي» ومروراً بأحداث متفرقة في المدن السورية كلها، دفعت جمهور السوريين للخوف مما هو قادم، وإذا ما نظرنا إلى تجربة العقود السابقة، تبدو أفكار كهذه متسقة، لكنها في الواقع تظل حبيسة فترة زمنية قصيرة من التاريخ. فالعقود السابقة، وإن حملت أحداثاً قاسية، إلا أنها كانت نتيجة طبيعية لظرف دولي وإقليمي لم يسمح لنا بإحداث اختراقات بالاتجاه الذي نريده فعلاً، لكن هذا الظرف بالذات كان يتغير ببطء وجاءت أولى ثماره الملموسة بوقف الحرب في لبنان، وإسقاط سلطة الفساد في سورية، ثم الوصول لاتفاق في غزة، وشكلت هذه الأحداث مجتمعة مناخاً جديداً يحمل في باطنه فرصة سانحة لسورية والسوريين ليعيدوا ترتيب بيتهم الداخلي، عبر توافق واسع، ونبذ العنف الذي ساد لأكثر من عقد، فالיום نحمل على ظهرنا عشرات القضايا الكبرى التي تحتاج إلى حلول، لكننا قادرون على حلها كلها، وسنقدم لجيل قادم من السوريين نموذجاً ملموساً لطاقة الشعب الجبارة في تجاوز المحنة.

أجيال من السوريين نشأت في ظرف محدد، كان الثابت فيه أن «القادم كان دائماً أسوأ»، فمنذ آذار 2011 لم يكد السوريون يفرحون بعودتهم للشارع والتعبير منه عن أوجاعهم، حتى تحول الواقع إلى مشهد دام طويل، خسرت فيه كل أسرة أحد أفرادها أو أقربائها، وعشنا خلال هذه السنوات مآسي مستمرة، حتى بدا كما لو أننا في نفق مظلم لا مخرج منه، وبدأت موجات الهجرة من سورية، وجرى إفراغها من أهلها، وتشتت شملنا يوماً بعد آخر. وعلى مدار أشهر طويلة، كانت الحرب في غزة تستعر، وتنتشر النيران حولنا، وباتت أيامنا أثقل على وقع مشاهد الدمار والقصف في فلسطين ولبنان واليمن وسورية، ليصبح المشهد العام أكثر قتامة... لكن تغييراً هائلاً حدث في المشهد السوري، ولم يستطع السوريون استيعابه وفهم ظروفه بعد، وصاحبه شعور طاغ لا يزال هو السائد يمكن تكثيفه بـ «القلق»، فهناك بلا شك ارتياح عام ساد في الأيام الأولى بعد سقوط السلطة الفاسدة، لكن سلسلة من الأحداث بدأت من القصف

## القفز من المستنقع إلى الوطن

ينبغي بأي شكل من الأشكال الدفاع عن أي من هذه العناصر. ومع ذلك لا يمكن القول: إن ما جرى حتى الآن بات كافياً لتحديد ملامح «الوطن» فلا يزال في مرحلة البناء الأولى، وأمامنا مراحل عديدة، فالسوريين يعرفون أنهم لا يريدون العودة إلى الورا، ولكنهم لم يتفقوا بعد على اتجاه السير، كما لو أننا قفزنا في الهواء ولم نصل بعد إلى الأرض، وفي لحظة الطيران النسبية والمؤقتة هذه، ستكون أمامنا فرصة حقيقية لإعادة صياغة ملامح وطن جامع، يحفظ كرامة أبنائه ويخرجهم من مستنقع نترع عاشوا فيه لعقود.

اعتاد السوريون ملامح محددة لمدينتهم وشكل حياتهم، ولا يزال كثير منهم ينظرون باتجاه حواجز أمنية لم تعد موجودة، وغابت من يومياتهم إتاوات كانوا يجبرون على دفعها من القليل الذي يملكون... هكذا تغير فجأة كل شيء حولهم، سورية التي عرفوها تغيرت، وكان هذا كفيلاً بتشويش أفكار جموع كثيرة، لكن إذا ما أردنا أن نسال أنفسنا سؤالاً جوهرياً: هل كانت سورية التي عرفناها في العقود الماضية هي حقاً الوطن الذي نطمح له؟! الجواب بسيط ولا يحتاج كثيراً من التفكير، فما عرفناه سابقاً كان خليطاً من القمع والفساد والجوع والفقر، خليط لا يمكن أن يكون مرافقاً لأي وطن! ولا



## عرّف ما يلي: السلم الأهلي



في الحقوق والواجبات بغض النظر عن انتماءاتهم وتوجهاتهم، وبالأهمية نفسها أن يعيشوا حياة كريمة بالمعنى الاقتصادي الاجتماعي، فلا يوجد أي معنى للسلم الأهلي حين يكون الجوع والفقر هو السائد، لأن الفقر والفساد كفيلاً بتدمير المجتمع من الداخل، وكفيلاً بنفس سلمه الأهلي... لا يجب أن ننسى أن خروج السوريين إلى الشوارع عام 2011 لم يأت من فراغ، بل كان خروجاً له أسبابه المتعلقة بالكرامة بمعناها الواسع، ليس فقط بمعناها السياسي، بل وأيضاً بمعناها الاقتصادي والمعيشي... فسياسات النظام زادت نسبة الفقر في سورية بين عام 2005 و2010 من 30% إلى 44%، أي أنها أقلت بثلاثة ملايين ونصف مليون سوري تحت خط الفقر خلال 5 سنوات! الحفاظ على السلم الأهلي يتطلب العمل من أجل المواطنة المتساوية، ومن أجل لقمة عيش كريمة للشعب السوري، يستطيع من خلالها أن يأمن على أولاده وأهله...

### كيف جرى اختزال السلم الأهلي؟

كانت ماكينة الدعاية للسلطة السابقة تركز كثيراً على مواضيع من هذا النمط، ولكنها تركز على أن شكل التنوع الوحيد في المجتمع هو كونه مختلف دينياً وقومياً وطائفيًا، وكانت تغفل بشكل مقصود الحديث عن أن المجتمع السوري متنوع سياسياً أيضاً، وكانت وبعد أن تجاهلت التنوع السياسي، تركز على الأشكال الأخرى، وتحاول حصرها بحالة شكلية كصور لعناق مسجد وكنيسة، أو لقاءات إعلامية لتبويس الشوارب بين الطوائف المختلفة بغرض التقاط بعض الصور، وكان السوريون يدركون أن هذه الصورة شكلية، ولا تعبر في الواقع عن تماسك حقيقي في المجتمع.

### ما هو جوهر السلم الأهلي؟

جوهر السلم الأهلي هو أن يشعر المواطنون السوريون بأنهم متساوون

نسمع مؤخراً حديثاً متكرر عن «السلم الأهلي» وعبر الشاشات يتكرر هذا المصطلح، ويبدو كما لو أن الجميع يتمسكون به ويدعون للحفاظ عليه، لكن إذا أردنا أن نسال: ما هو السلم الأهلي حقاً؟ وكيف يمكن الحفاظ عليه وصونه؟ فإن بحثنا عن هذا المصطلح ومعناه قد نجد مواضيع ومقالات متنوعة، كل يحاول تقديم إجابة وافية، حتى أن السلطة السابقة كانت أيضاً تركز على هذا الموضوع، وتحاول الترويج لكونها هي من تصون السلم الأهلي!

### ● ما هو السلم الأهلي؟

يمكننا تكثيف الجواب عن هذا السؤال بالقول: إن السلم الأهلي هو حالة من التوافق في المجتمع، حالة من السلام والتناغم بين المواطنين. وفي بلد مثل سورية تتنوع فيه التوجهات السياسية والديانات والطوائف والقوميات، يأخذ السلم الأهلي معنى أوسع يشمل عيش المكونات والتيارات كلها، جنباً إلى جنب، حياة كريمة عزيزة.



# التعرفة الجمركية الجديدة بين دعم الاقتصاد المحلي وإضعاف التنافسية الدولية.. زيت الزيتون نموذجاً



تتواصل حالة الجدل في الأوساط الاقتصادية السورية حول التعرفة الجمركية الجديدة التي أقرتها حكومة تسيير الأعمال، والتي تضمنت فيما تضمنت فرض رسوم تصدير على بعض المواد الغذائية الأساسية، ومنها زيت الزيتون.

## القرارات.

فالرسوم الجمركية المرتفعة على التصدير ستؤدي إلى زيادة التكاليف وتقليص الأرباح، مما يجعل المزارعين أمام خيارين أحلاهما مر: إما خفض الإنتاج، أو اللجوء إلى أسواق غير رسمية «التهرب» لبيع منتجاتهم بأسعار أقل يتربح من خلالها بعض كبار الحيتان على حسابهم!

بالإضافة إلى ذلك، فإن انخفاض معدلات تصدير زيت الزيتون سيفقد الاقتصاد السوري جزءاً مهماً من عائدات العملات الصعبة، وهو ما يزيد من الضغوط الاقتصادية على البلاد، في ظل الحاجة الماسة إلى دعم الاقتصاد المحلي وتنويع مصادر الدخل.

## المواقف المتباينة

يرى المدافعون عن القرار من جهة أنه خطوة ضرورية لدعم خزينة الدولة وتحقيق توازن مالي في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة. كما يعتبرون أن هذه الرسوم المرتفعة تسهم في تقليص تهريب السلع وضمان توجيهها نحو السوق المحلية بأسعار مناسبة للمستهلكين السوريين.

ولكن من جهة أخرى، يعارض العديد من الاقتصاديين هذه الخطوة، معتبرين أنها ستؤدي إلى نتائج عكسية، أهمها تراجع الصادرات السورية، وخسارة أسواق دولية تم بناؤها على مدار سنوات، مما يفاقم الأزمات الاقتصادية بدلاً من حلها.

## التوازن المطلوب

لتحقيق توازن بين دعم الاقتصاد المحلي

هذه الرسوم التي تصل إلى 200 دولار لكل طن أثارت نقاشات حادة بين مؤيديها وبينها ضرورة لتعزيز إيرادات الدولة، ومعارضين يحذرون من آثارها السلبية على الاقتصاد الوطني والتنافسية الخارجية للمنتجات السورية.

## تأثير الرسوم على التنافسية الدولية

يعد زيت الزيتون السوري من أبرز المنتجات الزراعية التي تحظى بسمعة عالمية، إذ يُزرع على مساحات واسعة في سورية ويصدر إلى دول عدة.

ومع فرض الرسوم التصديرية الجديدة المرتفعة، سيواجه المنتجون السوريون تحديات كبيرة أمام منافسين دوليين مثل إسبانيا، تونس، والمغرب، التي تقدم منتجات ذات جودة عالية معفاة من الضرائب، أو برسوم أقل.

وبهذا الصدد يرى نائب رئيس غرفة تجارة دمشق أن هذه الرسوم تقلل من جاذبية المنتج السوري في الأسواق الخارجية، مما يؤدي إلى تراجع الطلب عليه. ويخشى الكثيرون أن يتسبب ذلك في تصدير زيت الزيتون السوري عبر دول مجاورة مثل لبنان أو تركيا، ليعاد تصديره بعلامات تجارية تحمل صفة «صنع في لبنان» أو «صنع في تركيا»، مما يضر بهوية المنتج الوطني وسمعته.

## انعكاسات سلبية على الفلاحين والاقتصاد

يمثل الفلاحون العمود الفقري لقطاع إنتاج زيت الزيتون، وهم أوائل المتضررين من هذه

وتعزيز التنافسية الدولية، ربما يمكن النظر في بدائل أكثر استدامة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

تخفيض الرسوم الجمركية على الصادرات، مع توفير حوافز لتشجيع المصدرين على الالتزام بالسوق الوطنية.

تحسين جودة زيت الزيتون السوري وتعزيز علامته التجارية عالمياً بما يجعله أكثر تنافسية في الأسواق الخارجية.

دعم الفلاحين من خلال توفير مستلزمات الإنتاج وخفض تكاليف الإنتاج، وعبر منحهم قروضاً ميسرة وبعمولات مخفضة لضمان استمرارية الإنتاج الزراعي بجودة عالية.

التفاوض مع الأسواق الخارجية لتوسيع فرص التصدير، بدلاً من تعقيدها بفرض رسوم إضافية.

الجديدة بمكافحة التهريب.

## استمرار النقاش بملف التعرفة

يبدو أن ملف التعرفة الجمركية الجديدة سيبقى محور نقاش مستمر في الأوساط الاقتصادية السورية، وذلك لأهميته ولتباين الآراء والمصالح حوله ومن خلاله.

وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن أي قرار يخص الرسوم والضرائب يجب أن يراعي توازناً دقيقاً بين تعزيز الموارد المحلية من جهة، ودعم التنافسية الدولية من جهة أخرى، وبين هذا وضمان المصلحة الوطنية.

على الطرف الآخر ومع وضع الفلاحين في قلب مثل هذه القرارات، يصبح من الضروري اتخاذ إجراءات تدعم استدامة قطاع إنتاج زيت الزيتون كأحد ركائز الاقتصاد السوري، لكونه أولاً قطاعاً يغطي احتياجات الاستهلاك المحلي، وثانياً لكونه تصديراً بامتياز ويحظى بسمعة تنافسية دولية جيدة.

## إنهاء دور المصرف المركزي بالتحكم بالقطع الأجنبي وبعض نتائج الكارثية!



أصدر مصرف سورية المركزي قراراً أوقف من خلاله قبول أو تجديد الودائع بالقطع الأجنبي للمصارف العاملة في سورية، إلى جانب إيقاف إصدار نشرة معدلات الفائدة على تلك الودائع.

الودائع بالقطع الأجنبي من قبل المصرف المركزي ستتحمل هذه المصارف المسؤولية الأكبر على مستوى إدارة العملات الأجنبية المتاحة لديها، مع ضعف التنسيق بينها وبين المركزي في إدارة التدفقات النقدية وتنظيمها.

## بعض النتائج الكارثية!

قد يتوهم البعض أن هذا الإجراء يمكن أن يساهم في تخفيف التزامات المصرف المركزي بالعملات الأجنبية في ظل انخفاض احتياطياته، وسيفسخ المجال للتحكم بالمضاربات في سوق القطع الأجنبي وكبحها بشكل أكبر، لكن بالمقابل فإن غياب دور المصرف المركزي في إدارة الودائع وتنظيمها سيؤدي إلى زيادة الاعتماد على السوق السوداء، مما يساهم في زيادة تقلبات سعر الصرف بالمحصلة.

فغياب الإدارة المركزية لودائع العملات الأجنبية وتنظيم تدفقها من قبل المصرف المركزي، قد يؤدي إلى زيادة الطلب على الدولار والعملات الأجنبية الأخرى في السوق الموازية، أي ارتفاع الضغوط على سعر الصرف، مما يرفع من قيمة العملات الأجنبية مقارنة بالليرة السورية بالنتيجة!

فالقرار أعلاه سيؤدي إلى تراجع المعروض من العملات الأجنبية في النظام المصرفي الرسمي، مما

يحمل هذا القرار أبعاداً كبيرة وكارثية على عدة مستويات، سواء فيما يتعلق بدور المصرف المركزي الهام في إدارة القطع الأجنبي، أو تأثيره على قيمة الليرة السورية والاقتصاد عموماً.

## تجسير مهام التحكم والتنظيم للمصارف العاملة

تعتبر الودائع بالقطع الأجنبي أداة فعالة للمصرف المركزي للتحكم بالسيولة الأجنبية، وضمان توافر احتياطي نقدي منها يدعم استقرار سعر الصرف، وإلغاء هذا الدور بموجب القرار أعلاه سيقلل من سيطرة المصرف المركزي على هذا الجانب، ويحد من قدرته على استقطاب العملات الأجنبية من المصارف العاملة، وهو ما يعني بالنتيجة إنهاء دور المصرف المركزي كمنظم رئيسي لتدفق العملات الأجنبية، وبالتالي التحكم بالقطع الأجنبي.

فالقرار أعلاه سيؤدي إلى هداماً من دور المصرف المركزي إلى المصارف العاملة، فمع توقف قبول

سورية المركزي يشير إلى إعادة هيكلة السياسة النقدية، مع تحول كبير في استراتيجيته لإدارة النقد الأجنبي، لكنه يحمل في طياته مخاطر على استقرار الليرة والاقتصاد ككل، خاصة مع غياب خطوات موازية لتعزيز الإنتاج المحلي، وضبط الاستثمار بالليرة السورية، وضبط الأسواق المالية والسوق الموازية، لضمان فعاليتها بالحد الأدنى.

فالاستقرار النقدي والاقتصادي يتطلب رؤية شاملة تتجاوز القرارات الفردية لضمان تحقيق الأهداف المرجوة دون تعمييق الأزمة، وصولاً إلى تعزيز الاعتماد على الليرة السورية كأداة رئيسية للتداول والأخبار.

المحليين على تهريب رؤوس أموالهم إلى الخارج، ويثني المستثمرين الأجانب عن الدخول إلى السوق السورية، أي انخفاض وتراجع الاستثمارات. ومع تراجع التدفقات النقدية الأجنبية إلى المصرف المركزي سيزداد العبء على المالية العامة، وبالتالي قد يتم الاضطرار إلى البحث عن مصادر أخرى لتغطية العجز، مثل طباعة العملة أو غيرها من الإجراءات، مما يزيد من التضخم ويضعف قيمة الليرة أكثر.

**غياب الخطوات الموازية والمخاطر على الاستقرار النقدي!** باختصار يمكن القول إن قرار مصرف

يوسع الفجوة بين العرض والطلب، ويزيد من الضغط على الليرة. كما أن ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية سيؤثر مباشرة على أسعار السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع التضخم وزيادة تآكل القوة الشرائية للمواطنين. على الجانب الآخر فإن تراجع قدرة المصرف المركزي على إدارة الاحتياطيات الأجنبية سيضعف الثقة في النظام المالي من قبل المواطنين والمستثمرين على السواء، مما يدفع بهؤلاء إلى البحث عن بدائل استثمارية خارج القطاع المصرفي. فعدم قدرة المصارف العاملة على منح عوائد على ودائع العملات الأجنبية سيضعف المستثمرين



# اتفاقيات التجارة الحرة.. انعكاسات اقتصادية وسلبيات على الإنتاج الوطني!



توفير حوافز مالية وضريبية للمصانع المحلية لتحسين قدرتها التنافسية أمام المنتجات المستوردة، والتأكيد على ضمان جودة المنتجات المستوردة ومنع الإغراق السليبي الذي يضر بالصناعات الوطنية، بالتوازي مع تعزيز الرقابة على الأسواق.

ولعل الأهم من كل ما سبق أن تحقق الاتفاقيات التجارية بين سورية وأي دولة، مصالح متوازنة للطرفين، بدلاً من أن تكون على حساب الاقتصاد الوطني.

فاتفاقيات التجارة الحرة وخفض الرسوم الجمركية قد تساهم في تنشيط التبادل التجاري، لكن بالمقابل يجب أن تكون هناك سياسات واضحة لحماية الصناعات المحلية وضمان عدم الإضرار بالمصلحة الوطنية.

فالاقتصاد السوري يحتاج إلى استراتيجية تنموية متوازنة تركز على تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد، لضمان نمو مستدام واستقلال اقتصادي على المدى الطويل.

الاقتصاد الوطني، فعلى الرغم من أن تخفيض الرسوم الجمركية قد يوفر بعض المكاسب قصيرة المدى، إلا أن الآثار السلبية على المصلحة الوطنية قد تكون أكثر عمقاً واستدامة، فالتوسع في تفعيل اتفاقيات التجارة الحرة دون حماية كافية للإنتاج المحلي سيعرض الاقتصاد الوطني إلى مخاطر كبيرة، مثل العجز التجاري، وانخفاض الإيرادات الجمركية، وتدهور القدرة التنافسية للصناعات الوطنية.

## تعزيز الإنتاج وتقليل الاعتماد على الاستيراد

واقع الحال يقول إن على حكومة تسيير الأعمال الحالية، أو الحكومة الانتقالية القادمة باعتبارها ذات الصلاحية المشروعة بهذا الشأن، مراجعة التعرفة الجمركية بعناية لضمان التوازن بين تسهيل التجارة وحماية الإنتاج المحلي، وصولاً إلى الموازنة الحذية بين الانفتاح الاقتصادي وحماية الإنتاج الوطني، مع

## إعادة تفعيل اتفاقية التجارة الحرة فرصة أم تهديد؟

تفعيل اتفاقية التجارة الحرة بين سورية وتركيا حالياً، أو بين سورية والدول العربية لاحقاً، قد يحقق بعض الفوائد الاقتصادية على المدى القصير، مثل خفض تكاليف الاستيراد وزيادة توافر السلع المستوردة في السوق السورية.

ومع ذلك، هناك مخاوف جدية تتعلق بالتأثير السلبى لهذه الاتفاقية، وخاصة على الصناعات المحلية والإنتاج الوطني، ومنها:

زيادة المنافسة على حساب المنتجات المحلية، فإعفاء السلع التركية أو غيرها من الرسوم الجمركية أو خفضها بشكل كبير سيؤدي إلى دخول منتجات بأسعار منخفضة إلى السوق السورية، وهذه المنتجات ستنافس بشكل غير عادل الصناعات المحلية، التي تواجه بالفعل تحديات كبيرة تتعلق بارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف الدعم الحكومي. زيادة إضعاف القطاعات الإنتاجية الوطنية، فالصناعات السورية التي بدأت تتعافى بعد سنوات من الحرب، قد تجد نفسها عاجزة عن مواجهة التدفق الكبير للمنتجات الأجنبية، وهذا الوضع سيؤدي إلى خسائر كبيرة للمصانع المحلية، وقد يتسبب في إغلاق بعضها، مما يزيد من معدلات البطالة ويقبل من الإيرادات الضريبية للحكومة.

زيادة الاعتماد على الاستيراد، فإعادة تفعيل اتفاقيات التجارة الحرة قد تعزز من اعتماد سورية على الاستيراد بدلاً من دعم الإنتاج المحلي، وهذا النهج سيؤدي بالنتيجة إلى نزيف اقتصادي طويل الأمد، حيث ستخرج العملة الصعبة من البلاد بشكل مستمر لشراء السلع المستوردة.

التأثير السلبى على الأمن الغذائي والصناعي، ففتح الأسواق دون قيود قد يؤثر على الأمن الغذائي والصناعي للبلاد، حيث يضعف الاستثمار في الزراعة والصناعة المحلية، مما يجعل سورية بالمحصلة أكثر عرضة للصددمات الخارجية وتقلبات الأسواق العالمية. أخيراً الانعكاسات السلبية على

أعلنت وكالة رويترز نهاية الأسبوع الماضي عن اتفاق بين وزارة التجارة التركية ومسؤولين سوريين لإعادة تحديد الرسوم الجمركية على بعض المنتجات، بالإضافة إلى إعادة تفعيل اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين.

هذا الإعلان أثار الكثير من التساؤلات والتحفظات على المستوى المحلي، وخاصة حول تداعيات هذا الاتفاق على الاقتصاد الوطني، وتأثير التعرفة الجمركية الموحدة التي أصدرتها حكومة تسيير الأعمال في سورية.

## التعرفة الجمركية وتأثيرها على العلاقات الاقتصادية

كانت الرسوم الجمركية في المعابر الحدودية مع تركيا منخفضة نسبياً، مما ساهم في تعزيز التبادل التجاري من خلالها بين البلدين خلال السنوات الماضية. لكن مع توحيد الرسوم الجمركية بين جميع المعابر الحدودية السورية مؤخراً، ارتفعت التكاليف بشكل ملحوظ، وبالتالي شكل هذا الارتفاع ضرراً مباشراً على الاقتصاد التركي، الذي كان يعتمد على تدفق السلع إلى الأسواق السورية بتكاليف تنافسية. وفي ظل هذه التغييرات، يبدو أن تركيا تسعى إلى إعادة التفاوض على الرسوم الجمركية، بهدف الحفاظ على مصالحها الاقتصادية مع سورية. وكذلك ربما من المتوقع أن يمتد هذا الجدل والتفاوض إلى دول أخرى لها علاقات تجارية قوية مع سورية، كتوسيع تفعيل اتفاقيات التجارة الحرة لتشمل الدول عربية.

**اتفاقيات التجارة الحرة قد تساهم في تنشيط التبادل التجاري لكن بالمقابل يجب أن تكون هناك سياسات واضحة لحماية الصناعات المحلية وضمان عدم الإضرار بالمصلحة الوطنية**

## المزيد من التدهور في القطاع الزراعي!

تستمر معاناة القطاع الزراعي من تركة سياسات السلطة الساقطة، وخاصة على مستوى نتائج سياسات تخفيض الدعم، وتقليص دور الدولة على مستوى مهامها وواجباتها تجاه هذا القطاع الهام، والتي كرستها حكومة تسيير الأعمال الحالية من خلال الإجهاد على الدعم كليا، وعبر تبنيتها سياسات السوق المفتوح وتحرير الأسعار والمزيد من قضم دور الدولة، لمصلحة كبار أصحاب الأرباح المتحكمين بالسوق بالمحصلة.

فالإنتاج الزراعي زادت صعوباته، وتعمقت أزمة ارتفاع تكاليف مستلزماته التي تنقل كاهل الفلاحين وتضطرهم إلى هجرة أراضيهم بحثاً عن مصادر دخل أخرى، والنتيجة الطبيعية لكل ما سبق هي المزيد من تدهور القطاع الزراعي وتراجع إنتاجه لمختلف المحاصيل.

فقد صرح مدير الإنتاج النباتي في هيئة تطوير الغاب أمير عيسى خلال الأسبوع الماضي بأن «المساحات التي تمت زراعتها لا تتعدى 40% من أصل الخطة»، عازياً الأسباب إلى «الخوف من انحباس الأمطار».

بالتأكيد فإن تأخر هطول الأمطار والتخوف من الجفاف يعتبر من الأسباب الرئيسية لعزوف

الفلاحين عن زراعة الأراضي، لكنه بالتأكيد ليس السبب الوحيد، خاصة مع تلك النسبة الكبيرة من مساحة الأراضي التي خرجت من العملية الإنتاجية! فهناك لا شك أسباب أكثر جوهرية لها علاقة مباشرة بالجدوى الاقتصادية من العمل الزراعي بالنسبة للفلاحين، خاصة مع توجهات الحكومة المعلنة والمنفذة على مستوى إنهاء الدعم كليا وتحرير الأسواق والأسعار، وبالتالي مزيد من ارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل لا يتناسب بالمطلق مع واقع أسعار المنتجات الزراعية ومحاصيلها، والتي تعرضت خلال الفترة القريبة الماضية إلى مزيد من الانخفاض في ظل تحرير التجارة الخارجية واستيراد الخضار والفواكه من البلدان المجاورة، مقابل تراجع عمليات التصدير.

عزوف المزارعين في سهل الغاب عن زراعة نسبة كبيرة من مساحات أراضيهم كما ورد أعلاه قد يكون مثالا معمماً كظاهرة على مستوى الأراضي الزراعية كافة في بقية المحافظات والمناطق الزراعية، ما يعني عملياً مزيداً من تدهور قطاع الإنتاج الزراعي، وربما وصولاً إلى تصفية وإنهاء هذا القطاع الاستراتيجي والهام، وخاصة على مستوى دوره ارتباطاً بالأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي.





# التربية... إلغاء نظام تحديد مركز العمل وتداعياته السلبية!



أصدر وزير التربية في حكومة تسيير الأعمال قراراً يقضي بإلغاء العمل بنظام تحديد مركز العمل، وفرض على الكوادر التعليمية وضع أنفسهم تحت تصرف مديرياتهم الأصلية خلال مدة لا تتجاوز نهاية امتحانات الفصل الدراسي الأول، مع إتاحة تقديم طلبات نقل مشروطة بموافقة المديرية الأصلية والمديرية المستقبلية.

الوظيفي أو مراعاة الظروف الفردية.

## التأثيرات على المدارس والعملية التعليمية

يؤدي نقل الكوادر التدريسية بشكل مفاجئ إلى خلل كبير في استقرار المدارس، حيث ستواجه بعض المدارس نقصاً مفاجئاً في الكوادر، بينما ستعاني مدارس أخرى من فائض لا يمكن استيعابه في المدى القريب. حالة عدم الاستقرار هذه ستخلق فجوات تعليمية للطلاب، حيث سيضطرون إلى التأقلم مع معلمين جدد في منتصف العام الدراسي، مما يؤثر سلباً على استمرارية التحصيل العلمي، وبالتالي مزيد من التراجع في جودة التعليم.

ستحتاج المديرية إلى وقت كبير لتنظيم الكوادر وتوزيعها بشكل عادل ومنطقي، مما سيؤدي إلى فوضى في بداية الفصل الدراسي الثاني، وبالتالي إرباك في خطط التوزيع المدرسي.

نقص الكوادر التدريسية مشكلة مزمنة في سورية، ويأتي هذا القرار ليزيد من حدتها، حيث سيواجه النظام التعليمي تحديات إضافية في تلبية احتياجات المدارس، ما يعني تعمق مشكلة نقص الكوادر التدريسية أكثر من قبل. سيحتاج المعلمون والإدارات إلى وقت طويل لإعادة تنظيم العملية التعليمية، مما يضع جزءاً كبيراً من الفصل الدراسي الثاني على عمليات تنظيمية بدلاً من التركيز على التعليم، وهذا يعني بكل بساطة إهداراً للموارد وللوقت. الضغوط المتزايدة ستؤدي إلى فقدان المعلمين الحافز للعمل، مما ينعكس سلباً على أدائهم في الصفوف الدراسية.

هذا القرار، وبغض النظر عن قانونيته وتوقيتته والزمن الملزم لتنفيذه، أثار جدلاً واسعاً في الأوساط التعليمية، نظراً لتداعياته السلبية على الكوادر التدريسية وأفراد أسرهم، إضافة إلى التأثيرات العميقة على استقرار العملية التعليمية نفسها.

## التأثيرات السلبية على الكادر التدريسي وأسرهم

في البداية تجدر الإشارة إلى ضيق الهامش الزمني للتنفيذ، فالمعلمون سيعانون من ضغوط هائلة لتنفيذ القرار خلال الفترة الزمنية القصيرة المحددة، ولا سيما أن الكثير منهم يرتبطون بمسؤوليات أسرية وعائلية لا يمكن تكييفها بسهولة مع متطلبات الانتقال إلى محافظة أخرى.

الجانب الآخر الذي لا يقل أهمية هو الأعباء المالية والاجتماعية المترتبة على الانتقال إلى محافظة أخرى، فالتكاليف المادية اللازمة كبيرة، فهي تشمل النقل والإقامة بالحد الأدنى، وهو ما يمثل عبئاً إضافياً على المدرسين الذين يعانون أصلاً من ضغوط اقتصادية ومعيشية شديدة.

يضاف إلى ما سبق التأثير السلبى على استقرار أسر الكادر التدريسي، حيث سيضطرون أفراد عائلات المدرسين، خاصة الأطفال، إلى تغيير مدارسهم وأماكن إقامتهم، مما يخلق حالة من التشتت وعدم الاستقرار الأسري. ختام التأثيرات السلبية تتمثل بالضغط النفسي والمعنوي على المدرسين، وخاصة الشعور بالإحباط وانعدام الأمان الوظيفي، في ظل غياب الضمانات الكافية بشأن الاستقرار

أو على مستوى جودة التعليم، خاصة وأن من يشملهم مضمونه يقارب عددهم نحو 23 ألف معلم بحسب حديث وزير التربية!

لذا، فإن معالجة مضمون وغاية مثل هكذا قرار تتطلب دراسة متأنية تراعي الاحتياجات الواقعية للكوادر التعليمية والعملية التربوية بشكل عام، مع الأخذ بعين الاعتبار ضمناً حل مشكلة نقص الكوادر بشكل جذري، بدلاً من إعادة توزيعها وتدوير زواياها، وربما من المجدي كذلك توفير الدعم المالي والمعنوي للمدرسين الذين يطلب منهم الانتقال أيضاً.

على ذلك فإن إعادة النظر في القرار يبدو ضرورياً وهاماً، ليس من أجل إعادة التقييم بناءً على الاحتياجات الفعلية لكل مديرية فقط، بل ولتجنب انتقالات غير ضرورية مع ما يرافقها من زيادة في الأعباء الإدارية والضغط المادية والمعنوية.

ولا شك هناك الكثير من السلبيات الأخرى أيضاً، لكن سنختتم بالإشارة إلى حال الاستياء والاحتقان المجتمعي المتزايد، الذي قد لا يقف تجليه عند أشكال الاعتصامات والمظاهرات فقط!

## إعادة النظر بالقرار ضرورة

إن قرار إلغاء نظام تحديد مركز العمل جاء في وقت يواجه فيه النظام التعليمي السوري سلفاً من تحديات كبيرة على مستوى الموارد البشرية والبنية التحتية، بالإضافة إلى ضيق الهامش الزمني لتنفيذه بما يتيح للكوادر التدريسية والمديرية التكيف مع متغيراته الجديدة.

فعلى الرغم من أن الهدف المستهدف من القرار هو تحسين إدارة الكوادر التدريسية، إلا أن التنفيذ المتسرع له قد يؤدي إلى نتائج عكسية تماماً، سواء على مستوى استقرار المعلمين

## خصخصة الموانئ والتضحية بسيادة الدولة!



إلى القطاع الخاص عبر بيعها أو تأجيرها لشركات القطاع الخاص، الأجنبية أو المحلية على حد سواء. ولكن الحديث هنا ليس عن تأجير أو استثمار ورشة صناعية أو محل تجاري أو قطعة أرض، الحديث هنا عن الموانئ بعمومها «البرية والبحرية والجوية» بتعدد مهامها وواجباتها ومسؤولياتها، والتي تعتبر من أهم القطاعات السيادية، التي يجب أن تكون بيد الدولة قوياً وفعالاً، ومن الممنوع التفريط بها بأي شكل من الأشكال وتحت أي مسمى، وذلك بسبب ارتباط وتشابك دورها ومهامها بتبعات اقتصادية وأمنية واجتماعية وسياسية.

علماً أن الأولويات بين القطاع الخاص والدولة مختلفة جوهرياً، فالقطاع الخاص يهدف في الربحية عن أي اعتبارات أخرى، سياسية كانت أم اجتماعية أم أمنية، في حين أن الدولة وقطاعاتها المحترقة من قبلها تقوم بإدارة هذه القطاعات بما يتناسب مع المصلحة العامة للدولة مع ضمان سيادتها، ووفقاً لخطة مركزية شاملة تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية.

ضمن مقابلة له مع الصحيفة البريطانية «فايننشال تايمز» صرح وزير الخارجية في حكومة تسيير الأعمال السيد أسعد الشيباني، قبيل ظهوره في المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» يوم الأربعاء الماضي، بأن «سورية تخطط لخصخصة الموانئ والمصانع العامة وخصخصة الاقتصاد وإعادة هيكليته».

## معن الامير

قبل بدء الحديث عن خصخصة أحد أهم القطاعات السيادية، أي الموانئ، أو عن بيع المصانع وغيرها، لا بد من التذكير بأن حكومة تسيير الأعمال الحالية ليس من مهامها ولا صلاحياتها التصرف بأموال الدولة بيعاً وخصخصة، والتي هي ممتلكات الشعب السوري، ومن حق هذا الشعب أن ينتخب ويختار سلطة تعبر عنه وتلبي تطلعاته، وتكون مؤتمنة على مقدراته ومقدرات وطنه.

فحديث وزير الخارجية أعلاه لم يخرج عن سياق توجهات حكومة تسيير الأعمال بما يتعلق بالخصخصة والتفريط بالمؤسسات والشركات العامة.

## فماذا تعني خصخصة الموانئ وما تبعاتها؟!

ببساطة شديدة خصخصة الموانئ هي عملية تحويل ملكية أو إدارة الموانئ من القطاع العام

## العبرة من الدول التي يتم الاستشهاد بها!

وعلى اعتبار أن وزير الخارجية استشهد خلال حديثه لـ«فايننشال تايمز» بسنغافورة والسعودية كنماذج ناجحة على مستوى تبني كل منها لنموذجها الخاص لاقتصاد السوق الحر سعياً إلى التشبه بها، ربما من المفيد تذكيره بأن هذه الدول التي استشهد بها لم تتخل عن قطاعاتها السيادية أبداً لمصلحة القطاع الخاص، وخاصة الموانئ وقطاع الطاقة والمياه، بالإضافة إلى القطاع التعليمي والصحي، فهل من عبرة لحكومة تسيير الأعمال من ذلك!

والفردى والوطني» المرتبط بعمل ومهام وواجبات الموانئ «البرية والبحرية والجوية» ذو طابع سيادي للدولة. فالموانئ معنية بدخول وخروج البضائع والأشخاص من وإلى البلاد، وغياب دور الدولة عن هذه العملية قد يعرض الدولة لمخاطر كبيرة، خاصة إذا ما لجأت الشركات الخاصة إلى خفض مستويات الشفافية سعياً منها لمراكمة المزيد من الأرباح، وبالتالي التلاعب بالبيانات المقدمة للحكومة.

## سلبات كثيرة ومتشعبة!

السلبات المرتبطة بخصخصة الموانئ كثيرة، تبدأ بانعدام دور الدولة أو تخفيضه إلى الحد الأدنى، ولا تنتهي بالتخلي عن العائدات الاقتصادية مضمونة الربحية لمصلحة القطاع الخاص.

وبهذا الشأن تبدو المعايير الأمنية بما يخص عمل ومهام الموانئ من الأولويات التي لا يمكن التفريط بها لتصبح بعهدة القطاع الخاص، فالعامل الأمني «الاقتصادي



# إعفاء خطوط الإنتاج والآلات من الرسوم الجمركية خطوة إيجابية تواجه تحديات التنظيم!



في خطوة تهدف إلى دعم القطاع الصناعي والإنتاجي في سورية، أصدرت الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية قراراً يقضي بإعفاء خطوط الإنتاج والآلات من الرسوم الجمركية المقررة في التعريفات الجمركية النافذة.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن القرار يحفز على التحديث التقني للمعامل الموجودة، حيث يتيح لأصحابها استبدال الآلات القديمة بأخرى حديثة، مما يعزز كفاءة الإنتاج وجودته، ويقلل من الهدر في الموارد.

## التحديات والسلبيات المحتملة

رغم كل الإيجابيات المبينة أعلاه، فهناك مجموعة من المخاوف والتحديات التي قد تنشأ إذا لم يتم تنظيم تنفيذ القرار بشكل مدروس.

فمن الواضح أن هناك فجوة تتمثل بغياب الأولويات في تنظيم القطاعات الصناعية، فالقرار لم يحدد القطاعات الصناعية الأكثر أولوية للحصول على الإعفاءات. وفي ظل محدودية الموارد، قد يؤدي ذلك إلى توجه الاستثمارات نحو قطاعات أقل أهمية، أو مشبعة ومكتفية، على حساب قطاعات حيوية وهامة وطنياً تحتاج إلى دعم عاجل.

كذلك يخشى من استغلال القرار بشكل غير منظم، من خلال استغلال بعض المستثمرين للإعفاءات الجمركية دون أن تستخدم الآلات في القطاعات المستهدفة فعلاً، وقد يؤدي ذلك إلى استيراد معدات لا تلبى حاجات الصناعة الوطنية، أو تستخدم بشكل غير فعال.

يبدو هذا القرار جزءاً من مساعي حكومة تسيير الأعمال لتعزيز الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل التحديات التي يواجهها قطاع الصناعة بسبب الأوضاع الراهنة. لكن رغم أن هذا القرار يحمل في طياته العديد من الإيجابيات، إلا أنه يثير تساؤلات حول إمكانية تنظيم هذه الخطوة الإيجابية بما يضمن تحقيق أهدافها على المدى الطويل.

## إيجابيات لا بد من تأكيدها

القرار أعلاه يخفف الأعباء المالية عن المستثمرين ويشكل دفعة كبيرة للقطاع الصناعي، فالإعفاء من الرسوم الجمركية يتيح للمستثمرين الحصول على خطوط الإنتاج والآلات بتكاليف أقل، مما يحفزهم على التوسع في مشاريعهم أو بدء مشاريع جديدة. وانخفاض تكاليف شراء المعدات والآلات سيؤدي إلى تعزيز الإنتاج المحلي وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الداخلية، وربما الخارجية، مما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني بشكل عام.

كذلك فإن القرار أعلاه يدعم الاستثمارات الصناعية ويشجع على جذب استثمارات جديدة، سواء من الداخل أو الخارج، حيث يمكن أن يرى المستثمرون في هذه الخطوة فرصة لتأسيس مشاريع بتكاليف أولية أقل.

للقرار على الصناعات التي تحتاج إلى خطط استثمار طويلة الأجل.

## الأولويات والتنظيم

لا شك أن قرار إعفاء خطوط الإنتاج والآلات من الرسوم الجمركية يمثل دفعة كبيرة للصناعة الوطنية، ويسهم في تحسين المناخ الاستثماري في سورية. ومع ذلك، فإن نجاح هذا القرار يعتمد على مدى تنظيمه وتوجيهه نحو الأولويات الوطنية.

فبالخطى الجيد والرقابة الفعالة، يمكن أن يتحول هذا القرار إلى نقطة تحول في مسار الصناعة السورية، محققاً فوائد ملموسة للمستثمرين والاقتصاد الوطني على حد سواء.

وفي ظل غياب التنظيم والرقابة، قد يستفيد كبار المستثمرين من القرار بشكل أكبر، مما يؤدي إلى تفاوت فرص الاستثمار، أي إقصاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة من المنافسة بسبب هيمنة الكبار على الإعفاءات.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن اشتراط حصر تقديم سجل صناعي وكتاب من وزارة الصناعة فقط، بمعزل عن دور هيئة الاستثمار وغيرها من الجهات المعنية بالصناعة والإنتاج والاستثمار، سيضع عبئاً إضافياً على الوزارة في التحقق من الطلبات المقدمة، مما قد يؤدي إلى زيادة الضغط على الوزارة، وبالتالي التأخير في تنفيذ الإعفاءات. النقطة الأخيرة التي تجدر الإشارة إليها تبدو بغياب الخطط طويلة الأمد، فالإعفاء محدد بسنتين فقط، مما قد يحد من التأثير الإيجابي

# التعليم العالي المجاني حق طبيعي مصون أم حلم يصعب الوصول إليه؟!



عبد المنعم عبد الحافظ، بحديث له قبل أيام أنه: «ستتم إعادة هيكلة الجامعات وإعادة النظر في الرسوم الجامعية بشكل يتناسب مع الواقع والإمكانات والحاجات، على أن يشمل ذلك كل الجامعات السورية»، وأشار إلى أنه: «ستتم دراسة رواتب الأساتذة في الجامعات لرفعها بما يليق بمكانتهم».

بداية لا بد من تأكيد أهمية وضرورة زيادة الرواتب للأساتذة الجامعيين وأعضاء الهيئات التدريسية فيها بما يليق بمكانتهم وإمكانياتهم المعرفية والفكرية، ودورهم في تدريس الطلاب وتأهيلهم وإعدادهم، إلا أنه لا بد من لفت النظر إلى الطرف الآخر من العملية التعليمية وهم الطلاب أنفسهم، وإمكانية وصولهم إلى الجامعات لاستكمال تحصيلهم العلمي العالي كحق مشروع، خاصة وأن حديث الوزير أعلاه عن «إعادة النظر في الرسوم الجامعية» قد يعني بالترجمة العملية فرض زيادة عليها، وبمختلف أنظمة التعليم الحكومي «العام، الموازي، المفتوح، الافتراضي»، إذا ما تم ربط ذلك

عانى التعليم بمختلف مراحل، كغيره من القطاعات الأساسية، من كوارث سياسات الحكومة الساقطة، وانعكاس هذه الكوارث على الواقع التعليمي وإمكانية وصول الطلاب إلى فرص تعليم تليق بهم وتلبي طموحاتهم.

فسياسات تخفيض الإنفاق العام على التعليم العالي مستمرة منذ عام 2010، حيث انخفض الإنفاق العام على التعليم العالي بين عامي 2010 و 2022 بنحو 85%، من 623 مليون دولار، إلى 90,7 مليون دولار، والبديل كان استنزاف جيوب الطلاب، سواء من ناحية زيادة الرسوم الجامعية بشكل مباشر، أو من خلال إدارة توزيع الطلاب بين أنظمة التعليم عبر سياسات الاستيعاب الجامعي والمفاضلات السنوية ومعدلات القبول الجامعي، التي أدت بالنتيجة إلى تخفيض أعداد طلاب التعليم العام «المجاني» مقابل زيادة أعداد طلاب التعليم الموازي والمفتوح «المأجورين» عاماً بعد آخر!

مؤخراً أكد وزير التعليم العالي بحكومة تسيير الأعمال، الدكتور

كان عليه الوضع سابقاً أيام السلطة الساقطة، حيث يبدو أن سياسات طبقية التعليم، وحكر الوصول إليه على أبناء الطبقة الثرية وأصحاب المال ستبقى مستمرة على أيدي حكومة تسيير الأعمال الحالية، بالصد من مصلحة الطلاب والسوريين والمصلحة الوطنية!

وأساسي مصون دستورياً وقانوناً للطلاب السوريين كافة بعيداً عن أي تمييز طبقي، إلى حلم يصعب الوصول إليه، خاصة لأبناء الفقيرين والمعدمين والمثقلين معيشياً، وهم الغالبية العظمى من أبناء الشعب السوري، الذين لم يختلف الأمر بالنسبة إليهم عمّا

أو غيره من أنظمة التعليم الحكومي المأجورة، بالتوازي مع الاستمرار بسياسات إنهاء الدعم على هذا القطاع الحيوي والهام، وتكريس تخفيض الإنفاق العام عليه لمستويات إضافية، سيعني بالضرورة تحول فرص التعليم العالي المجاني من حق طبيعي



# انعكاسات التسريح التعسفي على الظواهر السلبية والواقع الاجتماعي



مع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعصف بسورية نتيجة الحرب والصراع المستمر منذ سنوات، اتخذت حكومة تسيير الأعمال قرارات تستهدف ما تسميه «مكافحة البطالة المقنعة والفساد» داخل مؤسسات الدولة والجهات العامة.

هذه الجرائم تمارس كوسيلة للبقاء بالنسبة للبعض بكل أسف! فمع غياب الوظائف وفرص العمل المشروعة، لجأ البعض إلى السوق السوداء أو الانخراط في أنشطة غير مشروعة كتتهريب السلع أو تجارة المواد الممنوعة. وهذه الأنشطة لا تهدد فقط الأمن الاقتصادي، بل تؤدي إلى خلق اقتصاد مواز يزيد من التدهور الاقتصادي.

فالقرارات المفاجئة، التعسفية وغير المدروسة، أدت إلى تفاقم شعور المواطنين بالظلم، وزادت من فقدان الثقة بالمؤسسات الحكومية، ومع تنامي الإحساس بالعجز، تصاعدت النزاعات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، بل وحتى داخل العائلات، حيث أصبحت الضغوط الاقتصادية سبباً رئيسياً للشجارات اليومية والطلاق والعنف الأسري، مع زيادة التوترات المهددة بانتهيار النسيج الاجتماعي.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن التسريح التعسفي الجماعي شمل في كثير من الأحيان موظفين ومتقاعدين ذوي خبرات طويلة وكفاءات عالية، وهذا الأمر لا يضر فقط بالأفراد أنفسهم، بل يضعف مؤسسات الدولة التي كانت تعتمد على خبراتهم، مما سيزيد من تدهور الخدمات العامة.

وبهذا الصدد لا بد من الإشارة أيضاً إلى الأثر النفسي والاجتماعي لهذه الظواهر السلبية التي تمتد إلى الأجيال الشابة التي تنشأ في

إلا أن هذه القرارات أدت إلى تسريح مئات الآلاف من الموظفين والمتقاعدين بشكل تعسفي، مما زاد من تعقيد الأزمة الاقتصادية وساهم في تفاقم ظواهر اجتماعية خطيرة. فما هي الانعكاسات السلبية لهذه الإجراءات؟ وكيف تؤثر على المجتمع والسلوكيات والظواهر السلبية فيه؟

إن زج أعداد كبيرة من الموظفين والمتقاعدين وغيرهم إلى سوق عمل يعاني من الركود أصلاً أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير، ومع غياب فرص العمل، وجد الكثير من الأفراد أنفسهم غير قادرين على تأمين احتياجاتهم الأساسية، وبالتالي ارتفعت معدلات البطالة والفقر في البلاد.

هذا الفقر المتزايد قد يدفع البعض إلى اللجوء إلى وسائل غير مشروعة لتأمين الدخل، مما سيزيد من تفشي الجرائم المرتبطة بالاحتياجات الاقتصادية، مثل السرقة والنهب. فمع تزايد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، ارتفعت بشكل ملحوظ معدلات الجرائم، مثل السلب والنهب وتجارة الممنوعات، وحتى الخطف من أجل الفدية، وصولاً إلى القتل في بعض الحالات!

إن هذه الظواهر الاجتماعية السلبية هي انعكاس مباشر لحالة العوز واليأس التي بات يعاني منها الكثير من الأفراد الذين فقدوا مصادر دخلهم، ففي ظل غياب الأمان الاقتصادي وسلطة القانون القوي، باتت

فالإجراءات المتسارعة وغير المدروسة تؤدي إلى آثار سلبية تمتد لتشمل مختلف جوانب الحياة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، مما يتطلب مراجعة شاملة للسياسات المتبعة وتبني نهج أكثر عدالة ومرونة. فاستقرار المجتمع يعتمد على توفير الأمن الاقتصادي وفرص العمل التي تحمي الأفراد من اللجوء إلى السلوكيات السلبية والمدمرة، وهذه من أولى أولويات أي حكومة وطنية كما يفترض!

البيئة غير المستقرة اقتصادياً واجتماعياً. فالشباب الذين يرون آباءهم يعانون من البطالة، أو ينخرطون في أعمال غير مشروعة، قد يفقدون الأمل في المستقبل مجدداً، مما يؤدي إلى انخراطهم في المسار نفسه، أو إعادة إحياء التفكير بالهجرة الجماعية بحثاً عن فرص أفضل. وبكل اختصار يمكن القول إن محاربة البطالة المقنعة والفساد لا ينبغي أن تتم على حساب أمن واستقرار المجتمع.

## انهيار إنتاج الحمضيات مستمراً!



وصلت ذروة إنتاج الحمضيات في سورية إلى أعلى درجة خلال موسم العام 2015، حيث بلغت كمية الإنتاج لمختلف الأصناف نحو 1.3 مليون طن، وبعد هذا الموسم بدأت رحلة التدهور والانهيار نتيجة لتعمق الأزمة وتوحش السياسات الاقتصادية، المعادية للمزارعين والمحابية لكبار التجار الذين استفادوا من تخلي الدولة عن دورها، وبالنتيجة وصول كميات الإنتاج إلى مستويات متواضعة جداً خلال السنوات القليلة الماضية، وضمناً الموسم الحالي.

تحدث رئيس رابطة فلاحي اللاذقية لؤي سلوم لجريدة الثورة نهاية الأسبوع الماضي قائلاً «يبلغ حجم الإنتاج المتوقع للموسم الحالي 540 طناً، يستهلك السوق المحلي منها 40% والباقي يعتبر فائضاً، لذلك يمكن الحل بإيجاد أسواق خارجية للتصدير».

وأشار سلوم إلى سبب تراجع الإنتاج لهذا الموسم مقارنة بمواسم سابقة وهو «ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج «أسمدة، مبيدات، عبات، إلخ» وعدم توفرها في الوقت المناسب».

ما تم إغفاله بحديث رئيس رابطة الفلاحين كسبب إضافي لتراجع الإنتاج عاماً بعد آخر هو عمليات

تسويق هذا الإنتاج، التي واجهت هي الأخرى الكثير من الصعوبات والمعوقات، بسبب تحكم كبار تجار أسواق الهال والمصريين بالكميات المسوقة وبأسعارها، بالتوازي مع تراخي دور الدولة وتراجعها. يعتبر محصول الحمضيات من المحاصيل الهامة التي من المفترض اعتبارها استراتيجية في سورية، شأنه بذلك شأن محصول القمح والقطن والشوندر السكري والزيتون وغيرها، التي تدهورت وتراجعت أيضاً خلال السنوات السابقة بسبب سياسات السلطة الساقطة المدمرة للإنتاج المحلي والوطني، والزراعي ضمناً. ومن أجل إعادة الاعتبار لهذا المحصول لا بد من التعامل معه بطريقة استراتيجية وطويلة المدى، وبالشكل الذي يجعل من الاستفادة منه واستمراره وتطويره شأناً وطنياً يجب عدم التهاون فيه.

فالمساحات المزروعة بهذا المحصول كبيرة، خاصة بمناطق الساحل السوري «طرطوس واللاذقية»، وكذلك حجم العمالة والأسر التي تعتمد على محصوله في تأمين لقمة عيشها وقوت يومها يعتبر كبيراً جداً. وبالتالي فإن معالجة المشاكل والصعوبات التي يعاني منها

التي تحقق ميزات اقتصادية وتنافسية منه، سواء على مستوى تشغيل المزيد من الأيدي العاملة، أو على مستوى تغطية الاحتياج المحلي من منتجاتها مع تصدير الفائض منها، بدلاً من المعاناة من فائض الإنتاج المزمّن الذي يدفع ضريبته الفلاح منفرداً!

بسبب عدم القدرة على تأمين مستلزمات الإنتاج وارتفاع تكاليفها، مقارنة بالمردود المادي الضئيل وحجم الخسائر الكبير التي تكبدها الفلاحون خلال السنوات السابقة. إضافة إلى إهمال هذا المحصول وعدم تطويره، مع تجاهل المتعمد لإقامة معامل العصائر والمركزات

هذا المحصول والمزارعون من المفترض أن تكون من الأولويات بالنسبة للحكومة، سواء حكومة تسيير الأعمال الحالية أو أي حكومة قادمة، وخاصة بما يتعلق بإنهاء السياسات المجحفة التي دفعت إلى التخلي عن هذا المحصول قسراً، أو استبداله بزراعات أخرى،



# على من ستؤثر عقوبات النفط الروسية الجديدة؟



في نهاية ولايتها، أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته جو بايدن عن توجهات جديدة في سياسة العقوبات ضد روسيا. حيث يمكن الآن معاقبة أي كيان قانوني بمجرد حقيقة تعامله السابق أو الحالي مع قطاع الطاقة الروسي، حتى وإن لم تكن له صلات مباشرة مع الدولة الخاضعة للعقوبات.

■ إيغان بوليتيف  
ترجمة: اوديد الحسين

للإضرار بروسيا، تلحق ضرراً بمنظومة الطاقة العالمية بأكملها. ففي تحليلات الخبراء الأجانب يمكن قراءة أن «العقوبات الأمريكية المفروضة ستؤثر بشكل أكبر على أوروبا أكثر من روسيا». على غير توقعات واشنطن، جاء رد فعل السوق على الحزمة الجديدة من العقوبات الأمريكية ضد قطاع الطاقة الروسي، والتي فرضت لأول مرة منذ ثلاثة أشهر، بارتفاع سعر خام برنت إلى أكثر من 80 دولاراً للبرميل، كما ارتفعت أسهم شركات «غازبروم» و«نوفاتيك» و«لوك أويل». في ظل هذه التطورات، بدأ المستثمرون يشعرون بالقلق من احتمال حدوث اضطرابات في إمدادات المواد الخام الروسية منخفضة التكلفة.

وكتب زولتان كوشكوفيتش، المحلل في المركز المجري للحقوق الأساسية، على منصة X: «تهدف العقوبات التي فرضها بايدن اليوم إلى رفع أسعار الطاقة للجميع، بما في ذلك الأمريكيون أنفسهم». فالنظ يتفاعل بالارتفاع مع موجات الصقيع والثلوج في بعض مناطق أوروبا والولايات المتحدة، ولا سيما في تكساس التي تضم العديد من منشآت استخراج النفط. ولا يستبعد المحللون تكرار سيناريو شباط 2021، حينما أدت موجة الصقيع غير الطبيعية في هذه الولاية الحيوية للطاقة الأمريكية إلى توقف إنتاج المشتقات النفطية في معظم المصانع.

ويبدو أن الساسة المنتهية ولايتهم قد نسوا ما ترتب على قرار الدول الغربية في عام 2022 بالتخلي عن استيراد النفط الروسي ومنتجاته. فقد أدى حظر دول مجموعة السبع على تأمين وشحن النفط عبر البحر إلى مناطق أخرى من العالم بسعر يتجاوز 60 دولاراً للبرميل إلى ظهور «أسطول الظل».

وقد رأت العديد من الشركات الدولية وأصحاب الناقلات الخاصة أن القيود الغربية ستستمر طويلاً، فالتجوا إلى نقل النفط الخاضع للعقوبات من روسيا وإيران وفنزويلا، لأن «الأعمال غير الشرعية» أثبتت أنها أكثر ربحية، إذ تدفع مبالغ أكبر مقابل تجاوز العقوبات.

ويبدو أن مخططي السياسة العقابية الدوائية نسوا أيضاً كيف اضطرت الشركات الروسية في

عام 2022، عند بدء إعادة هيكلة تدفقات التجارة، إلى تقليص إنتاج النفط وتصديره مؤقتاً، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية إلى 120 دولاراً للبرميل، وتبع ذلك ارتفاع قياسي في أسعار البنزين داخل الولايات المتحدة نفسها. ورغم تقليص روسيا للصادرات وتقديمها خصومات كبيرة للمشتريين الجدد، فإنها واصلت تحقيق نفس حجم العائدات بسبب الارتفاع الحاد في الأسعار.

منذ ذلك الحين، ترددت الولايات المتحدة في فرض قيود أكثر صرامة على صادرات النفط الروسية، حيث كانت ترافق كل حزمة عقوبات جديدة استثناءات، وتمنح تأجيلات، وتؤخر مواعيد تنفيذ الصفقات المحظورة، وتمنع البنوك من تنفيذ المدفوعات الروسية ثم تعود لتمديد تراخيص خدمة الموردين من الدول غير الصديقة. والآن، تم تصميم الإجراءات الجديدة بحيث تخلق صعوبات إضافية لـ«روسيا» دون أن تحدث انهياراً كبيراً في السوق العالمية.

وبحسب أكثر التقديرات تشاؤماً، كان من الممكن أن تؤدي عقوبات كانون الثاني إلى خفض الصادرات الروسية بنحو 800 ألف برميل يومياً، لكن المحللين يرون أن الخفض الفعلي سيكون أقل بكثير. نعم، سيواجه مورّدو النفط الروسي تحديات لوجستية ويضطرون للبحث عن وسطاء تجاريين جدد، لكن التجارة ستستمر على أي حال. ولن يكون من الممكن توجيه ضربة حرجة لمجمع الوقود والطاقة أو للاقتصاد الروسي.

من الطبيعي أن أي قيود لا تجلب أي فوائد لأي اقتصاد خاضع للعقوبات. وقد سارعت وكالة «بلومبيرغ» إلى الإبلاغ بأن الوضع الحالي فاجأ المشتريين الرئيسيين للنفط الروسي، وهما الصين والهند. بينما ذكرت وسائل إعلام أجنبية أخرى أن المشتريين الموثوقين للطاقة الروسية اضطروا للتخلي عنها بشكل عاجل. لكن هل هذا صحيح فعلاً؟ من غير المرجح أن يقدم أحد على إنهاء عقود طويلة الأمد ومرعبة للطرفين قبل تولي الرئيس الأمريكي الجديد مهامه. فقد حدثت حالات خضعت فيها الهند أو الصين لمشترياتهما من النفط الروسي تحت ذريعة العقوبات، لكنها عادت لاحقاً لزيادتها بناءً على الطلب الموسمي. ومع ذلك، لم يحدث تراجع كبير في صادرات الطاقة الروسية، رغم أن الخصومات والحوافز للمشتريين الراغبين في التعامل مع الموردين الخاضعين للعقوبات قد زادت.

أظهرت تجارب السنوات السابقة أن القيود على الأسعار لا تعمل كما كان مخططاً لها. فالأعمال التجارية دائماً ما تجد طرقاً جديدة لتجاوز العقوبات، رغم أن المحللين يرون أن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع التكاليف وانخفاض الشفافية، لكن بشكل عام، من غير المرجح أن تؤثر هذه القيود الجديدة على حجم صادرات النفط.

وأوضح المتحدث باسم الرئيس الروسي، دميتري بيسكوف، للصحفيين أن مسارات تصدير الطاقة الروسية التي تشكلت بشكل طبيعي لا يمكن قطعها بالعقوبات، لأن البدائل تظهر فوراً لتقليل تأثير تلك العقوبات.

أما صحيفة «فاينانشال تايمز» فقد ذكرت أن حالة من الذعر تسود أروقة المفاوضات الأوروبية، حيث كلف بروكسل الخبراء بتحليل كل بند من أوامر بايدن التنفيذية لمعرفة أي منها قد يلغيه دونالد ترامب أولاً. ويخشى الاتحاد الأوروبي بشدة من أن يقوم ترامب بتخفيف العقوبات ضد روسيا. ومع ذلك، فإن هذا السيناريو ممكن وفقاً لما يتوقعه المحللون الدوليون، خاصة فيما يتعلق بالعقوبات الثانوية التي تستهدف دولاً أو شركات أو أفراداً يعتقد أنهم يساعدون موسكو في الالتفاف على العقوبات الرئيسية أو يشاركونها في صفقات محظورة.

وقد يلغي ترامب بعض القيود الطفيفة، مثل السماح بتوريد النفط والغاز الروسي إلى الولايات المتحدة أو تسهيل تجارة المعدات المدنية، وهو ما سيكون مفيداً للامريكيين أنفسهم. ومع ذلك، حتى مع ترامب، من غير المرجح أن يتغير نهج الضغط الاقتصادي بشكل جذري، إذ يمكن للكونغرس أن يحد من صلاحيات الرئيس لضمان استمرار سياسة الولايات المتحدة الصارمة تجاه روسيا.

تحاول أبرز وسائل الإعلام في أوروبا وأمريكا إيصال رسالة إلى صناع السياسة المعادية لروسيا مفادها أن «محاولة الولايات المتحدة فرض ابتزاز طاقوي عالمي بمثابة إعلان حرب اقتصادية ضد روسيا والعالم بأسره». ولهذا، من الضروري لأولئك الذين يسعون لبناء اقتصاد سيادي ألا يرضخوا لضغوط «الهيمنة الزائفة». بل يجب على الجميع مواجهتها من خلال تكتلات مثل مجموعة «بريكس» والاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومنظمات مستقلة أخرى تجمع غالبية سكان الكوكب. فبها فقط يمكن بناء عالم جديد حر ومتعدد الأقطاب يحدد مستقبل البشرية.

سيواجه  
مورّدو النفط  
الروسي تحديات  
لوجستية  
وتجارية لكن  
لن العقوبات  
لن تلحق ضربة  
حرجة بقطاع  
الطاقة الروسي



# السوريون المتخنون بجراحهم

بعد نحو 14 عاماً من انفجار الأزمة، يجد السوريون أنفسهم في مواجهة تحديات اقتصادية هائلة لا تقل ضراوة عن سنوات النزاع المسلح. حيث دمرت النسبة الأكبر من البنى التحتية، وتعطلت القطاعات الإنتاجية بفعل سياسات السلطة الساقطة، وتفاقت معاناة الشعب السوري نتيجة الارتفاع الكارثي في نسب البطالة، وانهيار الليرة السورية، وتجريف البلاد عبر الهجرة الجماعية للكوادر والكفاءات. ومع انفتاح الأفق للحديث عن مرحلة التعافي وإعادة الإعمار، تأتي تصريحات رسمية تتوقع نمو الاقتصاد السوري بأكثر من 1% في عام 2025، وهي نسبة تبدو بعيدة كل البعد عن الطموحات، والأهم من ذلك أنها بعيدة عن النسبة الممكن تحقيقها اليوم موضوعياً.



## ■ احمد الرز

الاقتصادي، وربما تعميق اللازمة الاقتصادية الاجتماعية القائمة. تحتاج سورية اليوم إلى أكثر من مجرد نمو محدود أو إصلاحات جزئية، فهي تتطلب رؤية اقتصادية شاملة تستهدف إعادة بناء ما دمرته سنوات الحرب، وتحقق نهضة تعيد الحياة إلى القطاعات الحيوية.

الاقتصادية، بل تمتد إلى تدمير شامل للبنية التحتية والقطاعات الإنتاجية وسبل العيش الأساسية لملايين المواطنين. وفي ظل الحاجة الماسة لتعويض الخسائر وتلبية طموحات شعب أنهكه الصراع، فإن اقتصر النمو على نسبة ضئيلة لا يمثل سوى استمرار لحالة الجمود

خرجت من أزمات وحروب مدمرة، ونجحت في تحقيق قفزات نمو كبيرة خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً. فمن المعروف أن الاقتصاد في مثل هذه الظروف لا يمكن أن يكتفي بنسب نمو متواضعة، لأن الخسائر التي خلفتها الحرب لا تقتصر فقط على الأرقام أو المؤشرات

تثير هذه النسبة المتواضعة تساؤلات جادة حول قدرة الاقتصاد السوري على النهوض فعلياً في مرحلة ما بعد الحرب، وخصوصاً إذا ما قورنت بتجارب دول

## أمثلة من التجارب التاريخية: لماذا 1% نسبة معيبة لسورية؟



بخطوة جوهرية لتحرير الاقتصاد الوطني من قبضة نخب الفساد التي كانت تابعة للسلطة الساقطة، وهي خطوة تحمل في طياتها إمكانيات هائلة لدفع عجلة النمو الاقتصادي «هذا دون الحديث عن الجهود الإضافية التي يجب بذلها لرفع نسبة النمو». فهذا التحرير، في حد ذاته، يجب أن ينعكس بشكل مباشر على نسب النمو المتوقعة، ولا سيما إذا نظرنا إلى الحجم الهائل للفاقد الوطني نتيجة النهب الممنهج «تشير دراسات قاسيون إلى أن الفساد المستشري في السبعينيات، والذي كان يلتهم نحو 30% من الدخل الوطني، أخذ بالتفاقم بشكل كبير مع مرور الوقت حتى بلغ مستويات كارثية قدرت بنحو 60-70% من الدخل الوطني في السنوات الأخيرة قبل سقوط السلطة». وتحرير الاقتصاد من هذه الهيمنة يعني وقف هذا النزيف الكبير، وبالتالي استعادة الموارد الوطنية التي كانت تُهدر لصالح نخبة فاسدة. إذا توقف هذا الفاقد وحده، فإن الناتج الوطني المتبقي سيكون كافياً لتحقيق نسب نمو تتجاوز بكثير «التوقعات» التي أعلن عنها الوزير.

بمعدلات وصلت إلى 10% سنوياً خلال السنوات الخمس الأولى بعد انتهاء النزاع. وعلى هذا النحو يمكن الحديث عن رواندا، التي عانت من إبادة جماعية في عام 1994، وبدأت بإعادة البناء وتحقيق المصالحة الوطنية، وحققت بين عامي 1995 و2000 معدلات نمو تجاوزت 7% سنوياً. تؤكد هذه الأمثلة أن تحقيق معدلات نمو مرتفعة ليس مجرد أمر ممكن، بل هو ضرورة حتمية للدول التي تسعى إلى تجاوز تداعيات الأزمات الكبرى. وإذا أخذنا في الاعتبار أن ما جرى في سورية - من حيث حجم الخسائر الضرر - هو «أكبر أزمة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية» وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، فإنها بحاجة إلى معدلات نمو اقتصادية تتجاوز ما حققته الدول الوارد ذكرها في الأمثلة السابقة. المشكلة الأكبر في الحديث عن نسبة نمو 1% هي أنها تشكل عملياً بكل ما قالته حكومة تسيير الأعمال المؤقتة التي أكدت في تصريحاتها أنها قامت

توقع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في حكومة تصريف الأعمال المؤقتة، باسل عبد الحنان، أن ينمو الاقتصاد السوري بنسبة تزيد عن 1% في عام 2025. تبدو هذه النسبة إيجابية لأول وهلة بالنظر إلى الظروف التي مرت بها سورية خلال السنوات الماضية، لكنها في واقع الأمر أقل بكثير مما يحتاجه بلد خرج من صراع استمر 14 عاماً. إذا عدنا إلى التجارب الدولية، نجد أن الدول التي خرجت من الحروب والصراعات عادة ما تحقق معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأولى من مرحلة إعادة الإعمار.

- سجلت فيتنام، على سبيل المثال، بعد نهاية حريها الطويلة، معدلات نمو تجاوزت 6-8% سنوياً خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، حيث تمكنت من تحويل اقتصادها المتضرر إلى واحد من أسرع الاقتصادات نمواً في آسيا.
- وحققت البوسنة والهرسك، التي أنهت حريها الأهلية في عام 1995، نمواً اقتصادياً



# يحتاجون أكثر من 1% بكثير!



## العائدية هي كلمة السر... فكيف نرفعها؟



والأحجار الطبيعية... وغيرها. ويمكن لهذه الموارد أن تحقق عوائد ضخمة إذا تم استغلالها بشكل صحيح، عبر إنشاء صناعات محلية تحولها إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية تنافس في الأسواق العالمية بأسعار مميزة. فبدلاً من تصدير المواد السورية كمنتج خام، يمكن تحويلها إلى منتجات نهائية تُباع بأضعاف السعر، مما يعزز العائدية ويوفر فرص عمل محلية. تتطلب الاستفادة من الميزات المطلقة تجاوز الوضع الاقتصادي الحالي وبناء نظام اقتصادي عادل يضمن توزيع الموارد بما يخدم مصلحة الشعب السوري. فالنهب المنظم الذي استنزف الموارد الوطنية لعقود كان العقبة الرئيسية أمام تحقيق التراكم الاستثماري الضروري للنمو.

كلمة السر لتحقيق نمو اقتصادي مستدام في سورية هي العائدية، التي تعكس قدرة الاستثمارات على تحقيق عوائد كبيرة تتجاوز تكلفتها وتدفع عجلة التنمية. وكان تدني نسب العائدية في سورية يمثل العقبة الأبرز أمام تحقيق النمو كما أسلفنا سابقاً. لكن رفع هذه العائدية إلى مستويات أعلى بكثير، قد تصل إلى 100% أو أكثر، ليس أمراً مستحيلاً إذا ما تم التركيز على استثمارات تستند إلى الميزات المطلقة التي تتميز بها سورية، بدلاً من مجرد الاعتماد على الميزات النسبية التقليدية التي أصبحت غير كافية. الميزات النسبية، مثل المواد الخام كالنفط والقمح والقطن، تعتمد على توافر الموارد الطبيعية، لكنها تتعرض لمنافسة شرسة في الأسواق الدولية، ما يبقي هوامش الربح محدودة للغاية. وقام النموذج الاقتصادي السوري بشكل أساسي على هذه الميزات، حيث ركز على تصدير المواد الخام بدلاً من تصنيعها، مما أدى إلى ضعف العائدية وفقدان الفرص لتحقيق قيمة مضافة عالية محلياً.

على النقيض، فإن الميزات المطلقة هي تلك الموارد أو المنتجات التي تنفرد بها سورية نتيجة ظروف جغرافية أو طبيعية خاصة، مثل بعض المنتجات الزراعية الخاصة بسورية والنباتات الطبية النادرة

## هل يمكن حل مشكلة النمو دون حل مشكلة النهب؟



بواجه طموح السوريين بنسب نمو معقولة عائقاً جوهرياً يتمثل في النهب الممنهج للموارد الاقتصادية، الذي كان ولا يزال سبباً رئيسياً في تدني معدلات النمو لعقود. ولا يمكن الحديث عن أي حل مستدام لمشكلة النمو دون حل جذري لهذه الظاهرة، إذ يشكل النهب العقبة الكبرى أمام تحقيق تراكم استثماري فعال، وتحسين عائدية رأس المال، ورفع معدلات التوظيف والإنتاجية. النمو والنهب نقيضان لا يمكن أن يجتمعا. يتطلب النمو الاقتصادي، الذي يقاس بتطور الدخل الوطني وزيادة الإنتاجية، استثمارات فعالة. لكن النهب يعمل على عرقلة هذه العملية من خلال استنزاف الموارد التي يمكن أن تُخصص لتحفيز الاستثمار وزيادة الإنتاج. ربما لا يعلم كثيرون أن عائدية رؤوس الأموال الموظفة في الاقتصاد السوري كانت لا تتجاوز في كثير من الأحيان عتبة 20%، أي أن كل خمس ليرات تستثمر في الاقتصاد السوري لا تنتج أكثر من ليرة واحدة كعائد، بسبب النهب وضعف كفاءة رأس المال.

وإضافة إلى ذلك، يساهم النهب في تعميق الخلل في توزيع الدخل الوطني، حيث أظهرت إحصاءات السلطة الساقطة في

السنة الأخيرة من عمرها 2024 أن حصة أصحاب الأجر في سورية لا تتجاوز 9,2% من الناتج الإجمالي بينما تصل حصة أصحاب الأرباح إلى 90,8%. لا تؤدي هذه الفجوة إلى تفاقم الفقر فقط، بل وتضعف أيضاً الطلب المحلي، مما يحد من إمكانيات النمو الاقتصادي على المدى الطويل. إذا كانت سورية تلمح إلى تحقيق معدلات نمو معقولة، فلا بد من اتخاذ خطوات حاسمة للقضاء على النهب. حيث يجب أن تكون الأولوية لإعادة بناء نظام اقتصادي قائم على العدالة الاجتماعية، تُخصص الموارد فيه لتلبية احتياجات الناس لا الاستحواذ عليها من نخبة ضيقة. رفع عائدية رأس المال ومعدلات التراكم الوطني هما الشرطان الأساسيان لتعزيز الإنتاجية ورفع نسب النمو. ولكن هذه الأهداف ستظل بعيدة المنال إذا لم يتم كبح النهب الذي يستنزف الموارد ويحول دون استخدامها بفعالية. وبناءً عليه، نكرر ما قلناه على صفحات هذه الجريدة مراراً من أن حل مشكلة النمو في سورية ليس مجرد قضية اقتصادية، بل هو معركة سياسية واجتماعية بالدرجة الأولى تتطلب إرادة حقيقية وتعبئة شعبية واسعة لغرض الاتجاه المطلوب.



# منتدى دافوس الاقتصادي.. قطب المال وقطب الشعوب



عقد المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» اجتماعه السنوي في الفترة بين 20 إلى 24 من الشهر الجاري، في سويسرا تحت عنوان «التعاون من أجل عصر ذكي».. وكان ملفتاً هذه المرة، ظهور اختلافات بالرؤى الدولية فيه بشكل أوضح، ضمن هذه الفترة التاريخية المؤقتة من «تعدد الأقطاب»، خلافاً للاجتماعات السابقة، ومنذ تأسيسه في عام 1973، التي كان يطغى عليها اتجاه قطب واحد، وكان المنتدى عبارة عن تجمع رأسمالي على طريقتهم، وبما يصب بمصلحة هذا القطب وحده أولاً.

## ■ برن بوظو

وعميقين، هما: أزمة المناخ، والتوسع غير الخاضع للتحكم للذكاء الاصطناعي. قد يفهم من هذين العبارتين، إما توجه نحو محاولة «احتكار» تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، أو بالفعل محاولة التحكم بها بما يخدم مصلحة البشرية جمعاء، وهو ما نرجح معانيه بالاستناد إلى التصريحات المختلفة الأخرى، والمواقف السياسية التي عبرت بمجموعها عن ضرورة التنمية دولياً ومحاربة الأمية التكنولوجية وغيرها.

في المواقف والرؤى السياسية، وحالة ال «تعددية القطبية» التي ذكرناها، كان واضحاً التباين بين القوى المشاركة المختلفة: الولايات المتحدة ممثلة بدونالد ترامب، وما أطلقه من تصريحات وإعلانات حول النفط السعودي، والعلاقة مع روسيا، والتنافس مع الصين وغيرها، والاتحاد الأوروبي، ممثلاً برئيسة مفوضيته أورسولا فون ديرلاين التي قالت: إن أوروبا تتوجه للبحث عن حلفاء، مشيرة أنها ستنتهج سياسة «اليد الممدودة» مع الصين، وبراماتية مع ترامب، والسعودية عبر وزير خارجيتها، التي أكدت ضرورة تجنب الحرب بين إيران و«إسرائيل»، وغيرها من مواقف كالصين والهند الخ، إلا أن السمة العامة كانت التأكيد على: ضرورة الحفاظ على السلم العالمي والحد من الحروب، بمقابل التوجه نحو تنمية دولية ومحو أمية تكنولوجية.

في المقابل، وعلى المقلب الآخر من ال

حضر الاجتماع 60 رئيس دولة وحكومة، وأكثر من 350 من القادة الحكوميين و1600 من قادة رجال الأعمال بينهم 900 من الرؤساء التنفيذيين ورؤساء مجالس إدارة كبرى الشركات العالمية، وشارك 170 من قادة المجتمع المدني دولياً من نقابات عمالية وسكان أصليين ومنظمات غير حكومية، و160 من أعضاء المنتدى، منهم رواد تكنولوجيا ومبتكرين ومؤثرين، بالإضافة إلى منتدى القادة العالميين الشباب، ومؤسسة «شواب»، وغيرهم. وخلال الأيام الأربعة جرى قرابة 300 اجتماع منفصل بين هؤلاء جميعهم.

لا يمكن الإلمام وعرض تفاصيل هذه الاجتماعات جميعاً بطبيعة الحال، أو الغوص بتفاصيلها التقنية والاقتصادية، إلا أن الأحاديث العمومية، والسياسية المباشرة التي صدرت عن مختلف الرؤساء وقادة الدول، تعبر عن تطلعات مختلف الحضور.

تفاطعت رؤى وتصريحات كلاً من الرئيس التنفيذي للمنتدى شواب، والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بفكرة مفادها ما قاله كلاوس أن تطور التكنولوجيا حالياً بات عند نقطة تحول تتمثل في «عصر يتجاوز التكنولوجيا وحدها، وهذه ثورة مجتمعية لديها القدرة على رفع الإنسانية، أو حتى كسرها»، بينما قال غوتيريش بكلمته: إننا نواجه في هذه الأيام تهديدين جديدين

في دافوس. الأمر واضح، إنهم مسؤولون عن أزمات هذا العصر». وربما، لأول مرة، كانت الاحتجاجات بمطالبها ومصالحتها تتقاطع مع بعض ما ورد في دافوس كتوجهات عمومية من ضرورة التنمية والسلام، وحل الأزمات وإشراك الشباب، وربما لأول مرة نتيجة التعددية ضمن القطب الرأسمالي ومصالحة الحالية بالاستقرار دولياً، يمكن تصديق هذه التوجهات قليلاً، خلافاً للكذب والإدعاءات التي رافقت المنتدى خلال العقود الماضية بالهيمنة الغربية عليه، ومساعي الحرب والتوتر عملياً.

«تعددية القطبية» برز ال «قطب» الأهم، وهو الشعوب، ففي كل عام من اجتماعات دافوس تقام احتجاجات عليه وحوله، بوصفه تكتيلاً ومركزاً لـ «القطب الرأسمالي» عموماً، بما يمثله ويدفع تجاه مصلحة نفسه أولاً، وفي هذا العام شارك الآلاف من المحتجين من أنحاء العالم المختلفة، وتحديداً من فئة الشباب ممن يريدون إشراكهم بصنع القرار، ومن الشعارات التي رفعت «افترسوا الأغنياء» و«أفرضوا الضرائب على الأغنياء» وقال أحدهم: «نحن نحتج ضد اجتماع لوبي الأغنياء والاقوياء

## نيجيريا و«بريكس»: خطوة جديدة نحو تعزيز التعاون الدولي



وأضافت، أن انضمام نيجيريا يُعد توسعاً في التمثيل داخل المجموعة، مما يعزز من جاذبيتها وتأثيرها على الساحة الدولية. كما أكدت أن هذا الانضمام سيسهم في تطوير آلية عمل مجموعة «بريكس» وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء.

هذه الخطوة. وأشارت ماو إلى أن نيجيريا تُعد دولة نامية كبيرة، ودولة مهمة في الجنوب العالمي، وأن مشاركتها في تعاون «بريكس» لن تخدم تنمية نيجيريا فحسب، بل أيضاً المصالح المشتركة لأعضاء المجموعة وشركائها، فضلاً عن مصالح دول الجنوب العالمي.

لعام 2023، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لنيجيريا 363,816 مليار دولار، بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية 1,37 تريليون دولار، مما يجعلها واحدة من أكبر الاقتصادات في القارة الأفريقية. وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية التي تواجهها، فإن نيجيريا تمتلك إمكانات هائلة للنمو، خاصة في ظل تنوعها العرقي واللغوي الذي يعد مصدراً للقوة والحيوية.

ترحب الصين بانضمام نيجيريا

من جهتها، رحبت الصين بانضمام نيجيريا إلى مجموعة «بريكس»، حيث هنأتها المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية، ماو نينغ، على

بتعزيز التعاون الدولي، والاستفادة من الفرص الاقتصادية التي توفرها المجموعة، فضلاً عن تعزيز الشراكات الاستراتيجية التي تتماشى مع أهدافها التنموية.

وأضاف، إن «بريكس»، باعتبارها مجموعة من الاقتصادات الناشئة الكبرى، تقدم منصة فريدة لنيجيريا لتعزيز التجارة والاستثمار والتعاون الاجتماعي والاقتصادي مع الدول الأعضاء. وهذا الانضمام يُعد خطوة مهمة نحو تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي والسياسي بين نيجيريا ودول «بريكس»، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية الراهنة.

### مقومات الاقتصاد النيجيري

تُعد نيجيريا واحدة من أكبر الاقتصادات في أفريقيا، حيث يبلغ عدد سكانها أكثر من 220 مليون نسمة، مما يجعلها سادس أكبر دولة من حيث التعداد السكاني في العالم. كما تتمتع بموارد طبيعية هائلة، خاصة في قطاع النفط والغاز الطبيعي، حيث تُعد واحدة من أكبر منتجي النفط في أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك نيجيريا موارد أخرى، مثل: الذهب والفحم، وتُعد من أبرز الدول المنتجة للفول السوداني والخشب على مستوى العالم. وبحسب إحصائيات البنك الدولي

في خطوة تعكس تطلعاتها نحو تعزيز مكانتها الاقتصادية والسياسية على الساحة الدولية، أعلنت البرازيل، الرئيس الحالي لمجموعة «بريكس»، عن انضمام نيجيريا إلى المجموعة كدولة شريكة. جاء هذا الإعلان في بيان صحفي أصدرته الحكومة البرازيلية، حيث وصفت نيجيريا بأنها «دولة شريكة» تتمتع باقتصاد قوي وتعداد سكاني كبير، مما يجعلها شريكاً استراتيجياً للمجموعة.

### ■ كنان دويعر

وأصبحت نيجيريا بذلك الدولة الشريكة التاسعة في «بريكس»، بعد انضمام دول، مثل: بيلاروس وبوليفيا وكوبا وكازاخستان وماليزيا وتايواند وأوغندا وأوزباكستان. وأشار البيان البرازيلي إلى أن نيجيريا تشترك مع دول «بريكس» في مصالح متقاربة، خاصة في تعزيز التعاون بين دول الجنوب العالمي وإصلاح الحوكمة العالمية، وهي قضايا تُعد من أولويات الرئاسة البرازيلية الحالية للمجموعة.

### موقف نيجيريا من الانضمام

من جانبها، رحبت الحكومة النيجيرية بالدعوة للانضمام إلى «بريكس»، حيث أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية النيجيرية، كيميبي إيبينانغا: إن البلاد قبلت الدعوة كدولة شريكة. وأوضح إيبينانغا، أن هذا القبول يعكس التزام نيجيريا

انضمام نيجيريا إلى مجموعة «بريكس» كدولة شريكة يُعد خطوة مهمة نحو تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين الدول النامية. بمواردها الطبيعية الهائلة وقدراتها الاقتصادية الكبيرة، تمتلك نيجيريا إمكانات كبيرة للمساهمة في تحقيق أهداف المجموعة، خاصة في ظل التحديات العالمية الراهنة. ومن خلال هذا الانضمام، يمكن لنيجيريا أن تعزز من مكانتها الدولية، وتستفيد من الفرص الاقتصادية التي توفرها «بريكس»، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التعاون بين دول الجنوب العالمي.



## قضايا الشرق

## قطار التاريخ السريع

للأحداث السياسية أوزان تسمح لنا بتمييز واحدة عن أخرى، فطوفان الأقصى كان واحداً من الأحداث التي تحولت من اللحظة الأولى إلى لبنة أساسية في حقبة قادمة، حين استيقظت المنطقة على نصر فلسطيني، كسر حواجز الحصار في غزة، والأهم من ذلك أن أبطال فلسطين حملوا معهم قضيتهم من داخل غزة إلى طاولة الحل، وأثبتوا أن قيام الدولة الفلسطينية قادم لا محالة، وما شهدناه كله بعد ذلك كان محاولة أمريكية- صهيونية لتغيير ذلك، وهو ما لم ينجحوا فيه رغم كم الدمار الهائل الذي خلفوه وراءهم.

سعت الولايات المتحدة ومنذ الساعات الأولى في يوم 7 من أكتوبر 2023 أن تستغل اللحظة وتسخن المنطقة أملاً في تفجيرها، لكن المحاولات لم تحقق هدفها الاستراتيجي، وأدخلت المعسكر الأمريكي المعادي في مأزق لم يكن من السهل الخروج منه دون خسائر باهظة، وبدلاً من أن تتكيف إدارة بايدن مع الواقع الجديد، استمرت في انتهاج السياسة ذاتها لشهور، واضطرت لذلك أن تدفع ضريبة أكبر، فوقفت في وجه إجماع عالمي تاريخي لمناصرة للقضية الفلسطينية أولاً، ورفضاً للسلوك الأمريكي غير المسؤول ثانياً.

ولأن عجلة التاريخ لا يمكن إيقافها، اضطروا أخيراً للخضوع، فمخطط التفجير فشل وسدت آفاقه، ما فتح المجال أمام أقطاب جديدة لتنتزع زمام المبادرة، وتسحب البساط من تحت أقدامهم، وبدأنا نشهد تساقط أحجار الدومينو في أوكرانيا وسورية، وما أن وصل ترامب إلى الرئاسة مجدداً حتى كانت الولايات المتحدة أمام استحقاقات جديدة لا يمكن تجاهلها، وكان لا بد من أن تدفع ضريبة أخطاء سياسية استراتيجية.

ترامب في المقابل، ومع أولى تحركاته، يبدي لياقة عالية، ويتكيف سريعاً مع الظرف الجديد، ولا يمكن الحديث أن الجعبة الأمريكية باتت خالية من محاولات جديدة، لكن ما يمكن رصده الآن هو استمرار بشكل أكبر وأوضح في نهج ترامب السابق، الذي بني في جوهره على فصل الجبهة الروسية عن الصينية، عبر استمالة روسيا والتريكز على الصين، والأهم من ذلك: هي المؤشرات على إعادة تموضع استراتيجي لم تكن متوقعة، وتحديداً عبر البحث عن عناصر قوة بعيداً عن المناطق الملتبته في أوروبا والشرق الأوسط، وذلك عبر التلميح لنوايا لتبني الأقدام الأمريكية في منطقة غرينلاند الاستراتيجية، بين المتجمد الشمالي والمحيط الأطلسي، والحديث عن كندا نفسها، بالإضافة إلى السيطرة على قناة بنما مع ما تعنيه بالمعنى الاستراتيجي، أي أن هناك في الولايات المتحدة من يعيد النظر بكل الأداء السابق ويحاول توطيد الدعائم في المحيط القريب، واستثمار ثرواته وطاقتها الكامنة، وذلك استعداداً للمواجهة النهائية القادمة، وبالرغم من أن أفكار كهذه لا يمكن إلا النظر إليها بوصفها طرح استراتيجي من العيار الثقيل، إلا أنها جاءت متأخرة لسنوات، قد لا تتجز قبل وصول قطار التاريخ إلى محطاته الجديدة.

## الانتخابات البرلمانية في ألمانيا ومآزق التبعية للولايات المتحدة



استبدال الارتباط بالغاز الروسي بارتباط بالغاز الأمريكي، لأن الولايات المتحدة ببساطة منافس اقتصادي، فإن عرضوا علينا غازهم بأسعار رخيصة لا مانع، نحن بحاجة لسياسات مستقلة بدلا من الولاء التابع.

يُؤمل مرشح الحزب الديمقراطي المسيحي فريدريش ميرتس على الموقف الأوروبي المشترك على أساس تضرر أوروبا ككل من التبعية للولايات المتحدة، وذلك عبر خطاب «حرجي»، فيقول: «يجب أن تكون لدينا خطة أ مع أمريكا وخطة ب بدونها»، ويحث على الإنفاق العسكري، وعودة التجنيد الإلزامي في ألمانيا، ويقول: «من يريد السلام فإنه موجود في المقابر» ويضيف مدافعاً عن الاقتصاد الألماني «الأولوية هي تأمين ازدهارنا وتنافسية صناعتنا. وتظل الجملة صحيحة: الاقتصاد ليس كل شيء، ولكن بدون الاقتصاد كل شيء لا يساوي شيئاً».

في دوره أبدى حزب البديل من أجل ألمانيا- اليميني المتطرف- انعطافاً معنوياً في درجة الانفتاح على الولايات المتحدة مع عودة ترامب إلى البيت الأبيض، حيث ظهرت اليميني فايدل المرشحة عن حزب البديل للمستشارية في لقاء مع إيلون ماسك كالتلميذة المجتهدة تتلقى المديح على حسن سلوكها.

إن شكل العلاقة مع الولايات المتحدة سيقرر كثيراً من الأمور الجوهرية حول التطور الاقتصادي- الاجتماعي في ألمانيا، وفي أوروبا في السنوات القادمة، فالرصد السابق أوضح بشكل جلي مدى راهنية هذه المسألة في السياسة الألمانية، وكيف يجري نقاشها في شرائح واسعة، وذلك يعكس بالواقع مزاجاً أوسع من حدود ألمانيا، ويتجاوزها إلى القارة الأوروبية كاملة بالحد الأدنى، لكن لألمانيا بالتحديد خصوصية عن غيرها كونها واحدة من القوى الرائدة على مستوى الاقتصادي، وحدثت تحولات بهذا الحجم في سياسات برلين يعكس حجم التحولات الجارية في العالم.

الإنفاق العسكري على الناتو في 2024 لـ 2% من الناتج المحلي الإجمالي «كما تم تكريس 100 مليار يورو لتحديث الجيش الألماني»، إلا أن ترامب اليوم يريد من دول الناتو رفع مساهمتها لتبلغ 5% من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة. وترتبط المشكلة الأخرى في مدى ارتباط الاقتصاد الألماني بالصين، إذ تعتبر هذه العلاقة ضرورية لاستمرار عجلة الاقتصاد الألماني، فالصين هي ثاني أكبر شريك تجاري لألمانيا بعد الولايات المتحدة. ويعتمد الاقتصاد الألماني بحوالي 50,34% من الناتج المحلي الإجمالي على الصادرات، بحسب أرقام البنك الدولي «2022». مما يؤثر على حجم الارتباك في الموقف الألماني تجاه أكبر شريكين تجاريين. وفي الوقت نفسه، تؤدي زيادة تكاليف الإنتاج في ألمانيا إلى ضعف قدرة المنتج الألماني على المنافسة في السوق الدولي. على سبيل المثال: تضطر المنشآت الصناعية الألمانية اليوم إلى شراء موارد الطاقة بسعر يزيد 3 أضعاف عن تكلفة الطاقة لدى نظيراتها في الولايات المتحدة.

وفي هذا السياق تقول سارة فاغنكخت المرشحة للمستشارية: «ما نريده هو سياسات خارجية تعمل لمصلحة ألمانيا، على سبيل المثال، أن نستطيع شراء الطاقة والمواد الأولية من الأماكن التي توفرها لنا بالأسعار الأرخص، ولا نريد

## دبحة النجار

يلاحظ المتابع للبرامج الانتخابية وللمناظرات التلفزيونية بين مرشحي الأحزاب المختلفة لمنصب مستشار ألمانيا، أن أولوية المرشحين جميعهم، هي الأزمة الاقتصادية-الاجتماعية، ومسألة السياسات الخارجية، وضمناً جانبها الأمني. وعند الحديث عن الأمن الخارجي، فإن روسيا ليست مصدر القلق الرئيسي للسلطة الألمانية، كما يظن القارئ، على أساس ما جرى بعد أكثر من سنتين من الضخ الإعلامي المثير للسخرة عن خوف أوروبي من احتلال بوتين لبرلين! بل إن الفزع الحقيقي الذي يمكن للمرء أن يستشعره لدى هؤلاء الساسة المطلعين على خفايا الأمور، هو حول العلاقة بالولايات المتحدة! فبعد حرب الناتو في أوكرانيا، ازدادت بشكل جلي تبعية القرار الأوروبي عامة والألماني خاصة، للولايات المتحدة. واليوم في ظل تعمق الأزمات الداخلية في ألمانيا وقدم ترامب إلى سدة الرئاسة، تدور النقاشات حول كيفية رفع قدرة ألمانيا التفاوضية مع ترامب، الذي لا يهتم لمصالح حلفائه في ظل أزمة اقتصادية عالمية غير مسبقة.

## المحاور التي يجري النقاش حولها

التحديات التي يتم نقاشها حول العلاقة مع الولايات المتحدة تتعلق بعدة محاور، أبرزها، أولاً: الضغط باتجاه زيادة الإنفاق على الناتو. ثانياً: دفع ألمانيا لتخفيض علاقاتها الاقتصادية بالصين. ثالثاً: التبعية الطاقية لأمريكا، وأسعار الطاقة المرتفعة. رابعاً: رفع الرسوم الجمركية على البضائع الألمانية المصدرة إلى الولايات المتحدة.. ولئن كان ائتلاف إشارة المرور قد رفع

في نهاية عام 2024 أدى احتدام الصراع بين أطراف الائتلاف الحاكم في ألمانيا، المعروف باسم ائتلاف إشارة المرور، إلى طلب التصويت على الثقة للمستشار الألماني أولاف شولتس «الحزب الديمقراطي المسيحي» وحكومته، ولم تنجح الحكومة في اجنيانز الاختبار في البرلمان، مما مهد لانتخابات مبكرة ستعقد في شباط 2025.



# الاتفاقية الإيرانية الروسية: عقبة أخرى في طريق الحروب الغربية

في السابع عشر من كانون الثاني، وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره الإيراني مسعود بيزشكيان اتفاقية استراتيجية تاريخية لمدة 20 عاماً، والتي عُلقت عليها وكالة رويترز لاحقاً بأنها «من المحتمل أن تثير قلق الغرب».

## إعداد: عروة درويش

بموجب هذه الاتفاقية، اتفقت الدولتان على تعزيز التعاون في مجالات الخدمات الأمنية، والتدريبات العسكرية، والعبور أو زيارات الموانئ، والتدريب المشترك للضباط. كما تعهدتا بعدم السماح باستخدام أراضيها في أي عمل عسكري ضد الطرف الآخر أو تقديم أي دعم لمن يعتزم مهاجمة الطرف الآخر، بالإضافة إلى التعاون لمواجهة التهديدات العسكرية الخارجية.

في البداية، كانت هناك تكهنات بأن الاتفاقية سيتم إقرارها خلال قمة «بريكس» في روسيا في تشرين الأول 2024، لكن موسكو سارعت إلى نفي تلك الشائعات في ذلك الوقت. ويرى البعض بأن روسيا اختارت عمداً عدم توقيع الاتفاقية في تشرين الأول نظراً لمساعدتها لجعل قمة بريكس شاملة للجنوب العالمي، بحيث لا تختلط فيها الاتفاقيات الثنائية في أذهان الحاضرين والمراقبين. من وجهة النظر هذه، فإن الطابع الثنائي للشراكة التجارية والأمنية كان من شأنه تقويض الأهداف الرئيسية للقمة.

ركزت هذه الأهداف بشكل محدد -والتي تعد أيضاً ركائز أساسية للشراكة التي تم توقيعها حديثاً- على دحض الادعاءات الغربية بعزل روسيا، وإظهار أن «بريكس» تواصل الحصول على الدعم، لا سيما من منظور جيو-اقتصادي، وأن التكتل قادر على مواجهة العقوبات المفروضة من الغرب بوسائل متعددة غير مقصورة على الاتفاقيات الثنائية التي باتت شائعة في الأعوام الماضية، سواء مع الصين أو الهند أو البرازيل أو أفريقيا أو غيرها. تشمل هذه الوسائل تطوير أنظمة مدفوعات جديدة تسمح للدول بالتجارة بعملاتها الوطنية.

علاوة على ذلك، ترى وجهة النظر هذه بأن الرسالة التي تم الترويج لها بعناية حول وحدة «بريكس» كان من الممكن أن تتضرر إذا تم الإعلان عن الاتفاقية بشكل مفاجئ أمام حضور مهمين مثل تركيا، والسعودية، والإمارات، الذين قد تثير اتفاقيات ثنائية مع طهران حساسية داخل مجتمعاتهم.

مع ذلك، فما حدث بعد أقل من شهرين من تغيير في المشهد السياسي في سورية عبر الإطاحة بالسلطة الحاكمة، عنى بالنسبة للكثير من المراقبين حاجة دول الإقليم -وعلى رأسها تركيا والسعودية وإيران- إلى تسريع التحركات السياسية، والتي اعتبر كثيرون أن الاتفاقية الاستراتيجية الشاملة بين موسكو وطهران هي إحدى تحدياتها. من جهة أخرى كان كثيرون يقولون بأن هذه الاتفاقية قادمة لا محالة، وأن الذي أضرها هو عدم التوصل السريع لاتفاق وقف إطلاق النار في غزة. وبالطبع هناك الرأي القائل بأن التوقيت معدّ ليكون قبيل استلام الإدارة الأمريكية الجديدة،



كنوع من المانع لأي تصرف عدواني أكبر تجاه إيران.

بالعودة إلى سورية، كانت سورية بوضوح موضوعاً رئيسياً لكل من بوتين وبيزشكيان. فعند مناقشة التطورات الأخيرة في سورية، شدّدوا على التزامهما «بالوصول إلى تسوية شاملة في ذلك البلد تستند إلى احترام سيادته واستقلاله ووحدة أراضيه»، وفقاً لما ورد في **البيان الرسمي للكرملين** حول المحادثات.

علاوة على ذلك، فإن سورية مشمولة ضمن المنطقة الأوسع التي تحظى بأهمية كبيرة، كما هو موضح في نص الاتفاقية. فعلى سبيل المثال، في المادة 12، اتفق الجانبان على تعزيز التعاون الأمني بين روسيا وإيران «في آسيا الوسطى، وجنوب القوقاز، والشرق الأوسط بهدف منع التدخل... وزعزعة الاستقرار من قبل أطراف ثالثة». ويتضمن ذلك التزاماً متبادلاً بتجاهل العقوبات الغربية المستقبلية المفروضة على البلدين.

وخلال المؤتمر الصحفي الذي أعقب التوقيع، شدّد بوتين على أن ضمان السلام والاستقرار في هذه المنطقة، التي يُشار إليها غالباً بـ«غرب آسيا»، «يخدم مصالح بلدينا». حيث لا تقتصر أهمية «غرب آسيا» على الجوانب الأمنية فحسب، بل تشمل أيضاً التجارة الإقليمية والتعاون الاقتصادي والتنمية.

وقال بوتين خلال تصريحاته عقب التوقيع: «هناك فرص واعدة... تفتح أمامنا في إطار ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب». وأضاف أن «المحادثات جارية بشأن بناء خط سكة حديد رشت-استارا، وأن تنفيذ هذا المشروع سيساعد في إنشاء سلسلة إمداد مرنة وسهلة من روسيا وبيلاروسيا إلى الموانئ الإيرانية في الخليج».

ويظهر المزيد من تطوير هذه الفرص في سلاسل التوريد أنه لا يخدم فقط مصالح روسيا وإيران، بل يبعث أيضاً برسالة مهمة إلى الشريك الرئيسي: الصين، لدعم مبادراتها «الحزام والطريق». كما يبعث برسالة إلى تكتل «بريكس» وأعضائه المحتملين الذين يسعون إلى فرص أكبر للتجارة والتنمية الاقتصادية في المنطقة.

كما تضمن المؤتمر الصحفي المشترك إعلاناً عن أن الجانبين يفتريان من الانتهاء من اتفاق لتصدير الغاز الروسي إلى إيران بحجم 2 مليار متر مكعب سنوياً، مع احتمال زيادته إلى 55 مليار متر مكعب سنوياً. ومن المرجح أن البلدين يوليان أهمية كبيرة لتعزيز العلاقات في قطاع الطاقة في ظل تزايد التوترات مع الغرب ومخاطر فرض سياسات أكثر صرامة بشأن العقوبات الطاقية من قبل الإدارة الأميركية القادمة بقيادة ترامب.

ويعكس هذا المشروع أيضاً التزام روسيا بتطوير شراكات جديدة ومسارات بديلة للطاقة، وذلك بعد توقف أوكرانيا عن نقل الغاز الروسي. فقد توقفت إمدادات الغاز الروسي إلى دول الاتحاد الأوروبي عبر أوكرانيا بعد انتهاء اتفاقية الخمس سنوات في كانون الأول، مما أنهى ترتيباً استمر لعقود.

تعتبر روسيا وإيران الآن شريكين رئيسيين في مجالات التجارة والتمويل والاستثمار، حيث ينمو تعاونهما في هذه المجالات بشكل مطرد. وكما صرح بوتين، فإن «التجارة الثنائية نمت بنسبة 15,5% خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2024».

وأضاف بوتين قائلاً: «لقد انتقلت بلداننا إلى استخدام العملات الوطنية بشكل شبه كامل في التسويات المتبادلة». وأوضح أن «الجهود تُبذل لإنشاء قنوات تفاعلية مستدامة للإقراض والتعاملات المصرفية، وتنسيق أنظمة الدفع الوطنية. ففي عام 2024، تم أكثر من 95% من التجارة الثنائية باستخدام الروبل الروسي والريال الإيراني».

ونظراً لأن توقيع الاتفاقية جاء قبل ثلاثة أيام فقط من تنصيب الرئيس «ترامب»، فمن المحتمل جداً، كما قلنا آنفاً، أن يكون هذا التصريح بمثابة رسالة موجهة إليه مباشرة، خاصة أن ترامب هدّد مؤخراً بفرض رسوم جمركية بنسبة 100 بالمائة على الدول التي تحاول تقويض هيمنة الدولار أو استخدام عملات أخرى في تعاملاتها التجارية الثنائية. تأتي هذه الشراكة في وقت يقول فيه المراقبون بتراجع نفوذ طهران في المنطقة بسبب التطورات في سورية والشرق

الأوسط، وأن روسيا أيضاً تعاني، ولو معنوياً، من ربطها بدعم السلطة السورية الساقطة. لا يوافق الجميع على أن روسيا قد فوجئت بما حدث، خاصة في ظل الطريقة السريعة التي سقطت فيها السلطة في سورية، لكن الإعلام الغربي عموماً يستمر بالقول بذلك، ويبدو أن هذا الرأي عابر للنخب الغربية والأمريكية. على سبيل المثال، ردّاً على سؤال حول سقوط الأسد، كتب ترامب في كانون الأول على منصة التواصل الاجتماعي «تروث سوشيل» قائلاً: «روسيا وإيران في حالة ضعف حالياً، الأولى بسبب أوكرانيا والاقتصاد المتعثر، والثانية بسبب (إسرائيل) ونجاحها العسكري».

لكن في الحقيقة، يجب علينا النظر أبعد من التطورات في الشرق الأوسط. فمنذ بداية الحرب في أوكرانيا، عملت موسكو بشكل مكثف على تعزيز علاقاتها مع طهران ودول أخرى تُعتبر معادية للولايات المتحدة لمواجهة محاولات إضعافها وتقليص نفوذها.

على سبيل المثال، لديها بالفعل اتفاقيات استراتيجية مع «كوريا الشمالية» وحليفها الوثيقة «بيلاروسيا». فضلاً عن اتفاقية شراكة مع الصين. كما أن التطورات بعد عام 2015 في المنطقة، جعلت دولاً كانت محسوبة منذ زمن كحلفاء للغرب والأمريكيين، تعدل كثيراً من موقعها خوفاً على مكتسباتها، وربما تركيا -وهي لاعب صاعد ورئيسي في المنطقة-

هي في رأس القائمة. يبقى السؤال الأهم هو مدى قدرة هذه الاتفاقية، أو الاتفاقيات الاستراتيجية الأخرى المماثلة، كوسيلة ردع ضد أي صراع مستقبلي، سواء كان عسكرياً أو اقتصادياً، مع الولايات المتحدة أو حلفائها.

سيكون من الضروري مراقبة التطورات اللاحقة، لكن إشعال الحروب سيصبح أكثر صعوبة مع تزايد الانقسامات داخل الغرب بشأن مستقبل مؤسساته الأمنية والاقتصادية، وكذلك وطأة تراجع التوافق بين واشنطن وبروكسل. بهذا المعنى، فمن المرجح أن تؤدي هذه الاتفاقيات إلى تقويض جهود مؤيدي الحرب والدافعين إليها، سواء في الولايات المتحدة أو في أوروبا.

باتي إبرام  
هذه الشراكة  
الاستراتيجية قبيل  
تنصيب ترامب وتزامناً  
مع الأحاديث عن  
تراجع نفوذ طهران  
في سورية وغرب  
آسيا و«معاناة»  
روسيا



# طموح الاتحاد الأوروبي العسكري... واقعية أم استنزاف اقتصادي؟



ظاهرياً، يبدو أن الأمين العام الحالي لحلف الناتو لا يشبه الصقور على الإطلاق. رجل نحيل، يرتدي بدلة أنيقة مع ربطة عنق، ويتصرف بأسلوب رجل مهذب، وليس كجنرال سابق يستخدم أساليب جافة وخشنة. ومع ذلك، أثناء حديثه يوم الأربعاء الماضي في فعالية مخصصة لأوكرانيا على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، صرح روتا قائلًا: «إذا خسرت أوكرانيا، فلن يحتاج الناتو إلى مليارات إضافية، بل إلى تريليونات إضافية من الدولارات. في هذه الحالة، ستكلف استعادة الردع الغربي لحلف الناتو ثمنًا أعلى بكثير من كل ما ناقشه الآن».

■ نيكولا بيتروف  
ترجمة: قاسيون

ودعا روتا إلى التحدث بشكل أقل عن الهدنة وتزويد أوكرانيا بالمزيد من الأسلحة، كما حث على عدم السماح بوقف إطلاق النار بشروط روسيا. وبعبارة أخرى، طالب بمواصلة الحرب، محفزًا الجنود الأوكرانيين على أن يستمروا بالموت، رغم أن البلاد لم تعد تملك مقابر تكفي للجنود القتلى.

لماذا هذا الحماس العسكري المفرط؟ ما الذي جعل روتا يعتقد أن روسيا تعتزم غزو أوروبا ويجب «التصدي» لها؟ لم يصرح أي سياسي روسي بمثل هذا الشيء على الإطلاق. حتى ستالين نفسه، الذي يسوق الغرب له بأنه «طاغية»، عندما دمّر «رايخ» هتلر، لم يجتئ باريس أو هولندا بالآلاف الدبابات، رغم أن الجيش السوفييتي المنتصر كان يمكنه فعل ذلك بسهولة في ذلك الوقت. فلماذا الآن يدعو الأوروبيين إلى التسلح حتى الأسنان والاستعداد لإنفاق تريليونات على سباق التسلح؟

إنه استمرار لمحاولات شيطنة روسيا وإظهارها أنها المعتدية التي هاجمت الأوكرانيين المساكين المحبّين للحرية دون استفزاز! هذا ما يردده ليس روتا فقط، بل أيضاً وزير الخارجية الأمريكي الذي عينه ترامب حديثاً، ماركو روبيو. أم أنّ واشنطن لا تعلم أنّ الحرب في أوكرانيا لم تبدأ في عام 2022، بل منذ عام 2014، عندما بدأ «البنديريون» [أوكرانيون متطرفون قومياً يحملون عقيدة فاشية] في كييف بقصف المدن السلمية في دونباس، وقتل النساء والشيوخ والأطفال؟ ألا يعرفون أنه بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، واصل الناتو التقدم تدريجياً نحو حدود روسيا، رغم وعودهم بعدم القيام

بذلك؟ ألا يدركون أنه في عام 2021، اقترحت روسيا على الغرب إنهاء هذه المجازر في دونباس واتخاذ تدابير لضمان أمن روسيا؟ ألا يعلمون أنّ واشنطن والناتو تجاهلا هذا الطلب المشروع من روسيا؟

هم يعلمون بالطبع، كما أنهم يعرفون أيضاً أن كييف ودول الناتو لم تكن لديها نية لتنفيذ اتفاقيات مينسك لحل النزاع في أوكرانيا سلمياً، بل وصلوا إغراق أوكرانيا بالأسلحة، مما جعل جيشها مستعداً للحرب مع روسيا. لقد اعترف الغرب بنفسه أنّ اتفاقية مينسك كانت مجرد خدعة من طرفهم. إذن، من هو المعتدي بعد كل هذا؟ من المسؤول عن اضطراب بلادنا إلى تأمين أمنها بوسائل عسكرية وتقنية؟

ولكن اليوم، لا تهيم الهواجس العدوانية على الأمين العام لحلف الناتو روتا وحده، الذي يُعتبر هذا جزءاً من مهامه الرسمية. فقد صرح وزير الخارجية الإيطالي أنطونيو تاياني مؤخراً، خلال مقابلة مع صحيفة Stampa، بأن الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى إنشاء جيش موحد خاص به.

ووفقاً لما قاله، فإن هذا يفترض أن يكون ضرورياً لضمان حياة سلمية، ومنع المواجهات العسكرية، وتعزيز سياسات بروكسل الخارجية بشكل أكثر فعالية. وأشار السياسي إلى أن الحاجة إلى ذلك تنبع من تزايد نفوذ عدد من القوى الكبرى على الساحة الدولية، بما في ذلك روسيا والهند والصين، إلى جانب ازدياد عدد النزاعات المسلحة. وبناءً عليه، يحتاج سكان الاتحاد الأوروبي إلى حماية أكثر موثوقية، والحل يكمن في تشكيل قوات أوروبية موحدة.

وبحسب وجهة نظر الوزير الإيطالي، فإن مثل هذه البنية التحتية العسكرية ستتيح لدول الاتحاد الأوروبي مراقبة التهديدات بشكل

أفضل، والاستجابة لها بسرعة أكبر بشكل جماعي، وإنفاق الأموال المخصصة للدفاع بشكل أكثر كفاءة.

وقال تاياني بحزم: «لا يمكننا تأجيل هذا!» مشيراً إلى ضرورة تشكيل الجيش الأوروبي، ويبدو أنه نسي الدروس الحزينة من التاريخ، عندما حاولت إيطاليا خوض الحرب ضمن «الجيش الأوروبي» التابع لهتلر ضد الاتحاد السوفييتي، لكنها منيت بهزيمة ساحقة.

ومع ذلك، لا يتفق الجميع في أوروبا على ذلك، فهناك من يريد الناتو وحسب. صرحت رئيسة الدبلوماسية في الاتحاد الأوروبي، كاترين كالاس، بأن الاتحاد الأوروبي ليس بحاجة إلى جيش خاص به، لأن 27 دولة عضو في «حلف شمال الأطلسي» هي جزء من المنظمة بالفعل. وترى أن الناتو والاتحاد الأوروبي يجب أن يعملوا معاً بشكل وثيق.

«لا ينبغي لنا تكرار ما فعله الناتو بالفعل. لدينا في الاتحاد الأوروبي 27 جيشاً، ويجب عليها جميعاً المساهمة في الدفاع الجماعي، حيث نتعاون معاً. لكل دولة تخطيط دفاعي وميزانية دفاعية خاصة بها. لذلك لا يمكننا القول بأننا بحاجة إلى جيش أوروبي، ولكن يجب على الدول الأعضاء الـ 27 في الاتحاد الأوروبي العمل معاً بشكل جيد عندما يتعلق الأمر بالناتو والاتحاد الأوروبي».

بالطبع، هذا لا يعني أن كالاس على عكس روتا وتاياني هي «حمامة سلام». بل إن بروكسل أكثر براعة في حساب الأموال ولا تطلق تصريحات عشوائية عن تريليونات الدولارات في وقت تمر فيه العديد من دول القارة بأزمة اقتصادية حادة، مما يجعل زيادة ميزانيتها الدفاعية مهمةً شبه مستحيلة.

في الوقت الحالي، لا يستطيع الاتحاد الأوروبي تزويد النظام في كييف بما يكفي من الأسلحة، ويخشى بشدة من احتمال قيام الولايات المتحدة بتقليص مساعداتها أو حتى التخلي عنها بالكامل. وإذا حدث ذلك، فستقع كامل مسؤولية «ردع» روسيا على عاتق أوروبا التي تتجه نحو الفقر يوماً بعد يوم.

لذلك، تعاملت المتحدثة الرسمية باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا بتشكيك

تجاه قدرة الاتحاد الأوروبي على إنشاء جيش أوروبي موحد. ووفقاً لوجهة نظرها، فإن القوات المسلحة الأوروبية الموحدة لن تكون قادرة على العمل بسبب عدد من المشاكل. وأشارت إلى أنّ إحدى هذه المشاكل هو اعتماد الاتحاد الأوروبي على أسعار موارد الطاقة، مما قد يؤدي إلى تبعية الجيش الأوروبي لإرادة واشنطن.

وترى زاخاروفا أن بروكسل قد أظهرت بالفعل عدم قدرتها على التعامل مع التحديات العالمية مثل أزمة «كوفيد-19» وأزمة الهجرة، وينبغي على الاتحاد الأوروبي حل هذه القضايا أولاً «ثم التفكير في إنشاء جيش». كما أشارت إلى أنّ فكرة إنشاء جيش أوروبي موحد تؤثر التساؤلات حول دور الناتو وقدرته على ضمان أمن الدول الأوروبية.

في الولايات المتحدة، تُقِيم القدرات العسكرية لأوروبا بشكل متدنٍ للغاية. ووفقاً لرأي أحد المعلقين في صحيفة Journal Street Wall، التي تُعبر عن أوساط الأعمال الأمريكية، فقد قام الاتحاد الأوروبي لسنوات بتقليص إنتاجه العسكري وزيادة اعتماده على الولايات المتحدة. ولذلك، فإن أوروبا اليوم، من الناحية العسكرية، لا تشكل أيّ قوة جديّة من دون دعم واشنطن. ولهذا، لا ينبغي للسيد روتا أن ينفخ صدره ويتباهى بالتريليونات، لأنه لا يملكها، وواشنطن، حيث يجلس الآن دونالد ترامب على كرسي الرئاسة، والذي وعد بفرض ضرائب على الاتحاد الأوروبي، لن تمنحه إياها على الأرجح.

ومع ذلك، ذكر الأمين العام السابق لحلف الناتو، ينس ستولتنبرغ، خلال حديثه في «دافوس»، بأن الولايات المتحدة، خلال الإدارة الأولى لدونالد ترامب، كانت أول من بدأ بتزويد أوكرانيا بالأسلحة الفتاكة ضمن الناتو، بما في ذلك أنظمة الصواريخ «جافلين». ولذلك أعرب عن شكوكه في أن تتوقف الولايات المتحدة عن دعم كييف.

وقال: «أتذكّر جيداً أنه بين عامي 2014 و2016، بعد أزمة القرم، كان موقف دول الناتو أنذاك هو عدم تزويد أوكرانيا بالأسلحة الفتاكة لتجنب استفزاز روسيا. لكن الرئيس ترامب هو من اتخذ قرار تزويدها بالأسلحة الفتاكة، بما في ذلك صواريخ جافلين».



# إضرابات العمال بالقطاع الصحي: هل تضر المرضى؟ ماذا تقول الدراسات؟



لا شك بأن الإضراب في قطاع الصحة بالذات «إضراب الأطباء أو التمريض» يحمل خصوصية تختلف عن إضرابات العمال في قطاعات أخرى صناعية أو أنواع أخرى من الخدمات. وهذه الحساسية للقطاع الصحي يستغلها بعض المتواطئين مع مصالح رأس المال كذريعة لقمع أصوات واحتجاجات العمال بأجر في القطاع الصحي عندما يتعرضون للظلم والانتقاص من حقوقهم، لدرجة أن البعض يطرح تحريم وحظر الإضراب مثلاً في هذا القطاع! ولكن التجارب التاريخية والمعاصرة تبرهن على أن تنظيم عمال الصحة لا احتجاجهم وإضرابهم بأشكال وطرائق وتكتيكات مناسبة، بحيث لا تعرض حياة وصحة المرضى إلى الخطر، هو أمر ممكن تماماً، بل وهو وسيلة ضرورية في كثير من الأحيان للضغط لنيل حقوقهم المشروعة. وفيما يأتي نستشهد ببعض الدراسات العملية ذات الصلة.

## د. اسامة دليقان

قبل الاستشهاد بنتائج الدراسات المنشورة، لا بد أن نعترف بدايةً بأن هناك توتراً أخلاقياً يحيط بإضرابات العاملين في الرعاية الصحية، فمع أن العاملين في الرعاية الصحية لهم الحق في الإضراب، بوصفه أحد حقوق الإنسان أيضاً، وخاصة عندما تتسبب ظروف عملهم في تفويض قدرتهم على تقديم رعاية فعالة، فإذا أمعنا التفكير المنطقي بالمسألة، سرعان ما يتبين مدى قصر النظر وضيق الأفق لدى أولئك الذين يؤيدون حظر أو مصادرة حق عمال الصحة في تنظيم إضرابات أو توقيفات مؤقتة عن العمل؛ ولكن يمكن أن نذكر الفكرة الأساسية التالية

### «فرض كفاية» لا «فرض عين»

نظراً لخصوصية العمل في الرعاية الصحية، بالطبع من واجب جزء نوعي من عمال الصحة في مؤسسة مثل المستشفى مثلاً، أن يظل عدد مناسب منهم على رأس عمله ولا يتركه حتى خلال الإضراب؛ وخاصة الكادر الطبي العامل في وحدات العناية المركزة أو حواضن الأطفال أو غيرها من الأقسام التي تتطلب مراقبة مستمرة ودرجة للمرضى الذين بحالة خطيرة، حفاظاً على حياتهم. ولكن من قال بأن الإضراب الصحي يجب أن يكون «فرض عين»؟ أي أن يشارك فيه جميع عمال المؤسسة بالكامل وبوقت واحد بالتزامن؟ وعلى الأرجح فإن هناك طرق وتكتيكات أخرى مناسبة في هكذا حالات، مثل أن يكون الإضراب لجزء كاف ومناسب من الكادر الصحي للمطالبة بحقوقهم وحقوق زملائهم ورفاقهم وباسمهم جميعاً حتى بحقوق أولئك الذين تتطلب طبيعة عملهم الحساسية

عدم ترك العمل في الأقسام الحرجة كالعناية المشددة. وهكذا يمكن إجراء الإضراب كنوع من «فرض الكفاية» إذا صح التعبير. ويمكن أيضاً كنوع من الدعم المعنوي للإضراب أن يقوم أفراد الكادر الصحي خلال فترة إجازتهم أو أوقات استراحتهم الطبيعية من العمل «في الأيام التي لا يكون لديهم مناوبات فيها مثلاً» بالحضور إلى المؤسسة الصحية وتنظيم تجمع واحتجاج مؤازر للإضراب ولحقوقهم وحقوق زملائهم. يمكن التفكير حتى بالتنسيق مع ذوي المرضى أنفسهم أو أبناء المجتمع الذي تخدمه المؤسسة الصحية لإقناعهم بأن نيل العمال الصحيين لحقوقهم سينعكس إيجاباً على جودة الخدمة الصحية، مما قد يفضي إلى انخراط ذوي المرضى والمجتمع نفسه في مؤازرة الاحتجاج أو الإضراب. فالهدف في النهاية هو الضغط المادي والمعنوي على رب العمل «سواء كان رأسمالياً خاصاً أو الدولة نفسها كرب عمل» من أجل إلزامه بالاستجابة وإعطاء الحقوق لهؤلاء العمال وإنصافهم.

### دراسات عالمية

والآن ننتقل لذكر بعض نتائج الدراسات العالمية حول الإضرابات في القطاع الصحي. بناءً على نتائج عدة أبحاث، هناك أدلة علمية تشير إلى أن إضرابات العاملين في مجال الرعاية الصحية، عندما يتم تنظيمها بشكل صحيح، لا تؤدي بالضرورة إلى أضرار كبيرة على نتائج صحة المرضى. فيما يأتي، النتائج الرئيسية من الدراسات ذات الصلة.

بحسب نتائج الدراسة المنشورة في المجلة العلمية العالمية «الموارد البشرية للصحة» بتاريخ 2 تموز 2024 تبين عدم وجود زيادة كبيرة في وفيات المرضى داخل المستشفيات

خلال فترات الإضراب مقارنة بفترات عدم الإضراب. وهذا يشير إلى أن الإضرابات، عند إدارتها بشكل فعال، لا تؤدي إلى نتائج أسوأ للمرضى من حيث الوفيات. وأشارت الدراسة نفسها إلى أنه في بعض الحالات -وعلى عكس المتوقع لأول وهلة- فإن خدمات الرعاية الصحية زادت وتحسنت بسبب الإضراب ولم تتدهور، وهذا يشير إلى أن تأثيرات الإضرابات يمكن أن تختلف بشكل كبير اعتماداً على سياق كل حالة وعلى الظروف والخدمات المتأثرة.

وهناك دراسة تحليلية لبيانات من عدة إضرابات لعمال القطاع الصحي في مشافي بريطانيا، بلندن نشرت عام 2022 في مجلة «موارد الخدمات الصحية»، وحملت الدراسة عنوان «تأثير إضرابات قطاع الرعاية الصحية على وفيات المرضى؛ مراجعة منهجية وتحليل تلوي لدراسات مراقبة». وخلصت الدراسة إلى النتيجة الآتية: التأثير العام للإضرابات على النتائج الصحية المختلفة كان بشكل عام محايداً أو مختلطاً، مع الإبلاغ عن تأثيرات سلبية في عدد قليل من الدراسات فقط. وهذا يشير إلى أن الإضرابات لا تؤدي عموماً إلى تفاقم نتائج صحة المرضى بشكل مؤحد.

وهناك مراجعة نشرت صيف العام 2024 أيضاً في مجلة «الموارد البشرية للصحة»، حملت عنوان «مراجعة منهجية لتأثيرات الحركات الصناعية والاحتجاجات والإضرابات والإغلاقات، بواسطة عمال الصحة والرعاية أثناء جائحة كوفيد-19 وسياسات وبائية أخرى». وعملت على مراجعة عدة دراسات ولاحظت أن بعض الدراسات استنتجت أنه خلال إضرابات العاملين في الرعاية الصحية، قد تنخفض معدلات الوفيات بشكل مفاجئ؛ وقد يكون هذا بسبب انخفاض أعداد المرضى أو تغيرات في جودة الرعاية خلال فترات الإضراب.

### أمثلة من الإضرابات

#### خلال جائحة «كورونا»

خلال جائحة كوفيد-19، شهد القطاع الصحي في العديد من الدول إضرابات واحتجاجات من قبل العاملين في المجال الصحي للمطالبة

بتحسين ظروف العمل وحماية حقوقهم. وكان من الأمثلة الشهيرة عن إضرابات القطاع الصحي خلال الجائحة والتي أدت إلى نتائج إيجابية في استعادة حقوق العاملين، إضرابات خلال الجائحة في كل من المملكة المتحدة «بريطانيا»، والولايات المتحدة الأمريكية، والهند وجنوب أفريقيا وكينيا.

حيث واجه عمال الصحة ضغوطاً هائلة بسبب نقص معدات الحماية الشخصية «مثل الكمادات» وساعات العمل الطويلة والإرهاق النفسي. فنظم العاملون في هيئة الخدمات الصحية الوطنية البريطانية (NHS) سلسلة من الإضرابات، وخاصة في عامي 2022 و2023، بما في ذلك إضرابات الممرضين وعمال الإسعاف. وأدت هذه الإضرابات إلى زيادة الوعي بظروف العمل الصعبة التي يواجهها العاملون في القطاع الصحي، وتم تحقيق مكاسب مثل تحسين الأجور وتوفير معدات الحماية الشخصية بشكل أفضل.

وفي البلدان الأخرى المذكورة وغيرها أيضاً، واجه العاملون في القطاع الصحي نقصاً حاداً في الموارد وارتفاعاً في معدلات الإصابة بكوفيد-19 بين الطواقم الطبية. فقاموا بتنظيم إضرابات واحتجاجات للمطالبة بتحسين ظروف العمل وتوفير معدات الحماية الشخصية. وأدت هذه الإضرابات إلى زيادة الدعم الحكومي للقطاع الصحي، بما في ذلك توفير معدات الحماية الشخصية وتحسين الأجور وظروف العمل.

باختصار، تشير الأدلة العلمية المتاحة، والتجارب التاريخية بما فيها خلال الماضي القريب «كما في جائحة كوفيد»، إلى أن إضرابات العاملين في الرعاية الصحية، عندما يتم تنظيمها وإدارتها بشكل صحيح، لا تؤدي بالضرورة إلى أضرار كبيرة على نتائج صحة المرضى. وكان التأثير على وفيات المرضى وأمراضهم بشكل عام محايداً أو مختلطاً، وفي بعض الحالات. ومما لا شك فيه بأن دفاع العمال عن حقوقهم سواء في القطاع الصحي أو غيره يؤدي على المدى المتوسط والطويل إلى تحسين ظروف عملهم وتجديد قوة عملهم ورفع معنوياتهم بشكل أفضل مما سينعكس بالتأكيد على ارتفاع جودة الخدمات التي يقدمونها للمجتمع.

### هناك طرق

#### وتكتيكات

#### مناسبة لتنظيم

#### عمال القطاع

#### الصحي للإضرابات

#### والاحتجاجات

#### توصلهم لحقوقهم

#### ولا تضر المرضى في

#### الوقت نفسه



# حكاوي القهاوي



ليس ترفاً استعادة السوريين في هذه الأيام الحرجة لبعض أغاني زياد الرحباني التي تحكي عن الجوع والذل الكافر.. وحينهم إلى أشعار مظفر النواب، وخاصة تلك التي تلامس ما يعانونه بشكل يومي من تفاصيل في حياتهم.

## إيمان الذباب

يصف كثيرون المشهد بأنه «سوريالي» في الوقت الحالي، في سورية التي تشبه مواطنيها، أو يشبهونها، بلاد غارقة في الأزمات لم تتحدد بعد ملامحها الجديدة بشكل نهائي بعد إسقاط السلطة فيها.

ثمة ارتباك واضح ومخاوف عميقة عند الناس بالعموم، رغم مشاعر الفرح والارتياح التي تلت سقوط السلطة مباشرة، مخاوف من تكرار السيناريو و«عودة القديم بثياب جديدة»، وهي مخاوف محقة تعززها هشاشة الوضع القائم في البلاد عموماً، بحيث تجعل من حركة خرقاء كافية لتبدل الحال، وتبديد تضحيات السوريين في السنوات السابقة. ثمة قلق مبرر يثيره سلوك وقرارات مرتبكة ومرتبلة، في أوضاع تتطلب الكثير من الفهم والتأني ومشاركة الآخرين، قلق يشد في أوساط معينة، رغم تفاؤل الناس وتفاعلهم مع حالة تجنب وتحاشي الانزلاق في مسلسل انتقامي، سببته تركة ثقيلة من انتهاكات وقمع السلطة السابقة ومعارضهم من حملة السلاح حينها، قلق تسهم في انتشاره أكثر أسباب عديدة من أهمها: تدهور الوضع المعاشي للناس بالعموم.

## الاستماع لصوت الشارع

أمام هذا الواقع، يظهر الناس مستوى عالياً من النشاط السياسي، يجتمعون ويتحدثون ويناقشون ويستمعون لمختلف الأصوات في محاولة لتجاوز الأزمة، وإيجاد الحلول، تدفعهم الرغبة بالمشاركة في إدارة الواقع الجديد المؤقت، والخروج منه إلى حالة من الاستقرار. في العاصمة دمشق تحولت كثير من المقاهي

والصالات لأماكن انعقاد منتديات ولقاءات شبيهة يومية للحديث حول مستقبل سورية، وقضايا أخرى تحت هذا الشعار، منها: الطائفية والعلمانية والعدالة الانتقالية وحقوق المرأة والتعبير.. الخ. وتنظم فعاليات متعددة ضمن هذا الإطار. يشارك فنانون وصحفيون وإعلاميون ومثقفون من مشارب مختلفة في هذه الأنشطة.

## مقهى عن مقهى يختلف

في أحد المقاهي ببيري أحدهم للحديث ببلاغة وحماس، مُنظراً للمستقبل الذي طال انتظاره، مركزاً على أهمية التعايش وبناء الديمقراطية ونبذ الطائفية، ويحاول آخر أن يشرح مفهوم العدالة الانتقالية، وتنهال من فمه مجموعة من التعاريف والمعلومات التي استقاها من دورات سابقة حضرها في مكان ما، ويقدم ثالث مداخلة مطولة ينثر فيها باقة من المصطلحات الفلسفية المجردة. يهز كثير من الحاضرين الجدد رؤوسهم، وتنتهي الجلسة غالباً بتأؤب هنا، وأحاديث جانبية هناك. ما يميز كثير من هذه الجلسات هو تغير الحضور، فالسوريون، رجال ونساء، نهمون إلى السياسة والحديث والنقاش، ومع ذلك يكتفي كثير منهم بجلسة أو اثنتين ويغادر، إما إلى البيت بعد أن يشعر بعدم جدوى حضور هكذا ملتقيات، فيها الكثير من «الحكي غير المفهوم»، أو ييمم وجهه إلى مقهى آخر باحثاً عن حديث «يبيل القلب» كما وصفته إحداهن بعد حضورها لجلسة «مرطبات سياسية» في إحدى المقاهي، ورغم غرابة عنوان اللقاء وما يبطئه من معنى، إلا أنها عبرت عن رغبتها بالعودة، فعلى الأقل «عم نفهم عن شو عم يحكو هون» حسب تعبيرها.

ثمة ارتباك واضح  
ومخاوف عميقة  
عند الناس بالعموم  
رغم مشاعر الفرح  
والارتياح التي تلت  
سقوط السلطة  
مباشرة من تكرار  
السيناريو و«عودة  
القديم بثياب  
جديدة»

## الهوية الاجتماعية الاقتصادية

يعرب كثيرون عن آراء سلبية في هذه اللقاءات، مصدرها ليس فقط الخطاب المتعالي «غير المفهوم» كما وصفه البعض، بل في الاتجاهات التي يمثلها هذا الخطاب. ليس صدفة أن يجري التركيز والدفع في النقاش حول بعض المسائل والقضايا دون أخرى، وهو ما تقوم به غالباً بعض قوى المجتمع المدني، أو هدر الوقت والاستطرد في صراع السرديات والمماحكات الكلامية، وردود الأفعال المؤقتة وتحويلها إلى مواقف ومواقف مضادة، وشحن المجتمع نفسياً وذهنياً، وحشرهم ضمن ثنائيات مزيفة وجامدة، كتساؤل البعض عن أسباب الحراك الشعبي، وهل يتحرك الناس لأنهم فقراء وجوعى، أم سعيًا للحرية والكرامة؟ وكأنهما أمران مختلفان وغير مرتبطين، بينما خرج الناس في الموجة الأولى للحراك الشعبي تعبيراً عن غضب متراكم لسنوات من الفقر والجوع والأحوال المعيشية الصعبة، ومن أجل كرامتهم التي تنتهك لأنفة الأسباب.

يتحدث الناس عن أوجاعهم بوضوح، ويعون ما يريدون، ويبلورون مطالبهم وفق ذلك شيئاً فشيئاً. يبدأ وعي الناس بما يمسه ويلمسهم فردياً، ثم يبدأ بربط تلك المطالب الاقتصادية بالسياسية، ويصبح دور «النخب» هنا في التعلم منهم لهذا الربط بين المحورين، فعملية التعلم هنا متبادلة! وقد أدى الانتقال من الاقتصادي الفردي إلى السياسي إلى تحولات ثورية في أماكن مختلفة من العالم مرات عديدة. واليوم تظهر أمام السوريين الفرصة والإمكانية على الإجابة عن أسئلة الصراع الاجتماعي، التي تجاهلتها السلطة الساقطة، وعملت على إخفاء تبعاتها عبر تجبيش المجتمع في ثنائيات واستقطابات لا مبرر لها سوى استمرار الهيمنة على الناس وقمعهم. يعي الناس اليوم ومن خلال تجربتهم تلازم المسارات وأهميتها كلها، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ديمقراطية، وترباطها عضوياً.

## «الجمعة والطحين»

يغضب الكلام عن التعلم من الجماهير نخباً اعتادت على التعامل السطحي والفوقي مع مطالب الناس وقضاياهم الأساسية والجزرية. يُكثر هؤلاء من «الجمعة» والتتظير، وعندما تُطرح عليهم فكرة تنظيم الناس وتوحيد قواهم، لتحقيق المطالب، ينظرون بتعال، ويقدمون إجابات متهمكة، «قدم ما تراه مفيداً لسورية وللسوريين، فلا أحد يمنع من ذلك أبداً، ادع السورييين القادرين، واذهب إلى المخيمات، أو إلى ريف دمشق، أو إلى أماكن أخرى، وقدم للناس معونات غذائية وصحية ووقود للتدفئة..». يمثل حديث كهذا منطقاً معيناً ووجهة محددة في التعامل مع قضايا الناس.

هل يمكن بناء اقتصاد «سورية المستقبل» بالاعتماد على المعونات، سواء كانت خارجية أو داخلية؟ وهل تحل المشاكل المختلفة التي أثقلت على الناس بالكلام فقط؟ وهل يمكن بناء «الديمقراطية» بالمماحكات الكلامية، والوصفات الاقتصادية القادمة من الخارج؟ وهل سأل أحد السوريين الذين يحاضرون فيهم عما يريدون فعلاً، وعن كيفية تحقيقه؟ وهل وهل... الخ.

أسئلة كثيرة تظل برأسها، وتنتظر الإجابات. ورغم ما يحدث الآن كله وأراء الناس المختلفة حوله، إلا أن له إيجابية هامة، حيث يجري فرز الناس والقوى السياسية والنخب المثقفة والفنية وغيرها، ضمن عملية ملحة ومطلوبة لبناء الجديد. إن تذكر الناس لمفردات زياد الرحباني في أغنية «أنا مش كافر.. بس الجوع والذل كافر، ولكن شو بعملك إذا اجتمعوا في كل الاشيا الكافرين»، إضافة إلى أشعار النواب، وتداولها شوقاً واعتراضاً مضراً بما يريده الناس فعلاً.

يعي السوريون اليوم أن الثورة أمامهم وليست خلفهم، وأن ما تحقق هو إنجاز شاركوا به، وقدموا تضحيات كبرى في سبيلها، وأن الهدم وحده لا يكفي، وما زال أمامهم طريق طويل وشاق للبناء.



# عوارض غياب النشاط السياسي وسلاح الإعلام وحرب الوعي



بعد انفتاح أفق العمل السياسي في المجتمع السوري، من الضروري إعادة تأكيد بعض الإحاديث العامة، كمساهمة في محاولات حماية الحركة الشعبية، وتطويرها سياسياً، وتحقيق غاياتها، التي هي غايات كل حركة شعبية حول العالم، مع اختلاف خصوصيات كل مجتمع، نحو تجاوز نظام قهر الإنسان وسلبه إنسانيته، وفتح أفق تحقيقه لذاته، مادياً وروحياً.

■ د. محمد المعوش

## في غياب العمل السياسي

تعيش المجتمعات حول العالم، وبشكل خاص مع بدء تراجع الموجة الثورية عالمياً في النصف الثاني من القرن الماضي، لوثّة الاستهلاك، وتعطيل المشاركة الفاعلة للأفراد في الحياة العامة، وبشكل خاص النشاط السياسي. وهذه الملامح تشترك فيها أغلب المجتمعات مع اختلاف شكل هذا التعطيل. كان تعطيل المشاركة والنشاط السياسي في بعض المجتمعات - وبشكل خاص الغرب العالمي، وبشكل أقل الدول التي انفتحت مبكراً على السوق العالمية ودخلت في ثقافة الاستهلاك والليبرالية الفردانية - تعطيلاً قائماً على قاعدة «اللهاية والترفيه» (الاستيعاب) والغرق في عزلة المصلحة الفردية، مع دور أساس لسلاح الإعلام والدعاية، الذي جرى توسيعه بما يتناسب مع مهام التحكم بالوعي، ضمن الحملة ضد العمل السياسي (وقد تسمى «ثقافة التضحية» والأحزاب، وخاصة اليسار، بعد الحرب العالمية الثانية، بعد تثبيت ميزان القوى العالمي لصالح الغرب. أما في أغلب مجتمعات الأطراف، مثل دول «التجارب القومية-الدينية»، فكان تعطيل المشاركة والنشاط السياسي فيها من خلال القمع الشديد «الرفض على عكس الاستيعاب»، مع مزيج من الليبرالية الاستهلاكية، ضمن الحدود الاقتصادية والثقافية التي تسمح بها تلك المجتمعات والفروق بينها. هذا التقسيم لا يختزل المشهد كله، ولكنه الطابع الغالب للدول. وهذا التعطيل للنشاط السياسي-الاجتماعي خلال عقود نتج عنه عوارض وملازمات، منها تراجع الوعي السياسي القائم بشكل أساس على فعالية وشدة تنظيم النشاط السياسي. وهذا من أخطر العوارض التي جرى استغلالها في بداية صعود الحركة الشعبية في العقدين الماضيين، من أجل إغراق الحركة الشعبية بالدماء وجعل نشاطها معادياً لها بالذات. وهذا الاستغلال والدفع باتجاه «التطرف» واللاعقلانية يقوم بجانب كبير منه على حزم

الاستقطاب في المجتمع، الناتج عن شدة الحرمان المادي والروحي.

## انكشاف العوارض

### مع انفتاح أكبر لأفق الحركة

إذا كانت العوارض الناتجة عن غياب النشاط السياسي لعقود قد بدأت بالانكشاف مع انفتاح أفق الحركة الشعبية في العقدين الماضيين، بعد انغلاق لعدة عقود سابقة، فإن هذا الانفتاح نفسه هو بداية انغلاق أفق نظام الرأسمالية الإمبريالية، وهو انكشاف يتعاظم طرداً مع كل انفتاح في أفق الحركة الشعبية. ومع هذا الانكشاف تتعاظم مهام «معركة الإقناع» التي تكلم عنها لينين عندما أشار إلى أن الحركة الثورية تخوض معركتين: واحدة على جبهة الأعداء الطبقيين، وواحدة على جبهة القوى الاجتماعية ذات المصلحة بالتغيير، ولكن الفرق بأن المعركة الثانية من أجل الإقناع ليست تناحرية «من أجل الإلغاء»، بل هي من أجل جذب القوى الاجتماعية للرؤية والبرنامج القادر على تمثيل مصالح القوى التي تقوم في وجهها «معركة الإقناع». ومن الطبيعي إذاً أن يتعاظم انكشاف تلك العوارض خلال ما حصل مؤخراً في سورية؛ أي سقوط جانب من سلطة النظام ومعه خلخلة أدوات تعطيل المشاركة والنشاط السياسي. هذه الخلخلة ناتجة عن ضرورة، هي بالحد الأدنى ضرورة شكلية، لقوى «إسقاط النظام» حتى تظهر بمظهر يناقض الطرف التي قامت بـ«إسقاطه». ولكن الخلخلة الحاصلة في أدوات تعطيل المشاركة السياسية «الحقيقية» تبقى مؤقتة، في حال لم يجر أولاً تخفيض الاستقطاب المادي والروحي في المجتمع. وقد لا تحصل استعادة تعطيل المشاركة الشعبية في النشاط السياسي من خلال الأشكال السابقة نفسها، بل قد يتغير شكلها. ومن هذه الأشكال التي تلاقى اتجاهها عالمياً وتاريخياً ارتفاع الحرب على الوعي، ومن أهم تكتيكاتها الرّج الكبير بالقوات السياسية «الليبرالية» «أي التي تؤيد برنامج الخصخصة الاقتصادية وتحرير الأسواق لصالح الأغنياء

التشويش والإقصاء ليس هجوماً على حزب أو جراك بعينه بل هجوم ضد وعي «الشارع» السوري لمسار الأزمة وحقّ الشعب في تقرير مصيره

على حساب الفقراء»، التي ظهرت في السنوات الأولى للأزمة السورية تحت شعارات تطرفية معروفة بمضمونها التدميري سواء من جانب المتطرفين المحسوبين على النظام تحت شعار «الحسم» أو المتطرفين المحسوبين على المعارضة تحت شعار «الإسقاط». ولهذا، وإذا ما عدنا إلى نموذجي «التعطيل من خلال الاستيعاب» و«التعطيل من خلال الرفض»، فإن خطاب تعطيل الحركة الشعبية الذي سيتصاعد أكثر، ينتمي إلى نموذج الاستيعاب ذاته الذي ساد في الغرب وبعض المجتمعات. وهذا يقوم بشكل أساس على مقولات الحريات بالمطلق، بمعزل عن جوهرها الاقتصادي والسياسي، ولكنه هذه المرة نسخة ممسوخة منه، في ظل تراجع وأزمة هذا النموذج عالمياً. وهذا التصاعد للخطاب الليبرالي المتخذ قناعاً «ثورياً» (يمكن مراجعة مادة قاسيون حول **السياسة الثورية**)، وكما كان في السابق ينتكر خلف أحد قناعين يبدوان «متناقضين» شكلياً: «ضد القمع» مقابل «ضد الإرهاب»، فإنه اليوم ينتكر خلف شكلين آخرين من الأقنعة: «ضد الدين» مقابل «باسم الدين»، وكذلك خلف كل مقولات تصعيد التوتر الأهلي الذي هو استكمال للحرب في صيغتها الهجينة، وما يلاقيها من الجانب الآخر من سلطة تنهل حتى الآن من جدول الأعمال نفسه المميز لنموذج الاستهلاك الغربي كالخصخصة والسوق الحرة، ولكن في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية لا تكفي حتى لإطعام الشعب فما بنا لنا لإلهائه. ومن هنا المشهد الهزلي والفكاهي في خطاب وأداء أي سلطة لا تفتح أفق الإشراف الفعلي للشعب في تقرير مصيره ومصير بلاده. ومن هنا يمكن الاستنتاج بأن قوى البرنامج الليبرالي في حلتها الجديدة ستجري محاولة تعظيم دورها مع الحاجة إليها في تعطيل تطور الحركة الشعبية.

## سلاح الإعلام والتكافؤ في حرب الوعي: السرعة والتعميد

إذا كان سلاح الإعلام هو أحد الأسلحة الأساسية في الحرب الهجينة، فإنه بلا أدنى شك يعمل اليوم في غير صالح تطوير الحركة الشعبية، إما في كونه ينتمي لخندق العدو العالمي وأدواته الإقليميين والمحليين، أو لكونه ينتمي لخندق يمكن تسميته بالخندق الذي لا يحمل الجديد.

وهو، لعدم قدرته على تقديم الجديد، ينتمي إلى القديم كبنية. وكلا الانتماءين يعملان ضد تطوير الحركة الشعبية على مستوى الوعي والتنظيم في ظل تعقيد وتسارع شديدين في الاتجاه التاريخي. وعلى حد تعبير إنجلز عن أن التكتيك محكوم بالتكتيك، فإن قدرة مناورة وتحرك أي قوة تعمل لصالح تطوير الحركة الشعبية محكومة ضمناً بمدى قدرتها على خوض معركة الإعلام، والقدرة على تغطية التسارع والقدرة على الوصول. فعوارض غياب النشاط السياسي والوعي السياسي، هي التي يقوم الإعلام المهيمن بتعطيلها وتوظيفها لصالح منع أي تطور في النشاط والوعي السياسي، وتدميرهما كهدف أقصى. ولهذا فإن صحة النظرية والاستراتيجية تتطلبان في الوقت ذاته التمكن من سلاح الإعلام في حرب الوعي. ومتابعة بعض التفاصيل البسيطة تقول بتلك الضرورة، ومنها مدى التشويش والتعمية والإبعاد ضد النشاط السياسي العالمي للجماهير، الذي يشهد اليوم عودة تاريخية مبشرة، بأشكاله ومستوياته المتنوعة، من التعبير عن الرأي والاحتجاجات والإضرابات المعيشية والمطلبية المتنوعة، مروراً بمبادرة الناس إلى تنظيم أنفسهم للدفاع عن السلم الأهلي والوحدة الوطنية في أحيائهم ومناطقهم، وحتى الانتظام في حركات وأحزاب سياسية تملك برامج جذية وتسعى إلى لعب دور في التواصل مع الناس وإقناعها. ولأن هذه البشائر بحراك شعبي وسياسي أنضح وفضاء سياسي تعددي في سورية تتماشى مع ضرورة توحيد البلاد وصون السلم الأهلي وتجنب المخاطر التي تهدد سورية وشعبها في الداخل والخارج، فمن المفهوم تماماً أن الهجوم عليها عبر التشويش والإقصاء «والذي تلعب فيه دوراً كبيراً وسائل الإعلام غير التقليدي كوسائل التواصل الاجتماعي» هو ليس هجوماً على حزب بعينه ولا على حراك شعبي بعينه هنا أو هناك، بل هو في الجوهر هجوم ضد وعي «الشارع» السوري لمسار الأزمة والمواقف منها، وضد دقة هذه المعرفة، فما يعرفه الشارع هو ما سيحدد في المستقبل موقفه ودوره في مسار الأحداث وقدرة الشعب على تقرير مستقبله بنفسه. ومرة جديدة، الإعلام المرجو ينبغي أن يكون إعلاماً يتلاءم مع السرعة والتعميد الحاصلين في الحركة التاريخية حالياً.



## لعبة «إعادة تدوير» الحياة

بينما يفيض الفضاء الإلكتروني بالحديث عن العلمانية وحقوق المرأة وينضح بضجيج حاد وصراع شديد حول شكل تجلي حريتها وخياراتها، وخصوصاً ذلك الجانب المتعلق بـ«اللباس والظهور... الخ»، على أهميته، تعاني النساء السوريات، وخصوصاً الأمهات منهن في بيوتهن بصمت.

### إيمان الأحمد

رغم عراقية المدينة التي لا يمكن إنكارها، يتجسد الفقر بوضوح في شوارع دمشق المتعبة من الحرب والذهب، يطل الفقر برأسه بوقاحة في أحياء تستكثها غالبية السوريين، شوارع رثة وبيوت متضعضة، بالكاد تكون بيوتاً، وأحاديث لا تنتهي عن تدني الدخل، وعدم كفاية الرواتب، وغلاء الأسعار وانقطاع الكهرباء المستمر لساعات طوال، والمتدهور يوماً بعد آخر، وظلام يلف الشوارع بعد غروب الشمس، وقصص كبار السن والمتقاعدین والعاجزين عن الحصول على ما يكفيهم من طعام ورعاية صحية، وغلاء الأدوية و... الكثير الكثير من المشاكل والتفاصيل اليومية التي تجرح النفوس وتنهك الأجساد.

### إعادة تدوير «الماء»

في حديث لقاسيون، تقول إحدى الأمهات: «لا مازوت ولا كهربا ولا ماء، لأنو المي مرتبط بالكهربا حتى تطلع عالخزان، وبهالبرد كيف بدى حمم الولاد، بشعل حطب مشان دفي المي شوي وحمم واحد اليوم وواحد بكر،

بالبطاسة والصحن، وهيك بيصير الحمام على أربع أيام، والمي اللي بتضل بشطف فيها الحمام...». وتكمل أخرى بصوت منكسر: «لا تنسي الجلي وغسيل الخضرة والطبخ... أصابعنا متورمة من المي البارد...».

تستطرد النساء بسرد تفاصيل أوجاعهن لقاسيون: «وصلت بنا الحال إلى إعادة تدوير الماء، ما نستخدمه لغسيل الملابس نشطف به، بعد أن أعدنا تدوير كل شيء، الملابس القديمة ومواد التنظيف، الأدوات المنزلية البسيطة التي

نستخدمها.. الخ، ليس هناك شيء لم نعد تدويره، في بعض الحالات اضطرت بعض النساء إلى تحويل الخرق البالية، وما تبقى من ملابس أولادهن وأحذيتهم إلى وقود للتدفئة، رغم رائحته الكريهة ومعرفتهن أنه غير صحي، ولكن الخوف على الأولاد من البرد أشد»، وتكمل: «شو بدنا نعمل من وين ما جبنناها ملغمطة».

### حلوا عن المرأة

«في محاولة توفير وتأمين احتياجات معينة يقوم البعض بسلوكيات مضرّة بالصحة، وحتى غير عملية، استخدمت بعض العوائل «بيور» يعمل على المازوت، رغم ما يسببه من أضرار، بسبب عدم توفر ثمن الغاز، حتى وإن



توفر!« تقول إحدهن، «ما يعتبره البعض رفاهية كـ«الصحة» بينما واقع الحال أنه حاجة أساسية، ولكن ليس أمامهم من سبيل آخر». في سعي النساء للحفاظ على عوائلهن من البرد والجوع وبقيّة عناصر الدل، وتوفير الحاجات الأساسية، يصبح ضجيج وسائل التواصل حول «حريتها في اللباس، والخروج» على أهميتها، نوع من رفاهية لأمهات يبحثن عن حلول لمشاكلهن الحياتية الموجهة.

لخص أحدهم على صفحته وبسخرية مريرة، مطالب هؤلاء النسوة والأمهات قائلاً: «رجاء، حلوا عن المرأة، فلقمة الناس وكرامتهن وتعليمهن وصحتن وطباقتن وغريبتن عن أرضن وبيوتن هنن الهم الأول والأخير».

## أخبار ثقافية

### كانوا وكنا



التنظيم أداة ضرورية للطبقة العاملة من أجل الدفاع عن مصالحها ومكاسبها وتحقيق مطالبها. لذلك ولدت المنظمات النقابية في سورية من قلب مطالب العمال والامهم في القرن العشرين. في الصورة جانب من المؤتمر الثامن لنقابات العمال في سورية، والذي انعقد على مدرج الجامعة، بمشاركة مندوبين يمثلون 200 نقابة في المحافظات جميعها.



### استغلال الأطفال عبر الإنترنت

كشف تقرير جديد نشرته «CNN» مؤخراً عن تعرّض 1 من كل 12 طفلاً حول العالم للاستغلال الجنسي عبر الإنترنت في أزمة تتفاقم بفضل التطور السريع وسهولة الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي حسب التقرير الذي أكد أن الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت «مشكلة صحية عامة وعالمية، تساهم في انتشارها سهولة الوصول إلى وسائل التواصل، لقد أصبح الإنترنت مسرحاً للجريمة، حيث يتم استغلال الأطفال وإساءة معاملتهم مما يؤدي لتدهور صحتهم العقلية والجسدية». وتوصل الباحثون إلى نتائجهم التي نُشرت في هذا التقرير، بعد فحص تقارير بعدة لغات منها الإنجليزية والفرنسية والروسية والإسبانية والعربية والصينية، وفحص 123 دراسة سابقة. وحسب التقرير فإن الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت يشمل التحرش، أو الإغراء، والرسائل الجنسية، والتعرّض للمواد الإباحية، والابتزاز الجنسي. ولا يفرق بين الأولاد والبنات. ولفت التقرير إلى أن التصدي لهذه المشكلة يبدأ بتثقيف الأطفال والشباب والآباء ومقدمي الرعاية والمعلمين حول المخاطر المحتملة لاستخدام الأطفال للإنترنت، ووضع قانون رادع لمرتكبي هذا النوع من الجرائم.



### جسور لتعزيز تنوع الجنوب العالمي

دعت بعض الجامعات الرائدة في الصين ونيجيريا إلى فهم أكبر للتنوع بين الدول، خاصة في الجنوب العالمي، إضافة إلى التعاون لتعزيز التنوع والحضارة من خلال مستقبل مشترك للبشرية. وأكد المشاركون في منتدى «التبادل الحضاري والتعلم المتبادل بين الصين ونيجيريا»، على ضرورة دفع الحوار والتفاهم بين الصين ونيجيريا قداماً. وقد شارك في تنظيم المنتدى كلية الصحافة والاتصالات بجامعة تسينغهاوا الصينية وقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة أوجا في نيجيريا. وأكد رئيس قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة أوجا، على ضرورة تقاسم الخبرات والتعلم المتبادل بين الحضارات. بينما سلط السفير الصيني الضوء على دور هذه المنصة في تعزيز التبادلات الثقافية والتعلم المتبادل بين البلدين، مؤكداً على التزام الصين بالعمل لدفع مبادرة «الحضارة العالمية» مع نيجيريا. وقال عميد كلية الصحافة والاتصال بجامعة تسينغهاوا، إن التبادلات الثقافية الصينية-الإفريقية يمكن أن تدعم بناء مستقبل مشترك للبشرية ونظام عالمي متوازن. وشجع جيل الشباب على القيام بدور نشط في هذه العملية.



# يا ترى... «الخصخصة» هي الحل؟!!

ما في تنين، ولاد بلد، ممكن يخلتفو على أنو الاقتصاد بعهد الساقط كان اقتصاد نهب وفساد، وإنو ضروري نعمل تغييرات كبيرة بكل النموذج الاقتصادي يلي كان شغال. الاختلاف ببلش لما كل جهة أو مجموعة أو شخص يقولوا رايون بكيف لازم يكون النموذج الجديد.

الحكومة المؤقتة عم تقول: «اقتصاد سوق حر» و«خصخصة» بما في ذلك خصخصة الموائى والمرافى والمعامل والخ، والحجة إنو القطاع العام خسران، ومشان هيك نحنا بحاجة رؤوس أموال خاصة تجي تستثمر ببدال الدولة لحتى نقدر نوقف على إجرينا.

خلونا نناقش هالفكرة على رواق وبهداوة... أول شغلة واضحة هي إنو في جزء كبير من الشركات تبع القطاع العام، والأصح إنو نقول: قطاع الدولة، هي فعلاً خسراة بسبب الفساد بالدرجة الأولى. وأكثر من هيك، في جزء مهم هو خسران عالورق بس ربحان بالواقع، في كثير معامل تبع الدولة، سبب خسرتها هي إنو كان مفروض عليها تشتري وتستورد المواد الأولية تبعها عبر شركات تانية، شغلتها تنهب عبر المناقصات، وبعد هيك مفروض عليها تبع إنتاجها عبر شركات تانية كمان شغلتها تنهب وتسرق... يعني كانت هي المعامل رغم إنها عم تشتغل وتنتج، بس ممسوكة من خوانيقها ومفروض عليها إنو يتم نهبها، وتحويلها هي والعمل يلي فيها لبقرة حلوب للغاسدين والحرامية الكبار.

هلا مفروض صرنا بمرحلة جديدة، لازم نمضج فيها الفساد، وخاصة الفساد الكبير، وبالتالي هي الشركات يلي كانت عم تنتهب وتنتسرق، ممكن ببساطة تتحول لشركات رابحة لمصلحة البلد وولاد البلد.

تاني شغلة كمان لازم تكون واضحة، هي إنو إذا في رجل أعمال بدو يجي يستثمر بأي قطاع، فهده الأساسي رح يكون الربح. وما في تاجر بالدنيا ممكن يجي يستثمر بتجربة خسراة، شو بنفهم من الحكي؟ بنفهم إنو إذا فعلاً في شركة من شركات الدولة رح تتم خصصتها فهي

الشركة حكماً هي شركة قابلة للتحويل لشركة رابحة... وهون بيظهر سؤال: شو المانع إنو الدولة نفسها تكون هاد التاجر يلي بيربح، ويلى يكون ربحه مو لمصلحة شخصية، ولكن لمصلحة ولاد البلاد؟

في مين رح يقول، ويمكن معه حق: إنو يا أخي الدولة ما معها عملة تعمل استثمارات، لهيك نحنا بحاجة لرجال الأعمال والشركات الخارجية والخ تجي تستثمر. طيب، بهي الحالة لازم نرجع نقرا المقالة يلي نشرتها قاسيون الأسبوع الماضي بالملحق تبعها، وكان عنوانها: «رجال الأعمال يلي رح يطالعوا الزير من البيير؟!»... بهي المادة، وبلا طول سيرة، كنا عم نقول: إنو رجال الأعمال ما بيحسناو يحركوا أموالهون على كيفهون ويجو يستثمروا بالبلد، حتى إذا فرضنا إنو قلبهون ل الله، وقلبهون على البلد وأهلها. وهي القصة سببها العقوبات وسببها البنوك الدولية وطريقة شغلها. بالمختصر، هذول ما بيحوا إلا إذا نحنا كدولة نفذنا الشروط يلي بدنا ياهنا الدول، وخاصة الأمريكان والأوروبيين... يمكن أهم من الحكي السابق كله، إنو القطاعات

تبع الصناعة الكبيرة والمرافى والموائى والاتصالات، بكل دول العالم ببسوها قطاعات سيادية، لإنو إليها علاقة مباشرة بأمن البلد، وإذا جينا الغريب ببسوها، أو خضعنا لشروطه، بتكون رقيتنا صارت بايدو.

فوق هاد وهاد، التجارب بالدنيا تبع الخصخصة كلها، بتقول: إنو كانت عم تزيد فقر الفقرا وغنى الأغنيا... ونحننا أساساً على الحديدية وتحت الحديدية، وكم ضربة زيادة بوضعنا المعيشي بصير فعلاً الأمن الوطني تبع البلد مهدد من أول وجديد.

نحننا بحاجة موارد؟ إي بحاجة موارد، وهي الموارد في جزء مهم منها موجود بجيوب الحرامية الكبار ولازم نتصاير وتنحط بايد الدولة، لحتى تقدر تستثمر وتعمل عدالة بالتوزيع، وتعمل نمو وتطلع الناس من تحت خط الفقر... وفي حال بدنا نجيب استثمارات خارجية، لازم ناخذ عروض مختلفة، وتنقي الأحسن لنا، ولهلا الغرب ما عم يقدم عروض منطقية... والحقيقة عم يقدم عروض هدفها يحطونا تحت باطهون ويزيدونا فقر وتعتبر.

بالأخير، قطاع الدولة هو ملك للشعب السوري، وهو عرق ودم وتعب ملايين من السوريين، وما بصير نغرض فيه تحت حجة إنو خاسر... الخسراة، بالأماكن يلي موجودة فيها، سببها الأساسي الفساد والسرقة... ويمكن كمان لازم نقول: إنو هيك قرارات كبيرة بدنا حكمة وطولة بال وتوافق بين السوريين عليها، ولازم الحكومة المؤقتة تاخذ نفس طويل وما تتعجل، خاصة إنو على الأقل نظرياً هي القصة مو من صلاحياتها... آخر كلمة بهالموضوع، هي إنو سلطة الأسد كانت فعلاً ماشية بقصة الخصخصة ومستعجلة فيها، حتى لو ما سمتها بهالاسم، وكانت ماشية بموضوع «اقتصاد السوق الحر»، وكانت عم تحاول تنال الرضا عند الغرب... والغرب وجماعته ما رح يرضى علينا إلا لتقبل بشروطهم ونركع على ركبتنا... لهيك الشعب السوري يلي ما رضي يركع، وما رضي النل سابقاً، ما رح يرضاه لاحقاً، ولازم الناس والحكومة يتساعدوا لحتى سورية توقف على إجرينا، وترفع راسها من أول وجديد!

## قاسيون

للاطلاع على منصات التواصل الاجتماعي التابعة لحزب الإرادة الشعبية عن طريق رمز ال QR:



قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

60000

2025

استمرار حملة الاشتراكات السنوية ◀ كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار